







مكتبة المتحف الاثري بدمشق

108376

1
CEZ 188

MS. ARA. 1974



١. بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلامه على عباده الذين اصطفى ^{صلى الله عليه وسلم} خصوصاً
 منهم على السراج المنير المصطفى ^{صلى الله عليه وسلم} وصالوة عليه وعياله
 مصطفى ومستشفى ^{صلى الله عليه وسلم} وعلى آله وصحبه الذين هم خزان
 الصفة ^{صلى الله عليه وسلم} وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا ^{صلى الله عليه وسلم}
 فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المشوب الى الامام
 الجرجاني ^{صلى الله عليه وسلم} عن الفاظه البضاوي ^{صلى الله عليه وسلم} عليه رحمة الله العزيز
 الشامي ^{صلى الله عليه وسلم} سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحاً على
 الفاظه ومبانيه ^{صلى الله عليه وسلم} ويوضح الغوامض والعويصا
 معانيه وبين ما له وما عليه وما فيه ^{صلى الله عليه وسلم}
 مشتملاً على نكتة دقيقة ^{صلى الله عليه وسلم} ودرموز خفية ^{صلى الله عليه وسلم} تشيخاً

في استقباله قال اي عيسى هذا لا ينبغي لاحد الصلوة على احد الا بالنعم فلا يصح على غير الانبياء بالاصالة
بالاشيعة فلا يقال اللهم صل على اي من تنقاد لكن المنع مختلف فيه والاكثر على انه للكره لانه غير
اهل البع وهو الصحيح وجعل المنة وقيل للكره اذا كان على وجه التعظيم عند ذكر محبة لان ذلك
مخصوص بالنعم وما اذا كان على طريق التعظيم والبركة في تركها في الحدوث ان النعم دعا البعض
لفظها المتوفى واجب بان ذلك مخصوص بعدم لقوله صل عليهم آية صلواتك سكن لهم ولما صل لا يقال

لا ظلم لكونه يفتقر في ملك الغير ولا ملك للغير ثم للترخي
الزمان أو الزبدي الصلوة والسلام والخيمة والرضوان
على خير الانام محمد المصطفى وصف لاعلم وعلى بكر على لبند
نوع استنفال فيكون البني وقامه مني عنه له وصحه
هو من صاحب كالكربن ، المركب وسجي القرع جمع الاعتر
لبعنى الشريف وهو في اصل صاحب القرع وهي البياض
في الجبهة الكرا جمع كرم وفي ذكر الرفع والجرم والمفض وجز
والعدل براعة الاستعمال وهي كون الفاتحة مناسبة
للمق وقد اعتنى بها المتأخرون وكلفوا غاية التكلف
وهي من المحسنات البدعية خارجة عن البلاغة ولما كان
مجت النحوي الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب
والبناء ، يتبينها ثم ينقسمها ثم يعرف الكلام المركب
من اقسامها فقال الكلمة لامه الجنس والحقيقة من حيث
هي ^{وهو ما يقع في الحقيقة الخاصة بالكاتب} ولا مساع للعهد للزوم كونه حصنة من الجنس ومنها
ليس كذلك وقاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولانافي بينهما وبين الجنس امر جديد
هو هو ولا من حيث وجوده فضمن البعض او الحال

[illegible]

لله خيرا
بما يعال له عروجا
عزنا جيلنا
رسولنا محمد
عبد العز
السرور

كل الاقوال
خزدا فردا
٤٤٣

بفتح الهمزة الحاصلة في قوله
الحمد لله وداود جليل الحمد لله
اجازة بطلاني الحمد على جميع اولادها

وهذا بحثنا الأول في الوضع مشترك بين معنيين أحدهما تعيين اللفظ بأزاء المعنى وعلى هذا
فلم يجاز وضع وثانيهما تعيين اللفظ بنفسه المعنى وعلى هذا الوضع للمجاز شخصيا ولا نوعيا أولا
فيه ما عتار القربة الشخصية أو القرينة والمعبر عن مظهر هو هذا المعنى الثاني البحث الثاني
الذي لازم من موضوعنا النوع هو اختصار المدلولات في المدلول المطابق بقية بمعنى أنه لا يكون اللفظ والادول
الماصدق عليهما مدلول مطابقا لاختصار الدلالة المطابقة لما من جوان اجتماع ولا يلقى من جهة بين فالمدلول
التعيني حيث أنه يوجد اللفظ كونه لا لثمة عليه تفحصا ومن حيث أنه ممتنع أن لا يكون دالة على مطابقة

اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا اكل متبوع مع تابعه وكل
 اسم مع معوله مخصوص بزيد وخص وجهه لكن في المتابع
 مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا فوجاء في
 زيد وعمر وراية زيد وعمر وفي السائر على الاول
 فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والحى عندي
 هو الاول **لا** اتم اعترفا بان لا دلالة لجزء العلم على معنى
 اصلا فصا كترك زيد نكاحا لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز زيد
 ايضا ولو كفى **لا** لانه قبل العلمية كان بعلمك كلمتين
 وان المتبادر من ذلك ووضع لمعنى ومفرد البقاء في المثال
 لا الانقطاع ^{عن اللفظ} للشيء ^{وهو عبارة عن ايقاد شيا في علم ما في علمه} والوقوفات يجب حملها على المتبادر
 كيف وبذلك ^{بمعنى} المفصل للفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع
 والتفقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل **لما** وانها حقيقة
 زيد فن ايراد احوال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد و
 ايضا منع صرف مثل ابو جرحه وشهر رمضان مع كون العلم
 مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به التحشري في الكشف
 وغيره **ولا** لا يكون **لا** في مفرد معرفتي ان جزء العلم
 ليس يعلم بل لو كان كلمتين وبقي ^{ما لم يحد من معنى العرف} المضافة صار العلم

واقول انك انما فعلت مع معوله زيد
 زيد انا جعلت شيئا ويجري الاعراب على كل كلمة
 كما قلت جاني زيد ويجري الاعراب على كل كلمة
 ويوجب ان لا يلبس من المشتبهات ^{وهو قوله}

هذا وفي سؤال المتبادر وهو ان يقال ان العلم
 في ذلك عند الله عز وجل زيد في نفس مع العارفين
 لان الدالات في علم موجود قبل العلمية وليس
 في زائد زيد غير ذلك ^{وهو قوله}

المضاف والمضاف اليه

المضاف مع الاضافة وحدهما خرج للمضاف اليه كما ذكر في عدم
 البصر يدل على انها كلمة واحدة واما قولهم معرب باعربين فم
 بل الاعراب مائة اخر الاول فقط والثاني مفعول للحكاية
 حاقصة او علامة الا ترى لانه معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف
 يكون الجرع علامة له وان الفاعلية انما هي مجموع المضاف والمضاف
 اليه لا مجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في
 اخره مع كونه وسطا للحكمة لاستغفال الاخر بالحكاية وكونه
 كلمة موعبة في **الوصل** وان صار لان جزئية وذلك اولى
 من اهدار الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما بنا بقرينة
 علما وليس هذا با بعد من اعطى اعراب كلمة كلمة اخرى
 مجاورة لها مجرد كونها في صورة الحرف وان كان اجمالية
 في نحو جاني الفشارب زيدا او رجال **الازيد** واما قولهم
 المركب كل اسم ركب من كلمتين فشرنا الارام فلا بد من تأويل
 وهو المحلل على ايجاز باعتبار الكون قال ابن مالك **عنه**
 اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجازا من عمل
 في عرف النخاة واما اطلاقا على الكلام كما يقال كلمة
 الشدة فيجاز مهمل في عرفهم ومن عمل في اللغة والعرف العام

قوله خاصة نظر في قوله واما
 على الاول وقوله او علامة تا لا لا تترك
 الثاني مع المتبع

الف والاسم في صورة الحرف وهو المحلل
 جاز فاعطى اعرابا واجازة وهو ضارب
 في كل كلمة في اللغة فان افعل
 لم قال كلمة ولما كلمتين فلا بد من
 على من يقول الاول

فاعطى اعرابا
 للاجاءة في
 قوله

في الغيبة والخطاب والذكر الثاني والكمية باعتبارها فاعلا لفاعل المأثور المحذورا كما استغفره
 وأما الحال والمقتل فيدخلان على الحقيقة لا محالة وحدها زادوا عند استزاعها لا يدل على استغناء الهمزة الدالة
 لتحق الحقيقة ولكن نفس الفاعل هو الفاعب والخطاب والمذكور المقتول والمتمثل بدل عليه الحقيقة
 لذلك لظروف الغرض من المبالغة في فاعل الفعل والمعنى وهو أن **الفعل** كلمة غير

ان قولهم
 اننا نؤمن بالله
 واليوم الآخر
 انما هو قولهم
 اننا نؤمن بالله
 واليوم الآخر
 انما هو قولهم
 اننا نؤمن بالله
 واليوم الآخر

دلالة على معانٍ ويعقوبون دخولها وكونها جزئاً صار سبباً
لدلالة الجميع وكانهم لم يذكروا الفاكروم ونضعيف كره
ومحوها من الميزان لعدم الظاهر وانفقوا الضمائر كقولهم
المتصلة كلمات وان تغيرت نسبة سببها لا يلزم بقا الفعل

بلا فاعل وإن نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وإن دل
والاستعانة وأمر عز وجل أن لا يصار إليه إلا بعد الاستعانة منية
هيناً لها على معان فلذا عارضوا بها تعريف الكلمة وكلفوا
الشيء العضوية سرهما الحق من الحجاب
بعضهم بأن المراد بالمفرد ما لا يدرك جزئاً من
وغير هذا الحق الاستعانة بالشيء وسرته الشريف من الأصول

حاصل الان من قولنا ان الله قد خلق
 مع انك لا تكون فيه في قوله ان الله قد خلق
 وانما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 وبما فيها من انما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 لمكانات في انما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 عليها لفظ قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 وانما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 بانما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 في البعث في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 كالقوله في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 الموت والقيامة في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 وضع الشيء في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 بانما هو في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 الحق في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 جواز اربع حركات في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 ذلك في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق
 في قوله قد خلق في قوله ان الله قد خلق في قوله ان الله قد خلق

المرتبة على معنى ورده بعضهم بأنه محل الالقبوب والاختصاص
وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل
الحركات كلمات وأما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه
التفصيل فإدخال الثاني أن كانت منطوقه بأن جازاً أنشأها
مع بقاء الكلمة كافة الصفات فكلها ولا اكتملة تجزء والفاء
الثاني جزءان في الاسم كدعوى وهو وإتاني الصفات
لأنها تامة ومجاورة لا أنشأه في ذكره وكذا في قوله
مخوفه وحده وفيها احتمال الطرادح وعدم جواز أنشأها
مع بقا الكلمة ولكن الأول أقوى دلالة على الثاني لاختلافه في
مخوفه فكذا في الكلمة انجح وخروف المضارع مثلها محتمل لا
رجحاناً ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالة التام على احوال الفاعل

يكون اشتراعا من غير بقاء الكلمة وفيه بحث لان اداد بالبقاء والفظا نفسا
شيء قريب مثلا اجتهد بعد اشتراعه عند ادان سكوة الشاعرا تصالها بالفاكدة الماني
ذلك الماني عند المنوع وان اداد بقاء المهيبة حين الاشتراع فتوقا في ذلك
الشاعرا الميم مضومة حين الاشتراع ثم يعرف على ما يقتضيه العمل وان اداد
الاشتراع في الهمزة

وكذا ان اراد هيبه ضرب
في القرف فيكون في الحكم عدم فائدة
الحين لان فاعلة مثلاً ان استراخ

منه المفضل
لعمد الاواند
والاخرى مع
بعاء الجسم
ما نعوذ ونحو
عز من قبلنا
ووجد
الخلق
الما بين
كواظم
مع انهم
استرا
به طاهر
وقد عرفت
ذلك
على

هذا الكتاب إذا كان مطلقاً فيعرفه العالم كله

يطلب الى ان التمرير المستقر في القيد
لما لا يفي الحكمة ولم يمتح الى القيد في القيد
كذلك من اجل الاختلاف في الوجود والحقق
لكنه في جوابه ان هذا من حاشية

[illegible]

الفعل وللجمل لارادة التزمية وان اراد ان يتركها لم يترك في المطابقة
 هذا ولكن في قرينة المحضر خفاء لو اقرن اي ما وضع مفردا
 وضعوا اي اقرن وضع او زمان وضع او موضوعا باحد الازمنة
 الماضية والاستقبل والمحال ولما كان فصل الفعل من الاسم با
 لدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيد بل يقتضي قرينة
 لفظ وليس كذلك البتة من المثال ويلى لودس على اقرن معناه
 التضمن وهذا للشر في رحمة الله ولو اقرن معناه في التضمين
 والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجاي ومن تبعوا ولو اقرن
 بنفسه بدلالة احد الازمنة او دلالة بان اشتمل على هيئة دلالة على
 وهذا وهو اظهر فيها واقل تكيفا واقرن للمراد ويقولون
 اقرن خرج ما لم يبدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل
 على نفسه نحو امس وغدا والانا وزيادة وضعوا المدخل في الافعال
 الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال الكسبي وبعث
 كذا قيل ويمكن ان يقال هي دلالة على الحال والاستقبال اذ الاشياء
 احداث ما لم يكن ولخرج اسمها الافعال لكونها منقولة عن الزمان
 والاصوات والظروف واسمها الفاعل والمفعول لكون دلالة على
 الحال لابتداء زمنها بقبلة الاستعمال وعلى الاخرين بالقرائين

اللازم عليه

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'अथ' (Ath).

وبما تقدم عليه من الواو والواو ما حثت
 عليه من قوله في الواو والواو ما حثت
 على من قوله في الواو والواو ما حثت
 على من قوله في الواو والواو ما حثت

والشركة فلم يغير حكمه ولو قال المصنف لو وزع على زمان كان احضار
 واظهر ما وقع واجمع ولما اراد المصنف الايجاز فخذ في تعاريف
 انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية وكيفية
 بما فهم من دليل المحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلو لم
 تغير ترتيب الكافية فقال وما خص به اي بعض ما خص
 بالفعل لا كله مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق البناء
 التقديم مع ما يتعلق به على الخبر وان الواو ادخل على الطريقة
 كقولهم استنكح بي خي وعسل وما لا على الطريقة كقولهم
 الكلمة اسم وفعل وعرف وان من المتعديين والآ فلا دليل على
 بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يخص به ولا يوجد في غيره
 انما شاملة لجميع افراده او لا ولهذا لا يكون الا شاملا و
 المبني ينتفع بها اكثر مما منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه
 فلما قدم قد حذف الدخول الواقع في الكافية لعدم
 احتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه
 والايجاز مطلق والخاصة المنطقية لا يصدق عليها الا شرط
 الحمل فيها قبل وجب الاختصاص كونه التحقيق الفعل و
 لتقليله وتوقعه وتوجب المافى وشيئا منها لا يتحقق الا

انما هو من الواو والواو ما حثت
 على من قوله في الواو والواو ما حثت
 على من قوله في الواو والواو ما حثت

عند قولهم **الاسم** كما احتج على ما ولا المشبهتين ليس التسمية عند دخول الفعل فانه لا يولد الفعل والتسمية
التسمية كما يولد في الاسم عند وجود الشرط في الوجود في الاسم مثل ما في الفعل ويمكن ان يجاب
عنه بان ذلك الاختصاص شرهه وعدم اختصاصي شرهه بالاسم وانما يعلم في التسمية في الاسم المانع اما دخول الفعل الماضي
فلما قلنا ولكنه يلزم ان يكون الاختصاص بالثابت وان حدث ان يكون بالافتضاء على ان نفس شرهه لا يختص
بالاسم ايضا **ان** ساقية قبل العود

في الفعل وفيه بحث لأنه ان اريد بالفعل الحدث فعدم
 التحقق ثم وان اريد المصطلح ففساد الاستبعاد برضائف
 نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الأمن الاختصاص فلم يجوز
 به الوضع فيلزم الدور فالقواب فيه قائم له الاستقبال
 ليس الاو لجوازهم حرفا واسما قيل لاختصاص الحزم به فيانه
 لم لا يجوز ان يخص عملها لانفسها كما واو قيل لانها اما التثنية
 الفعل حكم ولما او لمصلحة كلام الامر والتهي والتعليق الشئ
 بالفعل كاداة الشرط وكله لا يقتضيان في الفعل
 وما فيه والقوابير والستين وسوق قيل لانه لا يعطى
 الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل فيانه ان اريد لا
 يمكن وجوده فم وان مدلول لا يغير مفيد للمطل بعدم الدلالة
 بعد الامكان ادعى الآري في قوله ضربني زيد غدا
 مراد والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنفصل
 فانه يقع الثالث في حوضه والقاربه على دلي وانته
 وعن المحرور انه لا يوجد في الفعل والبارز عن المستكن
 فانه يقع الاسم والفعل نحو زيد ضرب وضارب وبالمقتضى
 عن المنفصل فانه ايضا يقع باوجه الاختصاص فقد الاختصاص

[illegible]

أما مكان هذا الأمر فهو قوله في خبره يعني وجود الاستقبال في غير الفعل الترتيبية كقوله
الثاني والاربعون الأول من مكان قد لا يترتب عليه وجوب اختصاصها بها بالاسم فضلا
عما أن يكونها بالفعل وتقع بما في استدلاله بكونه خبرا عن أداءه وما به أن فعله
فيه دلالة على الخفاء وهو اشتقاقه وحصله وإن كان قبل جزمه أو قد جاء بفتح عليه
الدلالة لأنها محتملة بأن يكونه خبرا عن خبره أو نائبا عنه فيكونها بمثابة ما علم أن ذكر ما قبل
انها تخصيف للفعل المشترك بيني الحال والاستقبال لا يستقبال لما عرفت في لغة

أولي على كلا التندية
نيسين فونه حاسية
العصر
الله
أ

التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التشديد هو التون
 الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل من كونها
 كهل والمبتدئ من كون الهمزة فقط وزيد اللام لدفع لبس
 الاستفهام ^{فان لم يمتنع} قبل وجه الاحتصاص كون الفعل خبرا وحققه
 التشكك وهذا مع كونه قاصرا بعيدا ^{فان لم يمتنع} لا الامتناع نحو
 زيد اخوك وقبل ما تعاقب التشكك والتعريف على اللفظ
 لو لم تعاقب لامتيازها فلام يكن في الفعل علامة التشكك
 لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم كم كيف ومخصوصه وبار جلا
 لا يدخل اللام ونحو افضل لا يدخل التوين فان قيل منعه
 منع التعريف قلنا فكذا لك ما نفع في الفعل ^{فان لم يمتنع} سببته و
 قيل انها لتعيين المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد لآلة الام
 ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول ^{فان لم يمتنع} الثاني نحو عندي
 الاسد الذي وقد يكون للتفصلي كما في الصفات فانه ان دل
 على الحدوث والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف
 وهذا من ديانة دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التولية
 ان لو اريد به الموضوع له وقد مر جوابان الدلالة على اللفظ ^{فان لم يمتنع}
 مطابقة وان كان فيه شبهة وقوله ولا حظ الى ان اراد

يكونه اياها بغية البداية
 لا غير تشديد الحروف بل في بعض الفعل كالفعل

ان اولوية التشكك لا يفيد امتناعه فكل ما
 لا يقتضي اذ هو لا يقتضي بالاولوية كما في اللفظ
 كون الفعل خبرا لا يقتضي الا لا يدخل اللام علمه
 ليس خبرا وادناه لا يقتضي الا لا يدخل اللام علمه
 فكل ما لا يقتضي الا لا يدخل اللام علمه
 فكل ما لا يقتضي الا لا يدخل اللام علمه

بما السند والسؤال والطلب على ما اشار اليه
 في عدم انقطاع تعريف التشكك بالصفات واسم الفعل
 حيث قال وان الاداء في سماعه بالصفات يكون تعريفا واحدا
 ذلكم ان التشكك معا ورجوع تعريفا فالتعريف كالانف
 والاولى مسماة وسلكوا في انقطاع التعريف في التعريف
 انما ليرضوا انما يمتنع باللام فخصت التمكن انما في

فان يكون ذلك الاسد على المعنى الجازي مطابقة وجهها ان هذا
 كما في اللفظ على المثال تلك الدلالة مطابقة
 فانه حكمة
 اللهم
 كما في اللفظ على المثال تلك الدلالة مطابقة

أي حناؤه أو النقص لكونه لا يعمل تلك الحركة وهو لولا الفعل لعل النقص والنتيب ولا يعمل لانه لا يكون مضافا
 لفقدان الغرض من الأضافة فيه كما علم في موضع فان قلت انهم قد أعطوا الجزم للفعل عوضا عن الجزم في الاسم فكيف يكون
 نقصان اعرابه قلت النسبة الاعراب لهم وقيل لا نأما يجوز فعل والاضافة وكلها لا يكونان الا في الاسم فانه ان عدم
 كون الفعل مضافا اليه لا يبطئ فينقصه ان لا يوجد بل في لانه يظهر في المضان دون المضاف **حاشية** ١١١١

في جملته
 انما هو
 انما هو
 انما هو

١١١١

من حيث ذاتهما مستقلين فليست بالمدلول الصنفه وان
 اراد من حيثها قيد الذات فعدم الحظم فان التثنية
 في الحسن والذات المجردة بل الذات المنسوب اليه الحسن
 نعم يرد عليه مثل ما من ان اشتراط المطابقة
 انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه
 والجزم في لانه اثر الحرف وهو لا فضايعه الفعل او شبهه الي
 الاسم او المولد فلا يدخل اليها اياها والمضاف اللفظية فرع
 المعنوية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما اراد وانقص
 اعراب الفعل خطأ للفرع عن رتبة الاصل اختاروا
 الحركة التي لا يعلاها والشون لانه اما لا تكن مدخوله
 اي تفرقه واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في طرف
 والفعل منطلق فيه والتشكيرو وجهه الوجه الاخر من لام
 التثنية وفيه ما فيه قبل هو مختص بالاصول واسما الى
 فعالا وللغرض عن المضاف اليه ويحيى اختصاص اضافة
 او لمقابلته نون الجمع على رأي من جعل مخروفاً من مفرق
 والرتشدي به في عدم تحقق النون الثالث ومنعها
 فهو بمنزلة وجود القسم من القسم في حاشية جوه الاقسام فمما جعل نحو سلا من مفرق
 لتقدير آخر في فصار كالتعامه فلا يكون الا في جميع

من حيث ذاتهما مستقلين فليست بالمدلول الصنفه وان
 اراد من حيثها قيد الذات فعدم الحظم فان التثنية
 في الحسن والذات المجردة بل الذات المنسوب اليه الحسن
 نعم يرد عليه مثل ما من ان اشتراط المطابقة
 انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه
 والجزم في لانه اثر الحرف وهو لا فضايعه الفعل او شبهه الي
 الاسم او المولد فلا يدخل اليها اياها والمضاف اللفظية فرع
 المعنوية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما اراد وانقص
 اعراب الفعل خطأ للفرع عن رتبة الاصل اختاروا
 الحركة التي لا يعلاها والشون لانه اما لا تكن مدخوله
 اي تفرقه واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في طرف
 والفعل منطلق فيه والتشكيرو وجهه الوجه الاخر من لام
 التثنية وفيه ما فيه قبل هو مختص بالاصول واسما الى
 فعالا وللغرض عن المضاف اليه ويحيى اختصاص اضافة
 او لمقابلته نون الجمع على رأي من جعل مخروفاً من مفرق
 والرتشدي به في عدم تحقق النون الثالث ومنعها
 فهو بمنزلة وجود القسم من القسم في حاشية جوه الاقسام فمما جعل نحو سلا من مفرق
 لتقدير آخر في فصار كالتعامه فلا يكون الا في جميع

في جملته
 انما هو
 انما هو
 انما هو

في جملته
 انما هو
 انما هو
 انما هو

في جملته
 انما هو
 انما هو
 انما هو

المؤث

للمضاف عطف بالحرف في انما اعترض عليه بان سلبنا لانه لفرع المعنوية اثر المقدم لكنه في اللفظية ليس شرها اصلا
 اي لا لفظا ولا نفعه ولا لفظا لا تحقق بالاسم وتوضيح الجواب ان يقال نعم الا اللفظية فرع المعنوية فلهما ضمن الحرف
 الحاصل منها الفعل كونه اثر في لزوم ان لا يغير اصلها اذ هو مختص بالاسم لزوم مزنيته عليه وهما يستلزمان
 مخالفة الفرع الاصل ومزنيته عليه **حاشية** ١١١١

الشرح في التفتيش قال الفصل الجاي والمراد به كون الشيء
 مسندا اليه قبل في حاشيته وانما يستمر الاسناد اليه
 بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمير لما هو كذا في ظهوره
 كالمذكور ولم يستمر بالاسناد الى الاسم لا اقول
 بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين
 وان تلازم وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا
 يقع بالفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجاي ارجاع
 الغدير الى الاسم باعتبار جنسه لا علم للتفتيش عن الاشكالين
 وقال المحدثي والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم
 عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة التوقعية دون الضمنية
 المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف
 انتهى بربط الاسناد مطلقا لنوع والاسناد الى الاسم
 صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني لا الاول
 وقد بان الاول ليس بمحقق قبل التفتيش ارجاع الى الاسم
 لكون اسناد بمعنى المسند ومعناه وما خفي بالاسم
 المسند اليه اي هذا القسم لا يوجد الا في الاسم ولطائفه
 نطلق على المحمول وغيره وكما يقال الفتح فاست

فيكون تفتيشا للجاي والاسناد اليه يكون التفتيش
 حاشية اليه في الجاي والاسناد اليه كونه مسندا
 مسندا اليه كما جازي في الشرح وهذا تحقيق فافهم
 بعد ذلك ان الهندس الجاي هو الاول والاسناد
 كونه مسندا اليه فيكون التفتيش التوقعية دون الضمنية
 وهذا الاعتبار في التفتيش هو الذي ذكره الشارح
 كالتفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش
 يجوز اعتبار ان اسناد اليه اسناد اليه في التفتيش
 الحاشية في التفتيش في التفتيش في التفتيش
 وهذا هو المطلوب في التفتيش في التفتيش في التفتيش
 فافهم ان موصوفه الطبيعة الضمنية باعتبارها
 مع ان يكون الاسم مسندا اليه ونحو ارجاع
 يقع على قولنا الفعل ويجوز عطف على ذلك
 الثاني والاول واحد لكن في شيء ان كان في الثاني
 كان الاول كالحاشية حاشية في التفتيش في التفتيش

الاسنان

المسند اليه وهو الذي لا يفتقر لفتحه وما خفي بالاسم
 فتكون الحاشية وما خفي بالاسم كالحكم وما خفي به كينونته
 لانفسه وتوضيح اللفظ معلوم من التفتيش في يكون
 الحاشية منطوقه لا عذوقه حاشية في التفتيش في التفتيش

الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فيه ان المسند
في المسند اليه ليس بمفعول بل فاعل في صورته والمصدر يكون
بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل الذي في صورته بل لا معنى
له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول
الا ان كان له وجه كونه المصدر لا معنى للفعل الذي في صورة المفعول
التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون في صورة المصدر
فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لان الفعل
وضع لان يسند اليه شي في الاسناد اليه كمن ان يكون
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وقد يمنع فساده
مسندا بمثل اعني ضرب زيد عرو والجواب ان المراد
بالاسناد النسبة القائمة وقد بين هذا التوافق في موضع
من كتب بان النسبة القائمة منفردة عن غيرها بنفسها
مع طرفة لا ترتبط بشئ اصلا ولجل الواقعة جنس او حال او
صفة لا يشتمل عليها وان تنسب المصدر والصفة اليه
بنامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه لا يفيد وان اراد
وضع لان لا يسند اليه ثم ولو لم قالنا يوضع من الاختصاص كانه

ومسندا الاول ان المراد في مسند اليه وضعه
بمسندا والعاقل والشا في مسند اليه للمفعول ويجوز
ان يكون كونه المسند او مسندا اليه بانه في صورة المفعول
الوجه الاول ان النسبة القائمة في الموضع هي حادثة
تحتل وضعه اليه كونه مسندا اليه في صورة المفعول
الوجه الثاني ان النسبة القائمة في الموضع هي حادثة
لا يسند اليه فبمعنى وضعه اليه في صورة المفعول
كان كونه مسندا اليه في صورة المفعول في صورة المفعول
فالمسند اليه في صورة المفعول في صورة المفعول
يجوز ان يكون في صورة المفعول في صورة المفعول

لا يوضع في صورة المفعول في صورة المفعول

لم يقل انما قال العدم الصواب الا انما
بشئ من ان لا يوجد ظرف في ما هو
موصوف بالانواع الا ان لا يوجد ظرف في ما هو
المعاني من الجود والاضاف اليه باوجه الكلام المنفرد
والشئ من كونها حقيقة او كما هو في سبيلها في قول
ابون تيمية انه ابراهيم وغيره من غير ان يكون
في فعله لا في الوجود والمطوف في الموصوف حاصلا
الكلام اسم كل ما لا يصدق بالانواع الا ان لا يوجد ظرف في ما هو
على الراجح انما هو ان لا يصدق بالانواع الا ان لا يوجد ظرف في ما هو
زيد ووقع في نفسنا ان لا يكون ظرف في ما هو
لا بد ان لا يكون ظرف في ما هو
الاضاف اليه باوجه الكلام المنفرد
فيما كان له ان لا يكون ظرف في ما هو
كقولنا ان لا يكون ظرف في ما هو
ورجاء لا يكون ظرف في ما هو
موقف في نفسنا ان لا يكون ظرف في ما هو
كقولنا ان لا يكون ظرف في ما هو
ينبغي ان لا يكون ظرف في ما هو
اعمال لا يكون ظرف في ما هو

لحرف ثم الفعل طلبا لما يجاوز ويدرج في الانتقال من الالف
الى المعطوف فالاسم اعلم لكونه مسندا او مسندا اليه فيمكن تحصيل
الكلام من مجرد الالف وهذا الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن
تحصيل الكلام من مجردة وحرف اذ في منهما لانه لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم
الفعل تقدم بالاشارة في الالف وفي ما فرغ من بيان اقسام
الكلمة شرع فيما يتركبها فقال الكلام تامه كلام الكلمة ما
اي شئ او الشئ الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع
فائدة تامة وهي التي يقع التسليم عليها بان لا يقع المحال
انتقلا الى المسند والمسنود اليه ويخرج عن المسند
فاخرج بقوله من اسمين حال من الخبر او فعل معا مع
الاسم وانما اخصر فيما لان الاسناد يعترض المسند والمسنود اليه
والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون مسندا اليه ولا ام
الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما والتركيب الثاني
مستترة ولا يوجد معا في هذين القسمين وهما
الاجزاء غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتبين الحق منهما

والاسم هو الذي لا يكون ظرفا في ما هو
والفعل هو الذي لا يكون ظرفا في ما هو

ابو قيس كونه اسمي بالاول ما قد زيد او قال
سكنت في حال الاسمي بالاول ما قد زيد او قال
عالم في المسند الاسمي بالاول ما قد زيد او قال

بهيئته الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلالهم
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين
 الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس
 التفرع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه
 هل يفهم من استعمال المنقذين في كتبهم وتوحيهاهم
 الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه
 وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف بحسب ظاهر
 اذ لم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع حالا او ضمرا او
 صفة او شرط او جزءا مما ليس فيه نسبة تامة في الحال
 وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا
 وكذا فدل انهم اختلفوا في الجملة بوجود الاسناد في الكلام
 وان ذهب في الحال بما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
 والصفات مع مرفوعاتها فلا ينبغي جملة ايضا واشترطوا
 في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له
 اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما
 سبق وكنه تراهم يقولون الجملة التي لا يحمل على اعراب
 كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب الثاني

ان قوله انهم اختلفوا في الجملة بوجود الاسناد في الكلام
 بالجملة من التقدير الاصطلاحي فيكون ذلك عادا لا يكون
 له عيب في قولهم بل هو على ما في قوله انهم يوجد لهم جميع
 ثم قوله عدم سداد المذهب في الجملة بان كل صاحب

في اقسام الجمله بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية و
وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا
الظرفية ايضا فيها وغيرهم وسطروها اذ لو استحقوا تجزئيا عارض
الشرط والخروج والافراد يستحق با عراض المترد يد مثلا
اما ان يكون العدد زوجا او فردا والخبرية او مطالبية
او نحوها فنكسر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت
بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه جعل
العمل للظرف ولذا شرط البصريون فيه الاعتماد والفعل
لا يحتاج الى الاعتماد لا لمفظا ولا مقدرا فلما امتازت
بهذه الاشياء استحققت ان يجعل تسما برأسه و
الثالث في زيادة القيود في هذا الكلام بعضهم زادوا
مفيدا اي للتسامع علم مالم يعلم وجعلوا نحو التسامع فوننا
غير كلام استدلال عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجمل
المفيدة وما د سيبويه ربما والله اعلم لئلا يعلو النسبة
القائمة التي يقع السكون عليها كما بينا ويلزمهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام
الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قبل ولكن الظان مرادهم الافادة
شروط

في اقسام الجمله بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها وغيرهم وسطروها اذ لو استحقوا تجزئيا عارض الشرط والخروج والافراد يستحق با عراض المترد يد مثلا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والخبرية او مطالبية او نحوها فنكسر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه جعل العمل للظرف ولذا شرط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا لمفظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحققت ان يجعل تسما برأسه و الثالث في زيادة القيود في هذا الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للتسامع علم مالم يعلم وجعلوا نحو التسامع فوننا غير كلام استدلال عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجمل المفيدة وما د سيبويه ربما والله اعلم لئلا يعلو النسبة القائمة التي يقع السكون عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قبل ولكن الظان مرادهم الافادة

في اقسام الجمله بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها وغيرهم وسطروها اذ لو استحقوا تجزئيا عارض الشرط والخروج والافراد يستحق با عراض المترد يد مثلا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والخبرية او مطالبية او نحوها فنكسر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه جعل العمل للظرف ولذا شرط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا لمفظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحققت ان يجعل تسما برأسه و الثالث في زيادة القيود في هذا الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للتسامع علم مالم يعلم وجعلوا نحو التسامع فوننا غير كلام استدلال عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجمل المفيدة وما د سيبويه ربما والله اعلم لئلا يعلو النسبة القائمة التي يقع السكون عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قبل ولكن الظان مرادهم الافادة

شروط

في الجملة اعني في بعض الاوقات وبعض الاشخاص وهذا مسئلة لعدم الا
 فادة بالاوليات والحسوس استحال ان ارجحها وبعضهم زادوا
 مقصودا احتراز اغراض نحو حديث النائم ولا ضرورة لاجراجه
 قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المسك بل يشترط ان يكون
 على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم
 زادوا لذاته احتراز اغراض الجبل التي في حكم المنفعة كالوقوف
 خبرا فانها لا يقصد لذاتها بل لغرضها هذا ^(لفظ لذاتها) بل هي كلاما
 في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجبل لا يستند لها
 في الحال بل في الاصل والمبادر ما في الحال ويجب حمل
 التوقيف على المبادر فلا حاجة الى لذاتها والرابع في تقسيم
 الاسناد هو انشا انشائي واخباري والانشا كلام لا
 يكون لنسبة الذهنية خارج نطاقه ولا نطاقه
 بل يكون لنفسه محذورا لنسبة وهذا معنى ما يقال
 الانشا اثبات ما لم يكن كالامر والتهي فان معانها اعني
 طلب الفعل او الترك من الفاعل يحصلان بنفس المصنف
 بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبة خارج نطاقه
 فيكون صدقا ولا نطاقه فيكون كذبا فلا يتصور

انما عرفت النائم في بعض الاوقات وبعض الاشخاص وهذا مسئلة لعدم الا
 فادة بالاوليات والحسوس استحال ان ارجحها وبعضهم زادوا مقصودا
 احتراز اغراض نحو حديث النائم ولا ضرورة لاجراجه قال ابو حيان
 لا يشترط فيه قصد المسك بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع
 في لسان العرب وبعضهم زادوا لذاته احتراز اغراض الجبل التي في حكم
 المنفعة كالوقوف خبرا فانها لا يقصد لذاتها بل لغرضها هذا بل هي كلاما
 في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجبل لا يستند لها في الحال بل في الاصل
 والمبادر ما في الحال ويجب حمل التوقيف على المبادر فلا حاجة الى لذاتها
 والرابع في تقسيم الاسناد هو انشا انشائي واخباري والانشا كلام لا يكون
 لنسبة الذهنية خارج نطاقه ولا نطاقه بل يكون لنفسه محذورا لنسبة وهذا
 معنى ما يقال الانشا اثبات ما لم يكن كالامر والتهي فان معانها اعني طلب
 الفعل او الترك من الفاعل يحصلان بنفس المصنف بخلاف الخبر فانه الذي
 يكون لنسبة خارج نطاقه فيكون صدقا ولا نطاقه فيكون كذبا فلا يتصور

وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان

وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان

في الاشياء والاسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان
شيء بشيء محو زيد قائم اوسلبه عنه ليس زيد قائما في نفسه
حمليا او ثبوته اوسلبه عنه بخلاف جوبت فان
طالو ولسن ان قدمت بطالو فيبسمي انصاليا او ثبوته
انفصاله اوسلبه عنه خواتم ان يكون العدد زوجا او فردا
وليس ثباته كبقية زوجا او زوج زوج فيبسمي انصاليا
وليس في طرفي الاخيرين اسناد و حكم بل في المجموع
وفي الثاني حكم بانفصال الجزء الثاني للاول ولزمه
له اوسلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الاخرين
له اوسلبه ولجزء الاول منها جميع اجزائه مسند اليه
وبسبب مفقود الجزء الثاني كذلك مسند وبسبب
تاليا فصدق موجبه ما انما يتحقق للزوم والثاقا وكذا فيهما
بعدم المحقق وسالهما على العكس ولا اعتبار لصدق
الطرفين وكذا فيهما لو اعتبر فيهما الحكم للمجالي مثلا قوله تعالى ان كان
للتزعم ولده فانا اول العابدين كلام صادق مع ان
الطرفين لو اعتبر فيهما الاسناد للمجالي كانا كاذبين فاذا عرف
هذا قاعضا ان الكلام قد يتوكل من اكثر من كلمتين وان

وذكرتم ان كل اسناد لا يثبت له الا ما كان عليه من الحكم عليه بالبرهان

نعم الا ان الفاضل اعلم ان تقديره الى المذبح والمغسلة
ما ليسا به ذبيحة وبن ابراهيم خاله لم يات بغيره في تبيين
فقد تركت من طهارت حاشية
كما لا يجوز ان يكتب
او طامسا

ما كان ينبغي ان يكون
 نعم قد تترك من كان
 اقول الكلام كقولك في كل حين
 اما والاعلان الاول قد ندم في محلة الاسماء
 فمتى انتم في كل وقت في كل حين
 لا تترك من كان في كل وقت في كل حين
 فما التفت فصار في كل وقت في كل حين
 الكلام ما لم يكن في كل وقت في كل حين
 حاله ما لم يكن في كل وقت في كل حين
 ما لم يكن في كل وقت في كل حين
 انما في كل وقت في كل حين
 وجه وجه وجه
 الكيفية في كل وقت في كل حين
 يسبح له في كل وقت في كل حين
 ثم ما كان في كل وقت في كل حين
 كلام الوحي في كل وقت في كل حين
 والمسألة في كل وقت في كل حين
 ما اقتضاها كلام الحق في كل وقت في كل حين
 بل هو في كل وقت في كل حين
 والموقف في كل وقت في كل حين
 ثم زيد في كل وقت في كل حين
 محله في كل وقت في كل حين

طرف فذ يكون جزء منه مثلاً الآية الست ابقت تشتمل على أكثر
 من عشر كلمات بعضها أحرف وكلها مركبة حتى لو حذف بعضها
 لم يوجد السناد المقصود وما ذكره المصنف أقل مما يمكن أن يثبت
 منه ماله السناد ولا يفهم عن اسم عبارة بل يقتضى أنه
 يوجد دائماً في القميين المذكورين لكون من اسمين حالاً كما
 بينا بخلاف عبارة الكافية فإنها عارية عن هذا الانقضاء فالوجه
 أن يقول الكلام ماله السناد وأقله اسمان أو فعل مع
 الحاسن أن ماعد المسند والمسند إليه ضرورة الأعراب في القضا
 كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام أم لا وظ كلام المقص
 الزمخشرى حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسند
 أحدهما على الأخرى يقتضى الخروج وظ عبارة الكافية يشعر
 بالدخول والحق فيه التفصيل فإن كان مفيداً كما استشهد
 بكون ركناً من الكلام بتوقف الاسناد وكلهم على ذكره وأقلاً
 إذ لو تحقق الاسناد قبل المفترق لزم التناقض في الاستثناء
 المتصل ووقع الطلاق على جميع النساء والعنى على جميع البهائم
 في قوله جميع نسائي طالق لا يثبت جميع عبيدي معنى
 لا يزيد ولا يمتد بل المذموم مثله فاعلم ذلك نيفعل في

لما ارعق المقة
فانما منه
او قد اليه
مع

معرفة على معرفة انوار الخلف الماخوذة في التعريف
 انما يسمى كسب بالضرورة

الغرض مع اختلا الفرق نفسه لانه اطلق المركب والمركب جزء المركب
 وهو ان يعرف الفرد فيجري عليه الاعراب
 والمركب مع الفرد كسبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة الى
 المنفية المناسبة التي توجب لبناء وهي مجبولة محتاجة الى
 تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد بمعنى الاصل الثانيه والخرق
 والامطر ذلك لاقرية عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه
 والاكتفاء به بما يفهم من . وليس للمعرفة من ان العرب على ان قسم
 من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وصوله تمام المعرفة على بحث
 المبنيات ووجه الثاني حصوله بها من مجموع قوله وانواعه الخ و
 وجه تحقيق الثاني تعريف الاعرابه وسائر عبارات انواعه
 قوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعه الفاعل الخ ووجه الثالث ان معرفة
 العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرايطها
 وتعريف ابن الخطيب موقوف على المقوم والمقتضى والاول
 انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والخرق العاملة والثاني
 بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنسوب والخور فان قلت المرفوع
 غير الافراد فالموقوف به الثاني دون الاول . والمعرف
 بالعكس كما ان تعريف الانسا بالحيوان الناطق لا يتوقف معرفة
 جميع اقسام الحيوان الناطق بل يحصل بفهمه قلت نعم فيما استكن
 معرفة الافراد حين التعريف كالمثال . المذكور وانما اذا لم يكن

انواعه
 وسائر عبارات
 العامل

والمقابل
المضائق
والمرتب
والملحة

في كل من المذبح والشجر اربع الاطراف والبارز
 ما يوتى به عن ايام السنة او اطراف ايام السنة
 في كل من الاقداس اربع الايام ويكون كتابته عن المذبح
 عطف على اطراف المذبح اكل الايام الستة
 فقط وما عدا ذلك من الايام في الحقيقة والجموع و
 ايام السنة اربع الحقيقة وبعض الايام
 ايام السنة من في الحقيقة والجموع
 تام خذ الشئ والجموع

فنجیاج

فيحتاج اليها بالضم اي ملابس بالضم مرفوعا وبالفتحة
منصوبا وبالكسرة مجرورا خرجا في زيد ورجال وريت
زيدا ورجالا ومريت زيد ورجال والقسم الثاني
اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول ما يكون
المتزول فيه الفتحة واسارا اليه بقوله ولجميع الموثث الثاني
الملابس في الكسرة وهو ما زيد في اخر الف وتا لجمع مؤنثا
واحدة او مذكر اخر قوله ثلث اشهر معلوما والتسمية با
الموثث باعتبار الاصل والغلبة ملابس بالضم مرفوعا
والكسرة منصوبا ومجرورا خرجا في سلمان الى وامل
نصبه على . لخر ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم
على ما سيجي والنوع الثاني ما يكون المتزول فيه الكسرة
واسارا اليه بقوله وبغير المنصرف سيجي ملابس بالضم مرفوعا
والفتحة منصوبا ومجرورا وامل جرة على نصبه لانه لما شابه
الفعل على ما سيجي منع منه ما لم يكن في الفعل اعني التنوين
والكسرة ولخر يناسب الثقب دون الرفع في كونها علامة
الفضلة والرفع علامة العدة والقسم الثالث ما كان بنام
حروف اللين واسارا اليه بقوله والاسماء الستة الانية لو كان

نوعان
الاول
الثاني

قد لا ياتي الا في مرفوع غير المنصرف
لا انظروا
يعني اعتبار ان الاصل والثاني ان كانا
نفسية مثل المثلثين على ما في
او باعتبار ان الاصل والثاني ان كانا
لا اعتبارا للاختلاف في رفع
ايضا على الاختلاف في رفع
وهذا هو ما في الاصل والثاني ان كانا
فقط ان الاختلاف في رفع
منه الاختلاف في رفع

فی سیریا و الشام با کانت، همواره خوار نشسته
او مغرور خوار و امضا ق. م.

فتأنيذا ولما أزم التحريك في التصغير بسبب كون بانه عاد
إلى أصل الحركة والآي وان لم يكن مكتبة مضافة إلى الباء
هو اخرجي فلما بسبب بالحوركات لفظا في **•** الأولى وتقدر في
الثالث مانع في الآخر وهو الكسر لاجل الباء وهذا مذهب البعض
وعند البعض الحذف إلى الباء مبتنى وهذا مستغنى عنه نظرا
أو قول القس والآخر **•** دخول هذه الاستثناء بعد الاحتراز في **•** المخرج المنصرف في شئ
ذكر كيفية اضافتها ههنا استطراد للايجاز وفي الكافية ذكر
في آخر مجروراته فقال **•** ومعها أي مع باء الحكم يكون
الاسماء الستة **•** أبي وأخي وأخي لعم قريب رويح المرأة فلما يضاف
إلى الباء **•** وهي المسمى الشيء الذي ليست بهي ذكر كالقوة
والصفات الزينة والأفعال الفعجة وهذه الأربع متفق
وأولية لا بد لامها عند الباء ونقي أصله فوع بدليل فوه حدث
الها نسبيا قلت الواو ميماء وجوبا في **•** حال الأفراد وقليلا في الباء
والأكثر بقاء وحوا وأدغامها في **•** الباء ولذا قال في الأدغام
أكثر استثنى المندرج في ونوع فاء الغم فمروا ومضافا احتراز
عن في فان **•** الكسر في متعين أكثر منها أي من الغم والكسر
المعروفين من **•** الفتح وذو الفيف معزول بالواو من حذف اللام

فمنهم من غفل عن السماع آلا ان غفل
عن غيره فممنهم ايضا بعد الاغتراف عن هذا
التيار فيما كان يابزون ان اطر الى القول
وكن الاعلم اذا ما لم يحك التزم بالنافعة
ثم المقتضية ثم فقهه فقط لا غير
مستغنى عنه **حكمة العبد العابر**

وَفَتَحَهُمْ اَرْجَاؤُا الْغَيْبِ اِنْ كَرِهَ لَكُمْ

٥٥
 اوصافه في حد في الضمة لتقلد على الواو
 فاما في الـ كـ ان كان في ذى الواو ونقل
 التثنية الى ما قبله فصار ذى واو وتقلب
 فتح ما قبله الى الفتحة ليس الواو
 والتثنية سقط عند الاضافة فصار
 ذى ٥٥

او لا اذكر المقصور والمشددة وما قبله
 اقول ان هذا هو الوجه في المقصور
 فلهذا وجعلوا اعرابا ايضا فاعل ان التقاء
 الحرفين في الايات المذكورة سبقه وجعلوا
 فيها واو اعراب بعضها تقديرا للفتحة
 كما لا يخفى ٥٥

٥٥
 تعليل في ضبط التثنية بالفتحة الى ان ما قبلها
 ما كان من الكسرة والمضادة الى غير الواو
 المقصورة والمفتحة والمضادة الى الواو
 ولقد احسن الشاعر في تميزها عن
 جميع التثنية لكونها مفتحة فيه للوزن
 بل لا بد ان كانت ٥٥

بضاف الى الجنس مضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف كما
 لجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال بجاء الحركات الثلث
 بدل الحرفي الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا
 زيادة يهزلة لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال
 الايتان بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فهما اي في الاكساء
 الستة المكبرة المضافة الى غير ما يدخل المقاربات
 الثلث في قوله والا في الحركات سوى ذى تكن لا قريبة
 للثلاث ٥٥ ان يجعل امتناع الحرفين وبقا العرب على حرف
 واحد فنقول هذا خك وابك وحك وهك وفك الخ
 وجاء القصر اي جعلها مقصورة كصا نحو هذا بابا واباك
 واباي واخا واخاك واخاي وفا وفاي الى والتشديد اي
 تشديدا لا نحو هذا اب وابك وابي وفم وفك الخ وجاء
 الخ كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوي الخ وجاء كم كدلو وجب
 يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني
 مفردة او مضافة الى الباء او غيرها وكل هذه اللغات
 المذكورة في الرضى وغيره مع زيادة الانشديد حم فلم
 اجله والقسم الرابع اعني ما يكون ببعض حروف المددوعاء

٥٥
 قول المقلبات الثلث
 كما لا يخفى ٥٥

وعدا كذا كذا في الالف واللام والسين والهمزة
لأنه في هذه الحروف الخمسة لا يفتقر إلى الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة فليس في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة فليس في الالف واللام والسين والهمزة

قال شهاب الدين في كشف القناع وأما
كلامه في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة

ما يكون المتركب فيه الواو وإشار إليه بقوله والمنشئ وسيجي
حدة وأثنان وكذا اثنان وثلاثان وكلما نفع اتصال الفصحى
ملا بسبعة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلما نفع
غيره أي مع غير الفصحى ولو قال ومع الظاهر كان الظاهر كما يعنى
بالحوكان التقديرية والنوع الثاني ما يكون المتركب
فيه الالف إشار إليه بقوله وجمع المذكور السالم وهو ما لم يغير
بنأ واحدة لأجل الجمعية والتغير في مؤنسين وإرضين ونسبين
وقلين من السؤلة بعد تحقق الجمعية والجمع ذو من غير
لفظه وباب عشرين يبقى نوع عشرين كما شمل على المحقق المجمع
من العدد وهي ثمانية الفاظ ملا بسبعة بالواو مرفوعة
والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولها عن الأصل
الأول قد سبق للإشارة إليه في الأسماء الستة وأما
عن الثاني فلا حذر إذ غير البس في الأحوال الثلاثة فلزم
التوزيع فالرفع لكونه علامة العدة أحق بالامتنان
الثاني والتشبيه لكونها أكثر أولي بالالف الأخف وكونه
صميم التشبيه في نحو ضربا وبضربان والواو لكونها أيضا الفظة
أولي لرفع الجمع من الياء فلم يشترك الأربع في الياء ففتقوا

لأنه في هذه الحروف الخمسة لا يفتقر إلى الالف واللام والسين والهمزة

فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة

أما في الأصل واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة
فإن كان في الالف واللام والسين والهمزة

لأنه في هذه الحروف الخمسة لا يفتقر إلى الالف واللام والسين والهمزة

ابراهيم عليه السلام
 موضع درود وقيل سلمه ابو بکر
 تحفة المزمع الاضاغة في قديم الحرف
 انقب واجلج لوفال وركن الفون
 لكما احسن كما ارجحه
 اي نعم اخصاص الحق بالمجان فيكسب
 مؤثر فيكسب اذ في التدبير والحق
 وان تعلم ان ليس تنسب لك بل لك
 اليها لا ابراهيم يقول وقد شأنا ابراهيم
 الحق نعم فينبه وضوحا للحاشية الى
 كون صاحبها ابراهيم عليه السلام
 بشعر الا ان ارادة وضاع فيكسب

فمنه ما هو ماضٍ ومستقبل في الشيء المذكور فان
 احوالها ليس بتقدير في مطلق بل في
 مع وجوده ووقع الشيء وانما كانت تقديرية
 والبالغة لفظي حاسه

تقديرية فان كانت المطلقا والقيدها فاعلم
 الاول ان يكون التفسير في صفات الارسان
 وعلى الثاني ان يكون مفسدا حاسه

اي يفتقر في الشيء والجميع في انما لم يتبدل
 باطلاق العاقل انما الاوضاع شيئا من الالوا
 عند وجوده والواقع والياء عند وجوده التبدل
 كما ان كانت في شيئا في وجوده التبدل
 كما باختلاف وهذا عند انما عند
 فتدبر حاسه

فانه يترك فيه الالوا بالصفة وبالآباء لكسرة لفتح ما قبلها بسبب
 الاعمال فاعرابه لفظي في الاحوال كلها نحو جاد في مصطفى العو
 الى مطلقا في الكل سوي ما خفي اي حاله كونه غير متبدل
 او زمانا او اعرابا مطلقا تقديرية خبر وعصا علم ان الالوا في
 الاعراب هو اللفظي لان من شأنه العلامة الظهور فان منع فاع
 في الاخر فقط فتدبري والآشعالي ومجموع ما ذكره المص
 ثمانية نقص ولان من عبادة الكافية ولم يحصر وضع اشياء
 بهذه اربعة يحتاج الى البيان اما الاول ^{شعر ع} فالماضي في الحق
 او صير التفسير في كذا ونقص وزيادة وخرج اشياء
 تعدل الحركة على الالف وعند الحذف للسالكين معذور كالملوك
 لا منسبي كبد وفي ^{عطف على في العصور} الثاني وجوب كسر السكون والفتح
 قبل العاقل بعدة تقديرية اجتماع الحركة والسكون والحركتين من
 مشين او فدين ولم يكن جعل الكسرة والفتح اعرابا بعد وجود
 العاقل وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العاقل
 اعرابا بعد وفي ^{تبدل في الالوا} المشينة والجميع لعدم التبدل باختلاف العاقل
 بخلافها ولا وجه للنسأ وان ذهب اليه الجمهور لافاضة الى الغير
 لا وجه فهو غلامك وغلامه وفي حاله المنقوص لزوم التشكين
 في شق الحركتين على الالف المتحركة ما قبلها بخلاف الفتح وفي ^{في الالوا} الرفع

في القلب

جاء في المتن بعد قوله ان قلبه لا يفتقد
للمركب اذا كان كذلك فان قيل
القلب اذا كان كذلك حصل الانقلاب بدور
القلب اليه حاشا ان كان كذلك

مؤخره في لزوم القلب الادغام واما النسب لفظي به مدغم وفي
الحكي لزم استتقال الاخر بالحكاية فصارتا الثاني وفيه في المتن لزوم
حذف الالف للساكنين لتدويره وفي الاخرين لزوم الحذف
ايضا للتدوير والتحريك في البعض والاستتقال التحريك للزوم للساكنين
الساكنين في اكثر واكثر الثاني فلفظ فيما تذر واستشقل
واللفظي في معاده وجه الاولين المتأخر لانه ان اراد قبل الاعلال
فاسوي غلاي مستشقل وان اراد بعد الاعلال ونقصه فالحكم
متعذر فانه لو حرك اليه في القاض وعاد الواو في مستحق اليه
في فاض مع الحركة لزال الاعلال كما انما عدا الواو مع الحركة
في عصاف وفي بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص نحو سبي لشفاف
الموجب لحذف الحركة التي هي الاعراب بل موجب فالحركة التافعه
الاستتقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل موجب فالحركة التافعه
يجتاج الاستتقال ليس له واه اذ قد خرج بان المقلوب ليسكن ولا
لسكن عربيه ويسهل الانقلاب ثم يقاب وكون التسكين بالعربي
لا يفيد ويمكن ان يقال **سكن** للموجب الخالف مع قطع النظر عن
والاعلال فحريك الالف ملفوظة او مقدرة والمحرك بحركة اخرى
متعذر وحريك الساكن وقبل الياء وواو يمكن مستشقل التحريك اللفظي

لا تترك من المطا او لا يمكن ان يكون في وقت واحد
وهو الضعيف في الالف والواو والياء
الاضيق في الالف والواو والياء
لا تترك من المطا او لا يمكن ان يكون في وقت واحد
وهو الضعيف في الالف والواو والياء

مؤخره في لزوم القلب الادغام واما النسب لفظي به مدغم وفي
الحكي لزم استتقال الاخر بالحكاية فصارتا الثاني وفيه في المتن لزوم
حذف الالف للساكنين لتدويره وفي الاخرين لزوم الحذف
ايضا للتدوير والتحريك في البعض والاستتقال التحريك للزوم للساكنين
الساكنين في اكثر واكثر الثاني فلفظ فيما تذر واستشقل
واللفظي في معاده وجه الاولين المتأخر لانه ان اراد قبل الاعلال
فاسوي غلاي مستشقل وان اراد بعد الاعلال ونقصه فالحكم
متعذر فانه لو حرك اليه في القاض وعاد الواو في مستحق اليه
في فاض مع الحركة لزال الاعلال كما انما عدا الواو مع الحركة
في عصاف وفي بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص نحو سبي لشفاف
الموجب لحذف الحركة التي هي الاعراب بل موجب فالحركة التافعه
الاستتقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل موجب فالحركة التافعه
يجتاج الاستتقال ليس له واه اذ قد خرج بان المقلوب ليسكن ولا
لسكن عربيه ويسهل الانقلاب ثم يقاب وكون التسكين بالعربي
لا يفيد ويمكن ان يقال **سكن** للموجب الخالف مع قطع النظر عن
والاعلال فحريك الالف ملفوظة او مقدرة والمحرك بحركة اخرى
متعذر وحريك الساكن وقبل الياء وواو يمكن مستشقل التحريك اللفظي

للبا المقدرة في قاض وان كان متقدرا لكن لما كان كثيرا العوج كما
 في حكم الملقطة فالحق بها وجعلها من المستثقل فان قلت تحرك
 السكان مع سكوت متقدرا فكان كالحرك فاتي فرق بين القاض
 وغلاي وقلب ليا واو القلب لالف واو فاتي فرق بين العصا
 مساجي قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله
 اياها واو فلا قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب ليا واو احدا
 نفس **•** لا عرب وقلب لالف واو احداث محله ثم يجتمع
 الى احداث حركة فالمراد تعذر لا عرب لثلاث بلا واسطة شئ وفيه
 ما قبل الواو ليس شرط لا عرب بل كسبها وهذا نفس وقبول
 وجه الثالث ان اعواب العرب ينحصر في طعة زعمهم وقد اشار اليه
 فيما سبق بقوله ولو تقدير اذ لو وجد فيه الحاء وهو اذ في
 التقدير يقال **•** ولو محال فاذا اخصل التقدير في ثمانية
 كان ماعداها لفظيا فلا حاجة الى **•** المذكور اما الثالث فلا
 الاخيرة والتسكين والتخفيف ويمكن ان يدفع الاول بان كل
 داخل فيما تعذر ولم يحصر في الاثنين والثلاثة الاخيرة في المستثقل
 ولم يحصر ايضا في الاثنين واما الرابع فالعرب بالحركة الموقوف
 بالسكون نحو واحد وسكنا وضاربه وضاربه مطلقا ونحو بدفع

او ان الحاصلة تعذر في عصا وغلاي
 في حكم حصة بالذوق ولم اعرفها فاحص
 جوابا لاجل الارب حاص

اي ان اعواب العرب من حصة في اللفظ
 وليس ان ياب عند جوابا في حصة
 من شئ قول غلاي في حصة

قوله في احداث قوله وجعلها من المستثقل الاول
 بالحق في تقدير النقل بعد ما قبل الواو
 في الاول والثاني قبل الحركة وقبلها هاء
 ضديفة في الثاني واجتماع الاثنين يجوز
 في الوقف والاعراب بالنقل كونه محلا في حصة

في حصة

في حصة
 في حصة
 في حصة

ان كان في الكلامات المتوكلات وبنوعها كمن مطلقا
 والمفرد لا ينفرد بحركة غير اعوانية لغرض تحريك
 حركته اعوانية مقدرا لا ينفرد بالمشكلة
 فانما الاعوانية التي تسمى بالمفرد فان الحق يخرج اليها
 ليس الا انكر فيهما بين كل واحد الحرك

وجزاو المدغم كبير كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو ارجم ملكك يوم الدين
 ونحو ما يركم بنسكين الماهرة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة
 اخره حركة غير اعوانية نحو المملكة اسجدوا بفتح التاء على قراءة ابي
 جعفر والمجدد بكسر الدال على قراءة الحسن البصري ومنه تابع
 المبني على لفظه نحو باريد بالقرين ومنه بطر الجوازي ايضا وقد صرح
 الدمايني معنى اللبيس بان ليس بحركة اعوانية ولا بناءية للتسببه و
 الاعراب مقدرا انتهى فيكون التسمية بالجر للمشكلة وت
 عبارة الكافية فتشاملة اكثرها بالانكاف ومع كل واحد ما ذكر
 فيما سبق غير المنفرد احتاج الى بيان مع ان الاحكاما اخر
 لا بد من موفتها وبعرف المنفرد ولم يعكس ان الاعداد يوف
 بالملكا ^{ان} نفع لو فسّر بما لا يدخله الكسر والتون لا انعكس
 الامر لكنه دوري اذا الفرض ^{فلا انكره على انه لو فسّر لا يكون معرفة احداهما لآخر} **التعريف معرفة المستندي**
 وغيره حتى يجري الاحكام ولا فائدة معندها في مجرد معرفة الاصطلاح
 بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريفي هذا نصرة لاس
 الحاجته تعريف العرب وقبل لما كان غير المنفرد اقل ضبطا من غير
 المنفرد على نفس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان الكلمة في
 الافراد والتعريف للمفرد والجزاوي اليق الاصلي معرفة الافراد الاحكام

في شرح

انما هو كالمفرد كما في كلامه صلى الله عليه وسلم
 قد عرفت ان التعريف بالاحكام لا يكون معرفة احداهما لآخر
 بل هو معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريفي هذا نصرة لاس
 الحاجته تعريف العرب وقبل لما كان غير المنفرد اقل ضبطا من غير
 المنفرد على نفس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان الكلمة في
 الافراد والتعريف للمفرد والجزاوي اليق الاصلي معرفة الافراد الاحكام

بعض
الغرائب
والمراد

لقد علموا بالانقباض
التي لا تزل ولا تترك
ثم اعلم ان الله بعد
ما توفى غير المنصف لما
شابهه الضل والضيق
الفرعيات حاسية

٢٥٤

عطف على ما في الموضعين من
المراد بالهاء الحرف الدال على الثاني غير الالف بطريق عموم المجاز
والمعنى شارة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم على العرف الخاص كما

اشترط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء بطريق
الموافقة اذا الاتصال بشيء يغاير شيئاً لا ينافي الاتصال **بـ**
والمراد بالهاء الحرف الدال على الثاني غير الالف بطريق عموم المجاز
الغرض شارة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم على العرف الخاص كما
ان الغرض في **ك** ليشعر قدي دار فلان العرف العام لانا وعلى
المجاز بالاول **و** لا حقيقة مراد بها الموقوفة لعدم شمولها للمجازين
فيخرج نحو فانه ويدخل نحو فزانة ومدانك وجدا لاشترط كونها بطريق
المراد على زنة المفردان كركهية فتضعف ولما كان مذهب البعض
كون تا الثانية كلمة راسها مطلقا على ما يستلزم بعد الوزن المشترط
عنده فاصبح **الم** نفسه ولكن ورد في البيت فانه منصرف في وجود
الشرط فاضطرر المشرع في **ال** التخصيص قبل هو مفرد محض ليس
بجميع **الحال** ولا في **ال** اصل واما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف نحو فزانة ونسب كل ما يخرج اليها من جنس عن الصيغة
المعينة ومبناها على **ج** جعل الباء جزءا والتصحيح خلافه لما بينا
واضا يلزم استمدالك بغيره لانه كالياء بلا فرق فنحو فزانة
ج خارجة عن **ال** الوزن المعبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق
بين الواحد للجزء ونمرة وروم ودوي حاصل يرجع الى عموم **ج**

ان كان كمن في الآية فنحن نؤمنه بلزم ذلك
لا تصح في اللفظ ان يكون اجزاء في معنى متعين
بالمعنى واللام في داخل والمعنى كذلك

عطف على المذكور موصولة في معنى واحد
عنه ان الاء تكون كلمة بواحدة لم يتغير الشرط
فيسبغ عليهم جميعا في حكمه مع
هذا ان الاء في قوله الثاني وهو ما قبل المشرع الياء
بالجمع خرج عن الصيغة المعينة ويمكن ان يضاف
المراد بالصيغة المعينة في صيغة مشددة فيكون
مع قطع النظر عن التقيد بعد الماه وعدم
استغناء الاء عن الماه في قوله فزانة
والاعتبار بالامتداد في الماه في قوله فزانة
وهو مع مكانه بعد الاء بالحق المعبر
الفرق انما هو الاصل فلا يستدرك قوله بوجه خاص

ما ضرب به

الآن يكون الفرق فاسدا لعدم البرزنة وعدم كوننا نحو
فوازنة وباء مداني للفرق فيلزم ان يرد اليها الطرف الذي

في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من اليا اصلا ولا
في علاقة مقبلة وقيل ان الكلام في ما حقق جمعته باقية
على حالها ومثل هذا لا يدخله بالنسبة واذا صار علما زال
جميعته كحفاجر ومداني وجاز دخول باب النسبة
في لا يثبت جميته الاصلية اذ قد صار كالمفرد فيكون بالنسبة
وحاصله ان شرط الجمع للجمعي الحالم وفيه تميز

اهمال شرط الجمع الاصيل وهو عدم دخول الباء وقبل الراء
الجمع يجمع حروفه وفيه ان الاعتراض بمداني في مداني وهو
جمع في الاصل يجمع حروفه الا ان الباء اذا وفدت على
فظهر لزوم ذكر الباء مع اليا على ما اخترنا من كون الثاني ثانيا
جزءا بالنسبة كلمة براسها مطلقا يحتاج الى ذكر اليا دون
الثاني واما اذا انفصل عن اليا معني النسبة نحو كرسى ونحوي فلا
تراكب في جزئيه فالذا مني معاها الوجود والوزن وقيل مرثى ابرار
ارجاء لليرب قبل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والختصاص ما يجعله عينا او جعل الثاني التادوكا لعدم ومثلا

فيبطل اختصاصه في وزن بالجمع فيكون شرط هذا
الختصاص الوزن على هذا وجهه هو شرط اختصاصها
في الوزن على هذا وجهه هو شرط اختصاصها
في الوزن على هذا وجهه هو شرط اختصاصها

والوزن البزني للوجود مطلقا فلا يفرق حاشه
بالجمع حاشه
الوزن البزني للوجود مطلقا فلا يفرق حاشه

والوزن البزني للوجود مطلقا فلا يفرق حاشه
بالجمع حاشه
الوزن البزني للوجود مطلقا فلا يفرق حاشه

فيجب كشفه اذا التقدر العرفه
كما انه لما بين الاستحقاق الى استحقاقه
التيقة بعد الاعمال بخلاف الفرق الواجب
التقدير والافضل الدور والاختلاف
بسبب التقدير حاسم العبد
من الفرق والاصل والافاضل
من الذات بل
الفرق

او عفا السوء الذي قد
 تفويض هذا التوفيق الى
 المصنف فلهذا لم يعمد الى
 ثم مثل هذا التوفيق في
 الكتاب في قوله تعالى
 فيه نكات فاما في
 يعنى قوله تعالى
 كونه في قوله تعالى
 يتفنى في الاستغناء
 وهو

او مثل مورق كقفا
 وثبوت التوبة والكفارة
 غلق التوبة وثبوت الباطل
 فالمناصب انما هي على الماهل والار
 اعني الفرق على ما افترق حيث فترنا
 الحق هنا فترنا انما هو في كل كلام
 النسخ قال والستار ولم يغفل ولازم
 انما التوبة على الماهل والار
 اعني المنصب على الماهل والار
 يعني انما افترقا على الماهل والار
 فاهل اللغة القبيحة الى ربه
 عصام والواحد

للاصغر في ولاكو لا العرب مشدرا

جوار كل حال سوى نصبه كفاض ختلفوا في مثل جوار في الرفق
والجرح قبل منصرف الالة . الاعلال اخرج عن الوزن ونصار
كسلام وقيل الا ان اليا عمدة للاعراب منع القرض مثله فيكون
حكما لفظيا وبهذا مذهب سيويه وهو الصحيح والتنوين عن
عن . البا والمنوع ما لا يمكن وحذف اليا التقدم الاعلال
الذي لتصحح الصيغة على منع القرض الذي لتصحح احوالها
والغالب الاصلي . في . المساهاو القرض ولما نظر
بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة منع القرض
تحذف تنوين القرض واذا اخر للعرض عن اليا وجعل هذا التنوين
الذي للقرض في . الماصل عوضا عنه بعد الحذف في كل حال المعنى
محمول على هذا فالعرض من التشبيه اثبات اليا ينتج عدم قرضه
لابيان اعرابه لانه تقدم يريدان وجه التشبيه مجرد كون اليا
مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب القوة ينفى حذف
البا وثبت التنوين في المبدأ روى الحسن المذهب الاول . وقل
لفظ جوار ي اي جعل جرح كفسه بتقديم منع القرض على الاعلال
كقول الفرزدق ولكن عبدا لله مولى هو اليا وهذا لغز متاخر
منع حرز وقتة اي القطعة من العيون ونسج القرض في قوله تعالى
وانما استعني بالفرزدق فوضا حتم لئلا يمتا بالعرض او الفناء

فهذه اللغة والحرور الشاعرية تستلزم بالضرورة والاقبال كذلك وما شغلني في هذه
الأم لا اهتم فكأن يقول ان لا يقدر على التعبير الفعيلة والقبيلة بل هو من
اجرة عن الفصاحة فتعلم الغزوة بل على قدر ما وعدم استعمالها عند
منها فتعلم لغة مجازي بل غير مناسب ثم لا واحة على طريق التجويد وعدم الراجح

هذا مجمل الكتاب انب
وبعض ما اختاره عندنا
فيكون مستخرج

الثانی

والفالف الثاني عشر معطوف على الجميع بتقدير مضاف إلى الفالف الثاني عشر
مقصود نحو حيلي وممدودة نحو عمر ^{أو غيره} أي لما قام مقام العليين في الإضافة
هما الكلمة وضعا مثلا لا يقال ولاجر بخلاف الثاني فإنها ان لم
يعارض كالعلمية أقول **•** ان ارادوا وعموم السلب في الثاني
فمنقول نحو ظلة اذ لا يقال ^{كمنهج فانها لازمة بعد العلمية} ظلم بعناها وان ارادوا وسلب
العموم فكذا الالفان نحو ذكر **•** وطروان ارادوا ويجي اذا
للعرف معطوف في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعال التقييم
والممدودة في افعال الصفقة **•** الا ان يدعوا مع عدم تغيير
الصفة والكثرة ولكن **•** ليس بقوي لان يتم اليه
قلب الثاني للوقف وأجي حرف خفي كانه معدوم فتقابل مفرقة
الثاني وندر مفارقة الالفين ^{من المذكور في المتن} فالجواب للالف والمناذر كما
المعدوم ولما فرغ من الاسباب الساتمة لمنع الصرف شرع
في الناقصة فقال وانما من العلمية قدما الشرطية لما لا ذكر
وعدم اشتراطها بشيء ولما كان ماعدا العلمية من المعارف
يتم بمنزلة العلمية نفسا لسبب لاشتراط المعرفة التي هي الالف
كما فعل ابن الحاجب ^{في} ايجاز او قصر المسافة ونظر ابن الحاجب
في ظهور الرعية للتكثير في **•** المعرفة اكثر منه في العلمية والعل

أي مادة المعدول فإن مادة المعدول بعينه مادة المعدول اليه فيكون المعدول اليه خارجا بهذا الاعتبار ونقلا
 بعض غير ملامح الشارع قوله باعتبار زيد قيد لقوله خروج جرد في المصنف دخول الحذف والقلب وتزويد المعدول
 وقيد المادة بالاصالة للمادة من حيث ذلك وشملت أي خرج المعدول معتبرا اليه بقاء المادة الاصلية من الطرفين
 لا الصورت ولا يقدّر نقص الشيء وزيادة المهم انتهى فيه نظر لانه لا حاجة الى قيد لدفع قولهم لدخولها فيه لخصوله
 بحجة الخروج كما قاله الشارع بعد استطراد المادة الاصلية باقية في الحذف ايضا
 كون التقيد لما ذكره والتفسير فسادا عما كان فلا يحتاج الى بيان الخاصية
 مما عطلها قلنا لا بد من عدمه ونقصه في محظا ولكن الشارع لو زاد ولو تقديرية
 لكان اوضح واصح ويشمل حاشه

جواب عن غير من قبيل المعدول
 ويدخل في المعدول المعدول
 على ان يدخل في المعدول المعدول
 من قبيل المعدول المعدول
 ان المعدول المعدول
 عند حجب المعدول المعدول
 لا يثبت في المعدول المعدول
 قول لا يثبت في المعدول المعدول
 اقول لا يثبت في المعدول المعدول
 في صيغة معدول المعدول
 ما كانت عليه عند خلاف حيث يكون معدولا
 عفا ما علمت عند خلاف حيث كان معدولا
 فان خروج عن صيغة معدول المعدول
 مع قطع النظر عن كونه معدولا
 لان المعدول المعدول المعدول
 مستحب في المعدول المعدول المعدول
 اقول المعدول المعدول المعدول
 مودة المعدول المعدول المعدول
 التدبير مع قطع النظر عن المعدول المعدول
 هذا وما ذكره في المعدول المعدول
 في خروج عن المعدول المعدول المعدول
 العا وهو المعدول المعدول المعدول
 كما انشأه في المعدول المعدول المعدول
 الفاعل المعدول المعدول المعدول
 كونه حالي معدول معدول معدول
 معطوف على المعدول المعدول المعدول
 الصانع المعدول المعدول المعدول
 المعدول المعدول المعدول المعدول

من عدل عن الطريق إلى ظل من امارات • والمعدول من الحذف والقلب
 وهو في اصطلاح النحاة خروج جرد أي المعدول المعدول المعدول
 باعتبار مادة الاصلية ولم يوجع إلى الايم لأنه يبعث بعد لفظ لا
 يشمل تخلفا واخر وكما استعمل في الانفراد بالضمير المتأخر
 الذات دون الوصف عن صيغة ترك الاصلية لدلالة الاضافة
 اذ اصلها العهد والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد بها
 لصيغة اعم من الافرازية والتركيبة ليشمل ما سبق
 لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او
 صيغتين لا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل الاول
 في الثاني يعني اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمقرب بالآدم وخرج
 عن هذا التبريد ما حذف منه اصل او قلب لانه نقص مهم
 لا خروج وصيغ المتفقان والمضغفر ونحوها اصلية
 لهما مأخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه والمكرر ونحوها فلا
 نفس والمراد بالاصلية ان يقضيها القاعدة من غير معاوضة
 كما لا ريب • الاصل فلا يشمل اصول المعينات القياسية
 واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث
 منع وبين امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث

ان المعدول المعدول المعدول
 وجوز ان يكون المعدول المعدول المعدول
 اعتدوا ان المعدول المعدول المعدول
 في خروج عن المعدول المعدول المعدول
 او المعدول المعدول المعدول المعدول
 في خروج عن المعدول المعدول المعدول
 في خروج عن المعدول المعدول المعدول

أي في الغير من الراجح إلى الآدم اعني صيغ ذات الآدم بلا ملاحظة وصفية بالاسمية
 المستفاد من لفظ الآدم وهو كما يصلح على الآدم المركبة ومن غير ذلك وهو الجواب عن هذا انه
 يثبت في الصيغة المضافة إلى الآدم كونه معدولا في نفسه من غير ان يخلو ذلك اسرار الدعا
 وكشف الاستدعاء وجه الحقايق ونحوها من غير ان ينص ويترك ذاب وبسقطه

لم يمنع غير الفرق مع تحقق العدل فيما حذف معنى اللام كلفظه
في الاول ولذا ساوئكة واعتباره وجعله جزءا من المعنى في الثاني
ولذا صار موقوف واما تعريفه فمع كون غير منصرف عند الجمهور
فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام غير معتبر في منع الفرق بالاشارة
وعند البعض ينبغي على الفصح لتقنين معنى اللام واما ضحى و
عشيتة ومساء وبكر امعيات فشرقات لعدم سبب غير
العدل لم يوجب اليه **تقدير العلية** واما عدم بناؤها فلكون
اللام مقدرة لا متضمنة معناها لجواز اظهارها والمتضمن لا يظهر
واما نحو متى وكيف وابن فليس لها صيغ اصلية بل مجرد
تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا انشيت واما المقدرة كالمطلق
معناه مستفاد من لفظ المقدور ولم يجعل جزءا من شيء فلذا لم
يشترط وبقي غير القياسية من **المجموع الشاذة** وغيرها
تمالم يذكر مخرجه داخله في **الحذف والحاجة** الى اخراجها الى
ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منه فاذ لم يشترط الا ترى
ان الرخصة جعل الغايات وضحي وعشيتة ومساء وبكر امعيات
معدولة لكن بنسبة الاولى **لوجبه** وانصرف الى لولاي لعدم انضمام
سبيل آخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف

مواصلة القول في قول والاصار موقوف الى العلية
معنى اللام فمع عدم جزئية المعنى صار اس
موقوف وبنسبة الى العلية حاكبه

فمن اوجه المصداق يزيد بعد قوله في العلية
ولو فصحته والمقام ان يقول في العلم تقدير
فراش ايضا فاحسنه بعد ان اعلم ان يكون
الشرح لم يبق كذا التقدير فقال لا يكون
سجلا السجدة بعد التبرج اوله كالا حاكبه

العدم جعل الحق المقدرة جزءا من اللفظ او
المفعول سببا في المقدرة في حين ان يجمع الى
المقدرة المذكورة على ان يكون معنى مقدرة فيه
وكيف وجهه في انما التبرج الى المقدرة
فيه لا يستلزمه المقدرة فبعد حاكبه

الحكم الاصيل في الاطلاق حاكمه
لا يلزم من عدمه سببه
الحكم الاصيل في الاطلاق حاكمه

فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل

فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل

فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل

فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل
فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل

والثاني فأنها لو جردان في ضاربة مع انصرافها وأنما لم يبين
العدل في المبنيات والمنفقات لعدم اثره ومن هذا سقط
تكاليف بعضهم بأن العدل كله تقدير بري والمنقسم
أنما هو الأصل وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيق في الأصل
وهذا مع كونه خفا لإجماع النحاة وجعل سبب من الأسباب
اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فإن اصلها مقدر لم
يستعمل قط وخو عر فإن اصلها اعني عام محقق بلا شك فعدله
زعمه بحسب ان يقول ما وجد فيه دليل على أن الأصل
فيه شيء اخر فعدله تحقيق في الأصل تقدير بري وجعل المحقق
هو الدليل في الأصل اللهم إلا أن يريد بتحقيق الأصل تحقيق
دليل أصالة تقديره تقدير أصالة تسامحا وسبب وقوعه
في هذه الرواية عدم ذكر العدل في المعينات الشاذة و
قد عرفت وجهه مع جمع جماعتنا في الجمع وفيما نكسر فعلا
صفة فعل واسما فعلى فهو معدول عن أحدهما وأجموز
شاذ وأن كان اجمع في الأصل ففعل تفصيل فجمع شاذ والسبب
الآخر الوصف الأصل على الأصح وإن كان ذلك الخروج تقدير مقدر
كغيره فإن خروجه من عام لم يدل عليه دليل لكنه قد حفظا

فقد ثبت في الأصل أن الأصل هو الأصل

لما عرفت

لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمها ولا ينبغي ولا
يجمع اي عمرا بالاستقراء كما عر كلاهما او حكمهم والوصف وهو كون
الاسم والاعلان ذات بهيمة باعتبار معنى معين هو المقصود لا
اي الثابت في **الوضع** احتراز عن العارض بحسب الاستعمال
كاربعة في مرور بنسوة اربع وعن المتوهم كافي للحجة اذ لا
صالة لاشتت بالشك والتوهم ودخل في **الاصيلة** ما زال
بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى **التصريح** بعد
ضررها ولا يعتبر الوصف **الاصيلة** مع العلمية فلا يلزم منع
نحوها اذا سميت به وهذا يخص الوصف **الاصيلة** ولولم يذكر
لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي لا
بهاه والعلمية المتعين بحسب ضمهما ويقع اعتبار
المتضادين في **حكم** واحد اعني منع الفرق والثاني
اي بالتأخير في سبق الغيبة لفظيا او معنويا وشرط
اي شرط الثاني بالتأخير لافهم في منع الفرق
العلمية ليصير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير
بقدر الاحكام ولان العلمية وضع ثاب فيكون الشاء
حرف بني بالاضلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم هذا

وانما انفقوا هذه الكلمة في هذا الـ
لا يقصد معنى الوصف الاعراض والاصيلة كما في
وان كانت في هذا الوصف واجل طائر واحدة
واصل طائر واحد واجل طائر واحدة
لقت احدا لافهم هذا الخبر في الخبر
معنى الوقت كما نقلت وان كانت في هذا
فما في الوقت كما نقلت وان كانت في هذا
وليس هذا الكون في معنى الوصف

فقد غير من على القاعة المحمدية
والمديون الجارة فاقطع الجبل ولم يذكر الجبار
وقد وجد جدي بانيقيا اجدية الناقة
والجبل بالقبلي فاذكر الدرس من الجارية
والجبل في قوله اقول ارجع الاشرار واثم
قاله وجد بانيقيا اجدية الناقة بانيقيا
السبين فالعجم غلاك كمنى ومقامه
الشرط ضعف الثالث كمنى ومقامه
الاوجه ولكن الاوجه وما قبل الاوجه
اقطع الاشرار اما حارسه

حوزة علي الميرزا
 فاته لا تجري للعلية
 او التانيث لكانه
 فيه بحث وحق
 فليسا ملحقا
 حقيقا

هذا ما قلناه في الاصل من اننا قد
اكتشفنا في الاصل من اننا قد
اكتشفنا في الاصل من اننا قد

وجوده ههنا خفا لا يخفى والزيادة أي زيادة حروف محلها على
ثلاثة أحرف أو تحرك الأوسط نحو سحر وشرف ونوح منصرف
اعلم أن ههنا ثلاثة مذاهب جعل الهمزة كالشأن المعنوي
بدليل اعتبارها في ما وجوز في نوح الوجهان كنهدي
فهذا المذهب يرى وقد يفتقر ^{بما سكونه الأوسط} بأن الشأن امر حقيقي وله
علامة تظهر في بعض النقرات والهمزة امر اضافي
لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار الشأن في نحو هدي
اعتبار الهمزة في نحو نوح واعتبارها في نحو ما للثبوت
للاستقلال السببية وأنه لم يسمع قط منع صرف في نوح ^{حرف}
ههنا والثاني عدم اعتبار تحرك الأوسط في الهمزة أصلا
بخلاف الشأن لأن اعتبارها في الشأن لقيام مقام الرابع
القام مقام الشافعي بوجوب الناب في الجملة لا يفتقر في
الهمزة إذا لا علامة له حتى يستند منها شيء فلا وجه للثبوتية
بخلاف الزيادة فإن أكثر كلام النحويين على القول ^{والاستناد}
والرب يرعون الأوزان الحقيقية ويكثر زها في كلامهم فتيقن
الزيادة للهمزة معقولة ومجوزة زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤثراً
للقلة في لغة العرب لا نرى لكثرة نحو حجر بخلاف الرابع

وهذا منه بسبويه والكثرة الخاء وارتقاءه الرضى والثالث
 اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا ذهب إلى المحاجب
 ومن تبعه وردت بائنها اسماء بفعلة وقلعة ولما يظهر الثمن في نحو
 ملئنا سم رجل ولم يسع منعلة ورد الفعل هو هيئة يوجد
 في الفعل قد علم على التركيب بساطة وسببته للجملة في جث
 انه دخل في الاسم لا يسيل ولا يجمع وزن مع العدل بالاشتقاق بين
 هذا الحكم ههنا للاجناد وليقبل الذهن مسامحة ومن قوله ولو نكر
 ما فيه آه من غير تردد واختلاج شبهة ولأنه من أحكام
 وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من أحكام يون
 من هذا ولم يعكس له الحوالة إلى المعلوم أو إلى
 وشروطه في منع الصرف ان يخص ذلك الوزن به أي بالفعل في
 الوضع الأول فلا يوجد في الاسم لا منفوقا عن الفعل
 والجمع محض بجهول أو مشدد العين ونظم أو يكون في أول
 أي في أول موزونه زيادة أي وصف هو زيادة كزيادة
 الفعل وفي محل أوله زائد كزيادة الفعل وفي أول
 وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازيا بالحوال والمعاد
 بزيادة الفعل ماله نوع اختصاص بأول الفعل يعني حروف

أول الفعل هو المعلوم ووقاة العدل
 هذا سبق ذكره في قوله الحكم بجمع الجمل
 أو في قوله الوزن الفعل الجمل في قوله
 الجمل عند قوله العدل إلى قوله
 على وزن الفعل وهذا من باب العلم أو على
 الحكم بجمع الجمل في الالاء العدل للمعلوم
 من الالاء الجمل وجب الأول في قوله

أول الاسم الغرض من الالاء في اختصاصه بجمع
 اسم البيت المصنوع به فلم يذكر أن
 مع أن الالاء كذا في قوله أو الجمل
 الكلام فيه حاشا سددى
 كذا آه مع قوله النظر هنا عن الاختصاص
 وعدم لاشم بغيره في الفعل على ما
 فلا يتصور عدم احتياج المختص في
 عدم قبول التافاد مانعة للحوال الظاهر

بالفارسية
 وهو الغنديقار

في الأول كذا وضاع والثاني
 اسم البيت المصنوع به
 الحاشا في الأول

في زيادة على العروبي وبما يقع كونا
 في أول الفعل ثانيا ٥٥

اليتي

ايتين عطل من الزيادة قابل للتا في اخر وانما استد عدم القبول
للمزيد لكونها سببا في البعض لا لزيادة المهمة للتفصيل
او الصفة سبب للتا في صيغة للمؤنث بخلاف موقام وحس
وجه اشترطه تأكيد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار
متعلقة بقابل او غاري يتمتع عن قبول التا باعتبار السبب
الاخر منع القرن لن قبول باعتبار غير السبب لم يفتر كاسود
اسما للحجة السوداء فانه السبب لاخر فيه هو الوصف الاصلي
وباعتبار لا يقال للمؤنث اسود بل سوداء وباعتبار
الاسمية العارضة يقال للاشيء من لحية اسودة والا لحية
ليست من السببية في شيء بخلاف يعمل وان مل فانهما يقبلان
التا باعتبار الوصفية يقال ناقة يعمل وامرأة ان ملة
والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه
زيادة على الحافضة لابد منها كجارية والتركيب فيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فا
فالوجه ان يقال هو فهم كلمتين او اكثر ولا بد في تأثير
تمنع القرن من شمال الاسمين في الاصل لان الخوالج وبصري
عليه منفرقان و يخون زيد وان زيدا يزيد مع الفهم اعلاما

مع في فعل مقدر ان في قولنا فانهما يقبلان التا ما يتبادر
الوصفية فيكون ان كانا القول باعتبارها
لم يقتر بها القول فانهما لم يوشع الفرق فلا يكون
سببا وباعتبار التا في السبب لم يفرق
التا في فعلهم مع التا في وجوب ذلك
ان المراد بالسبب مطلق لا المؤثر وهذه
الوصف سبب في غير التا ليس بعدم التا
بالعلم العقلي حاشا

محكيات فلا يطرأ على القرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية
والعلمية في الحال لم يتحقق الا افراد لان منع القرف حال السكينة
وهذا القليل اذ ليس قولهم ليا من من الزوال فيحصل له قوة
وقول بعضهم اولى بمتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك
وعدم التبيين وعدم الاضافة في لان المتدين لا يكونان
اثنين ليزجأ رافان النار لا تؤثر الحرارة والماء لا يروده والموتورة
في منع نحو شهر رمضان وفي هجرة ليس التركيب لتحقق السببين
بدونه وعدم الامتناع نحونا بطل شرا او زيد قائم عليهما لان الجملة
محكية على حالها فلا يطرأ فيها منع القرف قيل لا بد وان يقول
عدم كون الثاني صوتا نحو سببويه فانه مبني ولا متضمن
بحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الامحج بقا البناء دون
منع القرف ولا معر با قبل العلمية فهو ضارب زيد او حيوان
ناطق عليهما واجيب عن الاولين اما بانها مبنيات
وباب غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانها محكيات
على البناء الامحج ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اقسام
علمها كونهما معد محكية فاطنك بالعارضات خمسة عشر وقد
عد المصنف في مبني محكي مطلقا من العرب واما بانه كسفا

وهذا الاول يكون كونه الاصباح في التحقق الاكبر
اشد من الثاني من الزوال لا تدرك
محصل منع القرف ويزجأ يحصل القوة السببية
حكمة

ان يقال ان التركيب في الثاني والعلم في الاول
والقوة في التركيب والعلمية في التركيب
السبب الثاني في علمية التركيب وعنده
لعمري حكم وعدم تعيق العلمية الا يكون سببا
ثانيا للتركيب الا ان يكون الثاني
سببا في معنى التركيب لا في العلم
سببا في معنى التركيب لا في العلم
سببا في معنى التركيب لا في العلم
الفاصل
افضل الوجوه في كلام الفاضل
العصام الدين فانه ذكرها وضوحا
وهذا القول ولكنه اوضح غاية
الاجاز وكان اثبت . حكمه روي

صحة
البرهنة
المضائق والمضائق
المعقود مجموع
نقد يكون غير
غير ان نقد على

بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا فنظر لان المذكور حال ما قبل العلية
 ولو قال الحق والركيب بشرط العلمية وعدم النسبة كما
 اخبر واشمل وامنع واراد بها بالسناد بعد كونها خلافا اصطلاحا
 يقتضي لسند راث القيدين والالف والنون الى المرتبة ليس
 في الآخر وهو توحيد القيد باعتبار كونهم سببا واحدا لو كان
 في صفة وفيه تفسيره ^{في بيان الوقت} في منع الفرق عدم فعلانية في مؤنث
 ليحقق مشابهة ^{لم يفعل شيئا} لا في الثاني وقبل وجود فعله والاول
 اولى لان المشابهة ^{كما قاله بطليموس} تقدم بقول الثاني بوجود فعله نفسها
 واشترط بالسند لمدى الازم ههنا اعم والماي وان لم يكن في
 صفة فترطه العلمية ليمتنع بها عن الثاني ولو اختلفت النون
 الاصله جاز المنع ولا يجب كستان ان كان من الحسن فمفروق
 لانه فقال وان كان من الحسن فمتنع لانه فعلان وهذه
 فائدة زائدة على الكافية والالف اللحاق المفردة ينبغي ان
 يراد باللاحق الملقب ^{بالمفروق} لستنا والالف نبعري فانه غير
 منفرد حال العلمية مع ان الف ليس باللاحق الاصطلاحي
 اذ لا سبب في الاصول ^{حتى ينجو به} بشرطه في منع الفرق
 العلمية ليمتنع عن الثاني فيحقق مشابهة لالف الثاني

هذه عقيدة لا تليق بالاول والاول لا يليق بالثاني
 والاجابة لا تليق بالثاني والاول لا يليق بالثاني
 كما لا يخفى والثاني لا يليق بالثاني والاول لا يليق بالثاني
 ان يجعل عدم قبول الثاني في الاول لا يليق بالثاني
 فليست مستلزمة ومعلوم فعل الاول لا يليق بالثاني
 المشابهة لالف الثاني

المقصورة محوارطي فان الف ليست للثاني المجي اوطاة وخرز
 بالمفردة عن الممدودة فانها لا تلحق بالثاني الممدودة
 ولومع العلمية لان همنه الف الثاني الممدودة الف في ال
 بخلاف المحقق فلا يتأكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه
 زيادة على الكافية لا بد منها ولو نكر ما يي غير المنفرد فيه عليه مؤثرة
 في منع الفرق احتراز عن الجمع والفي الثاني فان العلمية عن
 مؤثرة فيهما لا تستقل لهما بالثاني في الاحوال الثلاثة متممة
 صرف لما يتبين انها شرط فيما عدا العدت ووزن الفعل
 وهما لا يجتمعان فبالاكتفاء يبقى بلا سبب او على سبب
 واحدا لا يخرج من يد مكان الوصفية الاصلية فيه ظا قبل
 العلمية كسكران واعرفان سببونه يعتبر الوصفية الاصلية
 بعد ذوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية طامر ومفعلة الاعتبار
 جعلها كالثاني لانها يعود والا خفش لا يعتبرها لانها لا
 بالعلمية ولم يعد بالتكثير والاصل في الزايل ان لا يعتبر وجه سببونه
 اعتبارهم الوصفية الزايلة في اسود وادم وادم بالانفاق
 ودق الفرق بان الاصلية لم تزل بالكلية فيها لا اعتبار مغفول
 بل زال الآتي فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس

وانما علمت في الثاني ان يكون سببا لغير
 او في الثاني او في الثاني او في الثاني
 معنيين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدت
 في اسم بوضع الثاني كقولهم في الثاني
 ان يكون مع العدت او كان الامم
 قبل العلمية كما هو في الثاني والثاني
 ويشترط في موضعين على الخلاف والثاني
 ان يكون العلمية شرط في الثاني في موضعين
 على الخلاف وهو لا في الثاني والثاني
 سبب مقام سبب في الثاني والثاني
 شرط وعندهما في الثاني والثاني
 والعلمية سبب في الثاني والثاني
 العلمية شرط في الثاني والثاني
 اتفاقا في الثاني والثاني
 وفي العجوة في الثاني والثاني
 المقصورة في الثاني والثاني

ان الثاني
 في الثاني
 في الثاني

وهو الثاني الاصلية

فاسد وانشاءه اجمعي وافعل التفصيل بغيره اذا سبق به اجماع ثم نكرا
 افيهم فان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية فيهما
 ومعنى غير منصف بالاتفاق لغاية ظهور الوصفية وينصرف
 بالاجماع يعني ^{من التخصيص} ما فيه لعدل التحقيق في تناول جمع
 واخر ونحوهما علما لذكره لوجعل علما للمؤثر لم ينصرف
 بالاتفاق وما ذكره المصنف ^{في التخصيص} مذهب اكثر النحاة لان العدل
 في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب
 جماعة الى ^{منع القرب} منع القرب باعتبار العدل الاصيل مع العلمية
 ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى
 قياس سبويه ايضا لا اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال
 المانع والعدل تابع لها في الاعتبار وليس مذهب اكثر
 الصنف كما في احوالما العدل التقديرى ^{فقد علم حاله}
 من قوله ولو نكر ما فيه بخلاف التحقيق ونكبره اجماعا فيه
 علمية شخصية يحصل بان يراد به احد ما سمي به البارزاني
 للاسم والمستكن في سمي المستعمل عنه ما في ما بان وقع اشتراك
 لفظي بتعدد الوضع كقولك دبت عمرو ولقيته والصفة
 المشهورة عطف على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل

استدركنا رجل على سبويه فقال سبويه لعلنا
 قد افترقنا قال الرجل نعم فقال سبويه لعلنا
 لا نفترق قال سبويه نعم فقال سبويه لعلنا
 فلا نفترق وادراكنا فنفترق

وما يجب ان يثبت عليه هذا المقام فلم يثبت
 لاحد من المتقدمين شيئا من العلم
 فانما هو لا يمكن حقيقة او النكاح
 الحقيقة ما وضع له معنى لا ارسل
 بغير معنى محال حاشا

فان الخفيف الفروق جازي بالاثبات على ان
 فلا يخرج الفروق الخفيف اصل الذي هو
 عدم الخفيف نعم ان القوام الاكثر في الات
 ان الفرق في التقصير اما ان كان في هذا
 كانت اثارها المتأخر في المقام ادل ووجه من
 المتوفاة كما كان اسم واحد حاشا

تصغير الكثير انظر المفرد الا ان كان
 على غير ما ذكرنا تصغيرا بوجه
 بدون العلية واتمها في تصغيره

سبيل محقق وتذكر العلم الجسدي كاسامة بهاي بالصفة المشهورة
 فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تأمل وقيل المانع من
 الفرق بالعلمية وحدها للفرقة الشقية كما هو مذهب
 الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوز الاكثرون لان
 الفرقة تارة الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها ولا انفراق
 هو الاصل . والتصغير محل بوزن مختص به تأمل الفاعل فلا
 ضمير في . مختصه الغمير البارز للوزن اي يفر بوزن وقع
 الاختصاص به فيصرف نحو ضرب بتصغير ضرب علما على صيغة
 الجمول . ولا يفرخو اجمعه ويشبكه لان اعتبار الوزن
 في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول
 بالاختصاص المستلزم بالاختصاص والعدل والجمع اذا
 التصغير وضع مستأنف مخالف للمكبر لا عدل ولا جمع
 فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع لاصل لبقاء
 الصورة على حالها والتسببه محل ايضا يمنع الفرق مطلقا
 اي جميع العلل الا بما اي باهم كانت النسبة مفردة فخر كرايه
 جمع كرتي فان . النسبة في الاصل وحكمه اي حكم غير الفرق
 ان لا يكون توين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل تحقق

الفرعين اذا الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل
 فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر
 اللتناسب كقوله تناسلا سلاسل او غلا على فرة نافع والكسرة
 والرتان وهو تفسير في الاجزاء الجوز لا يخل بالوزن لكنه
 يخرج عن التسلاسة جواز اقيده للقسمة اي يجوز انهما
 جواز او الضرورة الشقرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله
 اعد ذكرا نعاما لتاقل دخول الكسر ههنا مع الاستغناء
 عنه في دفع الفروقة يد على ان منع الكسر بشقة
 التنوين لا بالاصالة وجوبا اي وجوبها وجوبا وكذا
 بكسر غير المنفرد في حال الجر لا بسبب اللام المعرفة او الاضافة
 اي يكون مضافا لانها من اظهر خصا يصح اللام فيضعفتا
 الفعل في جميع الالاصال في فرع من بيان ذوات انواع الاعراب
 وما يتعلق بها اذ ادان بيتي محالها وبذلك يوفى انهما لاذ اعلا
 فقال **المرفوعات** اي اللام المرفوعة على ان جمع المرفوع
 لان المذكور الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالحياء والصفاء
 والايام الخاليات او مرفوعة بتاويل الكلمات ولم تعد في شيئا
 المضارع ولم يذكر واللام المستغنى في قسم اللام كسب

والله اعلم بالصواب
 قال لا يطف حال بالعطف

من الام لا اكتمها القرف

فاستلخ عن ان يقول فالرفع علم الغاية
 والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

تحت المرفوعات

وموصوف
 وانما فعل المرفوعة انما الرفع متعلق تحت
 والجر فان الكلام يتم به بدونها

القسم الثاني من القسم الأول
والقسم الثاني من القسم الأول

انه في قسم الموعوب فالمناسب تقدير الموعوب فيلزم كون القسم
اعظم من المقسم او تخصيص الموعوب فقط او مع الحدود وكلها
بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالموعوب يستلزم ان لا
يكون المبني مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا ناعلا
ولا نحو وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل الاعراب مفعولا
عام وهو ما اقتضاه عروضه فيكون العال ليكون دليلا
عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان مع
حالي في اخره فتقديري او في نفسه فخيالي وهذا
تابع لمقتضىه فيوجد في غير الطرفين والمماضي والامر بغير اللام
وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقتسامها
والموعوب في الاصطلاح ما حمل الخاص فظهر ان المناسب
تقديم المبنيات على المرفوعا وبيان الخيال ايضا ثم المرفوع
اماموقفة لعدم العاقل او خبر محذوف او مستند خبر
محذوف او مجموع قوله **الفاعل** مفعول ما لم يسم فاعله
او هذا محذوف ماض فيكون ما يرفع خبر محذوف وطلد
مقتضى اسناد اليه المرفوع اي الاصطلاح فيخص الفعل
وان عم في حكمه مع كونه خلاف المتبادر للخل المحذوف جمع بين

حرفي المقتضى في مقتضى القسم
انما يقال لا يجوز ان يكون المربط بالاجزاء
تقديرها في الاسرار على ان يكون الاسم
الاسم وتكون في الجواب ان الاسم في المرفوع
لا استوفى اسم المرفوع في الخارج وان جلد
تقديم الماهية على لا يبعد في المرفوع
فلا يكون الموعوب ان اصله حاسر

وغيرهم على حقيقة اركانها او كانت الخرافة
شكها او انما يجب ان يثبت بانها قاطعة
تامة

لذلك لا ينفصل نسبة قولنا ان الله عز وجل لا ينفذ
النسبة المتعلق بها وهو موجود في غير موضع الجمع
بين الحقيقة والجاز

لحقيقة والجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد
وهذا الاصطلاح كما في هذا الكلام فلا يجمع ولعمري المعروف وان اريد
بمعنى الشبهة مع عدم بباده فلا يمنع ويكون ما عبارة عن الترتيب
لا يفيد لان الغرض عن هذه معرفة الحدود لا جازا اعرب بخصوص
لا جازة معرفة الاصطلاح فالحذ القبيح ما نسب اليه المعروف
او شبهه بنسبة وصفية ولا حاجة الى ^{اعترافه ان هذا هو القبيح} ذكر القبيح
ثالث المسند في محو زيد ضرب بالجلالة لا الفعل وما قبل من
ان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة
ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي
الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رايت رجلا
جزاك اسناد اليه القرب في المعنى مع كونه منصوبا ولما
المستاء المقدم خبره فالمسند ما جامدا او مركبا لا فعل او شبه
فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا خراجه ضايع والمبادر
من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التواريخ وانما
يعان الاخبارى والاششائى والى الجايبى والتبلى وصفه
اي اصل الفعل الاول ^{لانه} يليه اي ياتي بعد الفعل
بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى جعل كل الحوزة

الآخر منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت وضربا دون ضربك
 وضربه وهذا لا يمنع وجوب الولي واستناعه بعارض والاصل
 في هذا اظهر والحق يستعمل في الوجوب لانا لعدول عدول
 فصيح الاضمار ^{لفظ} اي اتيان ضمير الفاعل الفاعل للتعقيب والتفريع
 قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان نحو
 لفظا فقد تم رتبة مكان كعكسه كقولنا ^{ووجه اجتماعه في هذا ضرب مع الضمير لفظا ورتبة} واذا بلى ارجم
 ربه والمتنع ما اجتمع ما ولا يتقدم الفاعل على الفعل
 قبل السلا يلبيس بالبسطة وهذا لا يفيد الوجوب لجواز اقام زيد
 ولو لم يثنى في المثنى والمجوع وعدم تقدمه ما يدل على ان المفرد
 المقدم ليس بفاعل ولا يتعد لفظا بالاخرين قبل السلا يلزم
 قيام حدث واحد محلي فيه نظر لان مدلول الفعل
 الجنس للمرق ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لا متنع قام الزيد
 والزيدون ولا يحدف في الصحيح لعدم افادة الفعل بدو
 والحدف عندهم عدم التلطف حقيقة وحكما فلا يستعمل
 الاستتار وينبغي ان يزيد بلانائب وكو حركه والمنفيات
 اتمام نوعه معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلهما
 وعلى الفعلية اذا الولي يقتضى ان اخبر على ما فسرنا والوجه

اللفظية اذ التداخل يمنع والمؤخر مفصول والوجود لكل
 هذا لا يفيد لزوم المطيل يفيد عدمه اذ الفروع لا يزيد
 على ^{الاعطاف على الفعلية} الاصل فلا يجوز او منصوبة على يديه وفيه ما في
 الثانية لكن يمكن دفع الاضراب عنها اما بعوم المجاز او جواز
 الجميع كما هو مذاهب المصنف واشترك الحق في معنى بين
 الخاصتين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتأني نحو
 ضربت موسى سلمى ومعنوية نحو اكل الكثرى عيسى
 وانصا الذي كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا
 احتراز عن المنفصل فظهر او مفعول ووقع مفعوله اي الفعل
 او الفاعل بعد الاو بعد معناها وهو انما اذا دخلت الفعل
 مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد فغنى لا قبل الفاعل ومع شي
 اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد
 من هذه الاربعه تقر بمبدأ الفاعل على المفعول
 لدفع اللبس واستناع فصل الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد
 في الثاني من اشراط تاخر المفعول عن الفعل وفي الثالث ^{توسط}
 الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الاجازة غير مستحسن نحو ما
 ضرب الا زيدا عرا وعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمام

والعام في الاول بلا قيد وزعم وعدم لزوم وقد
 لما سبق في الآدم والواجبة ثانية ما في
 الاول مع عدم اللزوم مع

واتصال المفعول أي بكونه ضميراً متصلاً بـ يدونه أي بدونه اتصال
 الفعل احتراز عن محو ضربك وضمينه أي اتصال ضمير المفعول
 به أي بالفعل نحو ضرب زيداً علامة وقوعه أي الفاعل
 بالرفع بعد لا أو بعد معناه ما بوجوبها حينه أي الفاعل
 عن المفعول لشتاق الفعل بالمظهر للاتصال
 واستناع الألفاظ قبل الذكر لفظاً ورتبة وانقلاب المعنى
 ولا بد في الثالث ههنا أيضاً من وجوب عامل أو وجود
 أي الفاعل وحذف مجوعهما أي الفاعل وعامل أو وجود
 قرينة قبلهما نحو زيد بن قال من قام ونعم من قال قام زيد
 ووجوب حذف عامل الفاعل لو فسّر ذلك العاك كان زيداً
 فزيد فاعل جاء وحذوفاً لا مبتدأ لأن حرف الشرط لا يدخل
 إلا على الفعل لفظاً وتقديرًا والمراد بالتفسير ههنا إزالة
 الإبهام للماضي من الحذف ولو ذكر المفعول للماضي كالمثال
 المذكور بخلاف إزالة الإبهام بدون الحذف فانه يجوز
 جمعها نحو قوله تعالى فوسوسن للهما الشيطان قال
 يا آدم ونحو جأ الرجل أي زيد وأخرجت الشان عن مفعول
 ما لم يستتم فاعله مخالف لما لا ينحصر في هذه الفصل بل في

قد علمنا ولا يغير في الفاعل والفاعل
 على الألفاظ في اللغة واللفظ والاعتبار
 والاضطرار بالاعتبار في اللفظ والاعتبار
 ووجهها ظاهره ما ليس بمرتب

وناحية بالاجتهد والتعبير ياب الفاعل اخضر واظهر لعدم تناوله
 مخوذهما في اعطى زيد درهما أصلا بخلافه بحسب المعنى الاضافي
 القوي مفعول في الاصل نسب اليه نسبة وصفية
 اولية بجهول اصطلاحه او شبهه كاسم المفعول ولا يقع
 نائب الفاعل الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عن الاول
 ذاتا والثاني والثالث لو وجد لباس من باب علمت يعني ما
 يتعدى الى ثلثة مقابل هذا عند المتأخرين ^{المفعول الاول} والمفتوح
 منعوا مطلقا لا متناع كون الشيء مندا ومندا
 البية مع السناد انما بخلاف نحو اجبني ضرب زيد وهذا بعد
 كونه فاصرا لمتوجه اذا السناد ثاب بين المفعولين حال
 المفعولية فالخج ما قاله المتأخرون من المانع هو الالباس
 كما اذا انغى القرية نحو علم اخوك زيدا واعلم عمر وزيدا كرميا
 بخلاف نحو منطلق علم واعلم الكتاب زيد مستعانا اذا
 التيسير يرشد انه الخبر في الاصل والعقل الاستعداد
 هو الكتاب وفي العبادة ركائز واليكس ولو قال ولا ينوب
 لواللباس الثاني والثالث من التواضع لكان اخضر واظهر
 واسم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائباً الا بزيادة

يقع التعبير بالفاعل وهو غالبا بخلاف
 التعبير بمفعول باسم فاعله حيث تناوله
 ما لا يتناول ولا اصل كجاءه الاخذة
 وهو القوي الذي فاعله الذي هو المفعول
 الذي لم يستعمل فاعله الذي هو المفعول
 منناه القوي الاصطلاح

لئلا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقه
 فلذا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب
 بل يقال ذهب يوم او فرسخ او ذهاب شديد وقعد منسوب
 الى مصدر المعهود جواب عن سؤال المقدّر وهو ان سبب
 جواز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد
 وقيم وهو مجزئ عن الزايد وتقريره ان ما اجان المصدر للمعروف
 مثلا ان يقال المتوقع القعود والقيام اذ لا فائدة في الاسناد
 الى الموكود وهو ملفوظ فكيف اذا انزى ولم يلفظ كذا
 ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول له والمفعول معه
 اما الاول فيلزم ذوال مشعر العلية وهذا محتاج
 الى الجواب في الفارق اما الذي مع اللام فيقع ولا يقال
 له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به عن غير ما ذكره
 الرضوي ولما التفتان في واوه شائبة العطف على المتقدم
 فيلزم وجود شبهة المعطوف عليه لنسبها ولو حذف لم يوف
 اتم مفعول معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال والفاعل
 كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه معها منقوض
 بالجوار والجور والمفعول الاول من باب عطية يعني ما يكون

فيقال ان ينظر القعود وقعد او الموكود
 فخرجنا على قوله المتوقع ان يفتقد القعود
 المتوقع في الجواب

الثاني من غير الاول فانا اولى بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم
الالتباس لان الاول ^{معنى الفاعلية} وهو لاخذية مثلاً فتناسب
لثبابة وفي الثاني معنى المفعولية وهو الماخوذ مثلاً فلم يناسب
نحو اعطى زيد دهما ويجوز اعطى درهم زيداً ويجب وقوع الاول
للتثابة باللبس دفعله نحو اعطى خالد بشراً اذا كان البشر
عبداً واجيراً او ظهيراً ولا يجوز اعطى بشراً خالداً ولو وجد
المفعول به الضمير مع غرض من الفاعل نقيض للتثابة لثبته
بشبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي يتوقف عليه بما جاز ان
سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق فليدفع
بتذكر متعلق ولا ياتي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل
الحالية عن مانع التثابة سواء في جوار الإقامة مقام الفاعل
ولواقتضيا اي العام لان السبق للفعلة والفعلة ان والحكم
والتحقيق للاصالة في العمل يعلم حال غرضها بالمقايسة
كحال اكثر واستثناء المصدرين لعدم تحته قطع التنازع
على المذهبين لامتناع الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر
لا يلزم بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع بالحذف
ما بينهما واحداً واكثر اسماء مفعولها او غير مظهرها ومضمونها منفصلاً

الفاعل والمفعول

تجوزت كذا وكذا وتحت عا رهم ويكنى
الاخر كالتثابة والاول كالتثابة عند الكونيين

فقد انشأ دافعا للتمسك بالحكايا والآثار
مطلقا سواء كانت مقبلة أو متفرقة وموضعا
معتبرا لا يوجب التنازع أصلها الحرام النعمة

لاؤ

لا دولة والثاني ان الخديجة اقتضاها بالاثفاق فالكل
 يوافق الكسائي هنا حتى به شرح الباب لب الباب في الوجود
 لقول من قال عات على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه
 طريق القطع عندهم الاظهار وهو يمنع هنا اذ لو اصر بدون
 الا فسد المنع ولحق لا يصح اصره هذا في المرفوع وما
 في المنصوب نحو ما فرقت وما اكرمت الياك وزيدا فالحذف
 ظالا لو اختلف المضمران دفعا ونسبا حالان او يميزان او مضمرا
 على حذف المضان فانه لا يجوز الحذف بل يجب ذكر
 المعمولين كما فرقت الياك وما ستمنى لانه لتقدير صيغة
 المرفوع والمنصوب فلا بد من احدهما على الآخر بخلاف
 المظهر نحو ما فرقت وما ستمنى الا زيد ولو قال فلزيد
 الا محذوف من الاول الا في المضمرا على ان كان اخفروا
 لنحو قلت ولا قدت اياك ولو كان ما بعدهما ظاهرا غريبي
 غيرا ذكر من الواقع بعد الا يبقى للفصل بلا الامر بها نحو قائم ام قائم
 انت اذا جعل فاعلا واجترأ بعضهم على الاصر وعدم اشتراط
 رفع الظرف في حد المبدأ فعمل هذا في قائم ام قائم انما
 اوزيد والزيدان يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي

وهو خارج عن قول المصنف بفصل

وانما الصغار على غير ذلك ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الهمزة في اطلاق ظاهر
 ولو ارد به المستقبل لكان لفظه ليس حمل المنفصل اذ لا يوفى فرق بينه
 وبين الف في الامثلة المذكورة لكان له وجه عمل العامل الثاني
 عند البصريين واسار الى ترجيحهم بترك لولم يجاوزه وهم يجوزون
 حال الاول مرجوحا واما الفاعل فيرى في الفعل الاول
 ان اقتضاه مبتدأ على طرزه اي وفي الف في التذكير والثاني
 والافراد والنسبة والجمع يجوزون الاضمار قبل الذكر قطعاً لثبوت
 وهو ما من حذف الفاعل بل اناب اذ لا نظير له في غير سابق بخلاف
 الاضمار والنقض يجوز ما كرم الانا واطبع بهم وابصر واقرن واقرنوا
 العوم واقرن واقرن العوم غير وارد لوجوده في الاولى
 بارزا او مستكنا ووجوده في البواني فظهر ضعف مذهب
 الكسائي اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتدأ اي لو افترض
 العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا ليلزم حذره قبله
 مفعول بابي علمت في ذن المص والهمشي جواز حذفه
 في تفسير قوله تعالى ولا يحسبن الذين يتخلون الآية وقال
 ابن الحارث في شرح المنفصل فان ذلك كخبر المبتدأ فاذا جاز حذف
 ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما المتع هو الاقتضا

ففقدوا الضمير واكتفت زياضيا واكتفت الدين
 ضربه واكتفت الدين وضربه واكتفت
 هذا ضربا واكتفت الدين وضربه واكتفت
 الهندات

الا انما فعل في نحو ما كرم الانا واقرنوا
 وابصر واقرنوا بارزا او مستكنا

ما في الضمير في قوله
 ففقدوا الضمير

في قوله
 ففقدوا الضمير

بان يكون

بان يكون الآخر نسبا وقبل يربد الضرون ما حذفه ليس مثل
 بنحو استعنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب في الزيد
 عنهما وملت ومال عن زيد اليه وبألفها دخل في الحذف بقرينة
 المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا الشانغ باقتضاء احدهما فاقية
 شيئا والآخر مفعول به وهي تقع ما بالواسطة وما بدونه لكن في
 تشبيهه بما يجي من قوله ولو منع منهما فيظهر شكك في الآية ولما
 لم يكن ضروريا في حذف هربا من الاضمار في المفضلة ولو
 اعمل المثال الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول
 المثالين اضمرا المثال فيه اي في الشانغ على طرف الظبلا خلا
 والمفعول معطوف على المتك في اضمرا لا قيد لوجود
 الفصل ثم اعمل الوجه الاول لئلا يتوهم ان مفعوله
 مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة
 ولو منع منهما اناب المثال اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك للمفعول
 قبل يربد باجعلن نحو حسبت وحسبتهما منطلقين الزيدان
 منطلقا فلو اضمرا في الثاني مفردا يخالف الاول ولو شئت
 بخالف المراجع والاختصار ممتنع ودجواز الخالفه والاقصا
 ولو صور مثال فيه ليس على الاضمار والحذف ولو جعل المنع على

كالغزوة فيم سبق لزال الاشكال وترك المطلوب عن قول امرأ القيس
 لكونه خارجا عن الحق وهو بطل المسائل **المبتدأ** لما كان مشتركا
 بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يكن جمعها
 في حد واحد فدخل اوليد لـ على النوعية والاستقلال بخلاف الواو
 اذ اصلها الاشتغال الشخصي لان لا يمكن فالنوع لا يري ان
 قال على الفلان وفلان مائة درهم صار قرا لكل اثنين
 بخلاف جاني زيد وعمر وقد صاب المص حيث بين احكام المبتدأ
 من ظنر ولم يخلط كما بين المطالب ما ي اسم واللفظ هما اولى من مرفوع
 مستدالية ثابت وفيه ليا ومنفكا حال منه من الفعل اللفظي الماد
 ما يعلل بالاصالة فيه فيوجد له انفسا كان المذكور في نحو عنت لزيد
 قائم وبحسب درهم قبل وجه العدول من الجواب الي
 الانفكاك انقضاء الاول سبق الوجود دون الثاني وفيه
 خضا واصفة اي لفظ الاعداد مبرهنة باعتبار معنى مقصود
 فيشمل الفعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
 نحو قر بشي اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد حرمة النقي
 والاستعمال لفظ الحرف نحو عخل ان النقي اعتما يستفاد من الحرف
 وهو ما ولا واننا واللام نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم

وانما كان اصل المبتدأ والتقديم لا يمكن
 عليه الا باليد في وجوده قبل الحكم فقصده
 اللفظ ايضا ان يكون تكون قبل الحكم
 عليه وانما التقديم الحكم في الجارية الفعلية
 فكذلك ما عطفه في الحكم عليه ومثبه
 انما قبل المفعول وانما عطفه على
 الانفكاك في العمل والقياس على العمل
 تقديم الحكم عليه في الحكم لا في العمل
 والاعتبار في الظاهر دون المظهر
 عليه اما وجوب تقديم الحكم في قائم
 الزيدان مع ان كل واحد في الاخر
 على التبعين فكذلك الصيغة فينا على
 الضلع في العمل وانما تقدم في الفعلية
 كونه الفعل يحتاج الى الامم وانما
 الامم عنه فادوا في الجملة الاستهانة
 تتبع الامم في الناقص بالكلية وقصدوا
 ايضا الا باليد في اول الامر في فعلية
 فلو قدم ايضا الفاعل لم يتعين
 للفعلية في اول الامر انما كان مبرور
 كلاما باسم خف سيج رخصه اسم عنه

الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو المجهز وهل بالاسم نحو ما سأل
 المبكران ومنه خاطب الطالبان وكذا أنت وأين وكيف وكلم وأيان ويور
 على المصنوع دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال
 اضرب الزيدان ولا اضرب عاقل الزيدان ودفعه لطاهر
 ليخرج خواقين الزيدان والزيدون لان الصفه ههنا تامة
 للجنسية اذ تفرق الصفه عند رفع الظلمة المشابهة للفعل الذي
 يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او الثاويل البعيد عليها
 فحوائف اربع زيد ولجواب ان المراد بالصفه المحضة التي
 لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركبة منها والمبتداء وفي البنية
 الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والتثني في المعنى داخلان
 على المبتداء وفي خواقين زيد اي فيما طابقت مفرد امر ان كون
 الصفه خبرا مقدما ومبتداء ما بعده فاعله ساد مسد الخبر
 بخلاف اقام الزيدان والزيدون فان الصفه فيها متعينة
 لا ابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتداء
 ولجبره يتقدم المبتداء اصلا تقدم اصل واصليا على حذف
 النسبة والمراد به الاولوية فتصح الاضمار اي ايتان ضمير راجع
 الى المبتداء قبل اي قبل ذكر المبتداء لتقدم معنى خبره وان

علة كذا الصفه ومثل قائم الزيد
 او كذا التثنية متعينا للجنس حاصلان
 يقال كان مبتداء للثمة تعدد الفاعل والثاويل
 البعيد

فانه الفاعلية زيدية على كذا قائم
 مبتداء على ضايق الاصل وكونه مبتداء
 على تعظيم الخبر على ضايق الاصل فلا يخفى المعنى
 بكونه خلافا لظهور الاضمار فيجوز الازالة
 عصام

زيد ومنتج صاحبها في الدار ويجب تقديم المبدأ لوقف من
 عدل عن المبدأ لا اختصار مكشاة الصدرك لا استفهام
 والشرط والتعجب والقسم من ابوك على مذهب سبويه فان
 من مبتداء عنده وان كان نكرة وجزم معرفة وعند غيره ابوك
 مبتداء ومن خبره ولو قال كمن قام كنان او ولي وظهر
 او كان خبره فعله اي دالا على فعل المبتداء اي على حاله فيشمل
 نحو زيد قائم لثلاثين بالفاعل وخواناقت لثلاثين
 بانثا كيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لثلاثين
 بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حرفا
 او بعد لامعطوف على ما فعله نحو ما زيد قائم او معنا
 نحو انما زيد قائم لثلاثين لغيره وهذه زيادة على الكافية
 وكانها اكتفى بما ذكر في الفاعل او مماثلة معطوف على فعله
 اي في اصل التعريف نحو المنطلق زيد واصل التخصيص نحو
 افضل منه وعلام وجعل صالح خبر منك لثلاثين الخبر
 الابهر من معيته لابتداء والاشتغال مفرغ اي يجب تقديم
 المبتداء اذا كان خبره مماثلة لاسباس المحل شيئا لاسباس
 بقرينة وهذه زيادة لازمة كسونا بلسا وبناسا

وانما المبتدأ هو المبتدأ في الكلام والشرط والتعجب
 ذلك ما يقتضيه الكلام معية المبتدأ
 لانه السامع يسمع الكلام الذي لم يسمع
 بالمعنى على اربعة اشياء اولها ان السامع يسمع
 بغيره ليد السامع ان السامع يسمع
 ابوك راجع الى ما قبله بالتعجب او من باب
 بعد في الكلام فيجوز ان يكون المبتدأ
 حكم المضاف الى اداة القسم فيقسم
 بعد في الكلام فيقسم على علم فيقسم
 لان من الشرط في الكلام المضاف الى
 ثم يجب تقديم على ما له الصدور
 ويجوز ايضا تقديم ناقصة بالفاعل الذي
 ياتي في خبره فاعل الاصل الفاعل الذي
 هو التعقيب وايضا كونه فاعلا وهو
 عتبة الشرط فيحتاج ان لا يصد الكلام
 ويجوز ايضا اذا قرئ المبتدأ بلام الابتداء
 نحو زيد قائم او كان خبرك بالزوم
 فيشعر بها

البؤا ابناشاشا شيا

وبنوه

افضل منه

٤٥
٤٢
سوهي بنا الرجال الأبعد فان غرض الشاعر لخلق ابتداء الأبناء
للأبناء دون أبناء البنات فينوا بنات متعين للابتداء فقدم
خبر لعدم الالتباس والكا في من عبارة المحقق ومقدر
في البيت ويجذف المبتداء جوازاً عند القرينة كقوله يذكرها

تكون في المستثنى من الرجال والاسم في هذا

في المثال ويجب حذف المبتداء في نحو الحمد لله المجد بالرفع
يريد كل نص في الأصل مقلع عن معنوية بحالفة الأعزب
لزيادة مدح أو ذم أو ترجم لزيادة معنى فيه ويستعمل المرفوع
على المدح أو الرثم أو الترجم ولو ذكر المبتداء لم يظهر قصد
هذه الثلاثة وكذا المنصوب على أحد هذه الثلاثة يجب
حذف عامله كما إذا نصبت المجد بالرفع بتقدير هو والنعيب
بتقدير أعني وسمع على الكفاية عطف على قوله الحمد لله يريد
كل مصدر يدل على الفعل فلا يجوز إظهاره ثم رفع على الخبر
فخل على النصب في وجوب الحذف أي امرئ سمع وزيد كسمع
في الأعراب الخبر بالنصب كله بالرفع بتقدير زيد كل الخبر
هو كل يريد كل خبر عنه بسفلة ذكر بعد منصوب
على المثال قبل أن واجب الحذف هنا إذا لا بد من تقدير ناصب
خبر زيد فالمذكور لا يجوز أن يكون مؤكداً للمحذوف

لانه المؤكد لا يحذف للتعاد بين الحذف والتأكيد ولا جملانا
 لانه لا ينكر بل يبعد فتعين الجبرية لحذف وهذا كما ترى
 لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتداء نكرة لو تفيد وهذا
 المحققين من النحاة اختلفوا في ^{بعضهم} الحذف ^{بعضهم} والمجهول شرطوا
 التخصيص بشيء ثم اختلفوا في عدد الخصصات
 واجاب التخصيص للمفادة وهو هي قد توجد بدونه ككوكب
 انقضت الساعة فلا وجه للشرط غيرها كما احدى مرزوق
 في اللغة التسمية وعبد موسى عز وجل في النار و
 امع في النار المدولة بخلد ام رافضى وشاهها راجع
 الى المعتزلي والرافض فيه مكنية وتخييلية وترشيح ولا م
 على اهل السنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلا
 وجود في الخارج وفي المثاليين الاولين رد للمعتزلة
 وفي السادسة للفلاسفة **الحبر** ما لفظ اسند لنا
 تاما الى المبتداء فيخرج نحو مؤمن في لعبه مؤمن حين من
 مشرك وما قيل في وجه الخروج لان المراد هو المسند
 الى المبتداء بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو خط
 وهذا التعريف احسن واخص من تعريف ابن المطايع
 للتصريح بالمبتدأ

يقال لانه بين كلام النحاة وما ذكره بعض
 المحققين منهم ان النحاة لما ذكروا المبتدأ
 لا ينفون بالتعريف بين الفيد في الكلام
 وبين غيره فطبعوا المثلث فاما اختلف عن
 الفاعلة ليكون على يد ما في الكلام
 عظام

مسند
 مؤمن
 العبد
 في
 في

ان كان خبرا او ماضيا او مضيا
او كان لا يقبل الحذف ووضوح الظاهر
المضى فليكنه نفع مع الحذف ولا الام
المدحاة مع الحذف لا ينساق النقص
الآلة المحضه مقام النقص

ولا تفعل بالام كالحصو والكنز
من جملة التي قد انقضت
فيما كان عامدا عاتا وحقق بعض
المقاصد ان قد يكون في الام
الحاصلة ان ذاك الاصل له
يجب المقام مقام الدين

ان كان الخبر متضمنة لما
صدر الكلام لم يجب تقديم خبر
زيد من ان لا استفهام في
ما يقتضيه صدر الكلام كقوله
تقع صدرا كلام جملة من قبل
بحيث لا يقدم عليه احد من
تلك الجملة

انا والبنين من قبل لا اله الا الله ومقولى زيد منطلق فالخبر
فيه ليس جملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد جحد في العائد
قياسا اذ كان مجرورا بمن وجملة اسمية ومبتدأها جزئي من الاول
خواله بن كبريستي وسما عافى غيره والمطرف هو الاصطلاح
انتم من الزمان والكمال والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف
لا اسم فاعل على الاول لكونه الاصل في الاصل في العمل
الاملا بسا بقرينة معينة للفعل نحو الذي في الدار زيد
ورجل في الدار فله دعم او معينة لاسم الفاعل نحو ما عنكم
زيد وخرجت فاذا ابا باب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه
على المبتدأ وان كان على خلاف الاصل وجب التقديم لى
تضمن الخبر ماله الصدر مفرط حال من فاعل تضمن
اي غير جملة صورة وجملة حقيقة ان قدر المعلق فعلا
والمضاف الي ما تضمنه في حكمه في وجوب التقديم صحيحة
اي يوم سرك او حصه اي عين تقدم الخبر خبرية حيث
لوم يقدم التبيين بالصفة نحو في الدار رجل المصطلح
اعني تفصيل الاشراك فلا ينافي بخبر الابتداء بنكرة
غير محضصة ولذا لم يقل وصحى كان لاجب لا بدس شأ الله

تلاخيص
المرفوع

نحو سلام عليكم وكان الخبر خبر عن ان الفتحة الواقعة بمدة
 مع مدحوبها نحو عندي انك قائم لئلا يلبس المكسرة ولا بد
 من استثنائها بعد ما ولو لا عدم اللبس فيها نحو انك
 قائم نحو ولو لا ان زيداً قائم ليعت ولو قال اولم يلبس
 من تأخره بدل قوله او خصصه او كان خبر عن ان كان
 اخضر واقيدا وفيه معطوف على ضمير كان للفصل اي وكان
 ضمير الخبر اي المقيم العابد اليه موجودا فيه اي في المبدأ نحو
 على التمر مثلاً زيداً قائم ضمير مثلاً عابد الى التمر وهي
 جنس الخبر في الحقيقة فالإضافة لا دون ملايسة او كان
 المبدأ بعد الا ومعناها يعني انما لا ينقلب المعنى ويتعد الخبر
 جوازاً نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظاً كما هو محلو
 حاضر الخبر في الحقيقة مجموعهم فكل واحد جزء من الخبر فلا
 يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظاً احدهما اجري الاعراب
 عليها معا فظهر جواز اعراب المولى الواحد باعرابين اذ تعدد
 لفظه كما جاز اعراب المولى بواحد اذا اخذ اللفظ نحو تضارب
 القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبدأ مع اما واذا
 الماضى وجاز فيما ذكر المص ومعنى فيما عداها ما صح

لا تلبس المكسرة
 المقتضى بالمكسرة في نحو
 تلبس

انما تفسر ان كان وصفه لا يلبس في علم التمتع
 زيد على الجواز انما خبر بان يتوسط بين المبدأ
 وصف خبر الاقتصار على الضمة والموصوف غلبه

وهو مستند لغيره في القوم قوله

لعدم كونه موجزاً في قوله

وضابطه هذه الكلمة مبتداء عطف عليه الواو التي بمنع وفيه مذمومة قال الكوفيون وقبيلته خبر المبتداء لانه الواو بمنع مع كانه
قلت كل رجل مع صبغة فانه حصر مع لم يمنع التقدير الخبر فكذلك الواو بمنع فليكون ما بمنع فيه وقال البصريون الخبر
مخزوف اي كل رجل مع صبغة مقرونا وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظا سادسا للخر المحذوف فكيف حذف وجوبا
وانما قلنا ذلك لان الخبر منته فحذف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظا سادسا للخر ولو جاز ان يقال ان المحذوف
المعطوف سادس للخر المحذوف لم يمتنع الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك خبر من زيد فانما حاصله ليس
هناك ما يتسم للخر اذ لهم ان يقولوا ايضا لا خبر عن محذوف في تقديره ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل

لو لا زيد كل صيد لفظا ومعنى اضعف في نسب الي فاعل و
لمنع للخلو مفعول وبعد اي بدرا اضعف حال من اخبرها
او منها مخبر خبري زيد اذ زيد فانما وافي ليس وان تضرب
زيد فانما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد فانما والقائم
مقام الخبر للمال وافعل عطف ايضا على خبر لولا مضافا
حاله فقل الي هذا المضاف المذكور نحو اخطب يكون الامير
فانما اي خطبا كون الامير حاصل اذا كان فانما جعل
وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا عطف
عليه نائب الفاعل بواو بمنع مع نحو كل رجل وصبغة اي مع مرفوعة
مقرونان وخبر ما قسم به حال كون ذلك المقسم به
صريح فيه اي في القسم نحو لم يرك لا فعلن كذا لتسبب الجواب
مسند الخبر بخلافه فخر على عهد الله لا فعلن كذا لعدم مخرجه
في القسم فالله سبحانه وخبر خبر بابان ما لم يمسند
انما الى اسم فخر فخر حسناتي رجلا حسنا قائما
وهو كما خبر اي خبر المبتداء في كون مفعول اوجلة ومخدا
ومتعدا ومثبنا ومخذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا
لبابا بوجوب الشرط وانتفاع المانع فلا بد وجوازي زيد

مفعول اي مفعول
وصبغة اي صبغة
بصبغة وصبغة مقرونة
ثم حذف مقرونا وافي المعطوف مقامة
لبيح اليحتمل في خلق كذا الخ حذف وجوبا في خبر
سأنت للخر

تقدير الخبر المبتدأ الى مال من قول المصدر اذا فعلت
باجواز ان يكون عاملا في خبره مستغنى عن الخبر وان
يكون عاملا في مال وهو الخبر زيد حاصل اذا
كان قائما لانما في خبر المبتدأ ما لا يلائم المبتدأ
كان قائما لانما في خبر المبتدأ ما لا يلائم المبتدأ
هو المبتدأ في قوله جعل حاصل ما لا يلائم المبتدأ
لحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وهذا اعني
ان مع قوله الاختلاف ان يخالفنا في تقدير
اذا كانا ويكتفي بتقدير خبر حاصل عما مر

وهو من هذا التركيب وقال مشهور وهو ان خبر
صبغة لا يمتنع ان يعود الى واو ولا الى خبره
انما ان كل رجل نائب عن سعادته في خبره نائب
عن ضايعه في خبره نائب عن سعادته في خبره نائب
فانما زيد وصبغة ونحوه وهكذا اعطاء الاما

وهذا مستقيم في مثال المذكور ما اذا حذر بان فلا يجوز وفي قولهم خربت فانما زينا بالي يسكن لكونه جزءا من الاسم لا يعلل ما بعد
لما قبلها ولا يصح لتقديره ومعه ما كما لا يخفى ثم ان قد اعترض على عدم الاطلاق القوي ذكره بجوابه بالباب بدلا عن المكان بدلا عن المكان
ويجاب بان الفصل بين البدر والمدل منه بالمبتداء عز وجل والمبسر الى الابد والفساد في خلافه ويجوز ان يكون بالباب
حالا او قبله بعد خبره مستقيم ذهب الاخفش الى ان هذه حرف تخرج مذهب بعض المتأخرين المذكور ان يعلل ما بعده لما قبلها
واجاب السكاكيني عن ذلك بان يكون العامل في الظرف مع كسر الهمزة الكلام الذي فيه ان وتقبل العامل ما بعده وفي تقديره خربت فانما
ان عمرو ومطلق فانما الظلالا وعمروا مطلقا وهذا الخذف مبتدأ وان ما بعده مفسر له والاعليه مستهله

وامتناع ان ابن ريبا يستقدم خبرا بانه على اسم لو كان
خرفا جازا اذا كان الاسم معرفا خروقه تعالى ان السبايا ابرهم
وجوبا ان كان نكرة مخروفا على السلام اذ من البيان لحر
ولا يجوز في غير الظرف خلاف خبر المبتداء فان يجوز تقديره
خرفا او غيره وهذا لا استثناء **ح** من اللفظ لفظي الجنس
اي لفظي الجنس ما سندا تاما الى اسمائها ولا يتقدم خبرها
على اسمها ولو كان ظرفا للضعف كذكر حذفه اي الجنس
ويجب حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه قوله نحو
لا رجل من قاله في الدار رجل ولا يجب ذكره كذا فعل
الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يشتونه لالفاظ ولا
تقديره ويقولون معنى لا اهل ولا مال انفي المال والاهل
فلا حاجة الى تقدير خبره اصلا **اسم ما ولا** المشبهة
بليس في النفي والدخول على المبتداء والجنس ما سندا اليه ما
الفاعل اليه احوال من الجرح ومن تمام التعريف ومنه مبطلان
العمل عند تقدم الجنس ولفظ لا لم يدخل الموضع عاملة ولم يثقل
الباء خبرها وليست لفظ لا النفي للجنس بل مطلق النفي
بخلاف ما وليس في هذه الثلاثة فقال العمل في اي في الفاعلية

قوله خلافا في المبتدأ
وان كان المبتدأ معرفة لا يجوز
على الفعل والعلم ان من في لا يجوز
انما جازا الاول كما في قوله في اي
خبرها في المبتدأ او غيره في اي
ان خبرها لا يكون من مضافا ماله
الكلام
وقام في الفاعل الى اصل النسب ان قد
المفعول المطلق ان يكون مفعولا حقيقيا واما
واصلها وادراكها **ب** بنسب
والا جاز تقديره لان لا يجوز في اي
مفعول الظرف من النفي كالقريب المحرم
يصل حيث لا يصل من النفي كالأجنبي واجبي
لما والحدود جازا في النفي كالأجنبي واجبي
فان في التقدير جازا في مجرور **ح** في

النصب

والاصطلاح في جعل الاطلاق صيغة الفعل الواقعة
وهو قولنا بفعل الفاعل ولم يسن اليه ذلك
الفعل وتعلق بتعلق مخصوص بالاجابة
تتضمن فعل كسبتم فاعلموا على انهم
التعريف لان في الاطلاق المفعول عليه اعتبار
ان كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله تعالى
المخاض وفعل القرب والشايب ولو راعى
كونه وفعل القرب والشايب ولو راعى
في قوله تعالى في بعض الاطلاق المفعول عليه اعتبار
مطلقا بالانتماء الى بعض الاطلاق المفعول عليه اعتبار
مطلقا في وجه آخر كونه مفعولا اصطلاحيا
في قوله تعالى في بعض الاطلاق المفعول عليه اعتبار
في قوله تعالى في بعض الاطلاق المفعول عليه اعتبار
وهذا الاعتبار هو مفعول الاطلاق كونه
قلت المفعول في الاطلاق المفعول عليه اعتبار
عليه جميع احوال المفعول المفاعيل الاربع وما
حقه فقلت فعلا بخلاف ما بينتم ان الاطلاق
حقه فقلت فقلت ان كان في الاطلاق المفعول
انما القول بغيره على اوجه ما في الاطلاق المفعول
قد فعلوا على اوجه ما في الاطلاق المفعول
المفعول المطلقا على مقتضى الاطلاق المفعول
لوانه مقتضى الاطلاق المفعول المفعول
تعيينه في الاطلاق المفعول المفعول
المفعول في الاطلاق المفعول المفعول
والمفعول في الاطلاق المفعول المفعول

المشابهة وكثرة ما لكثرة المشابهة **المنصوبات** تذكر ما ذكر
في المرفوعا المفعول المطلق يسمى به صيغة اطلاق صيغة
المفعول على كل قول منه غير تعقيب بحر فخلا في المفاعل
الباقية ما نصب عدل عن هذا من الحاجب لاحتياجه الى التلخيص
مع عدم تمام منعه اما الاول فان براد بالفعله فعله
القيام وبالفاعل ما يتم نابه للاداء في خوف من براد بالفعله
المضاف اليها يعي المشتق والمشتق منه وبالمذكور ما يعي
الحاكمي بعينه اشغال الكل للجزء مع عدم تمثيلية في النوع
والعدد ومفعول المصدر ولا قرينة لشئ منها ولما التلخيص
فلم صدق على خوف من وضري شديد للتأكيد في الجدة
كونه تأكيد وتقوية بمعنى عامله يعني جعل النصب علانية
له فخرج خوف من زيدان فان نصب الثاني لكونه تأكيد
لمنصوب للجملة التأكيد والاكافان كل مؤكدا منصوبا وهذا
حد جامع وما في كثر لا يفيد للمبتدئ الاستمرار للدو
بل يفيد لمن عرف المنصوب بسلافة او غيرها واحتجاج
الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب
للتأكيد على علمه لان حق المؤكدا الشايز لا شئ ولا جمع

في قوله تعالى في بعض الاطلاق المفعول عليه اعتبار

الاراد ان كيد المصدر انما هو المفعول
الفعل بالزيادة في علمه وهذا هو المفعول
الطبيعة تأكيد لذلك المصدر المفعول
فانك لنضربوا قلوبكم فقلوبكم فقلوبكم
فانك لنضربوا قلوبكم فقلوبكم فقلوبكم
فانك لنضربوا قلوبكم فقلوبكم فقلوبكم

اللام من الاول وليت من الثاني وحصره الرضى في القياس وزاد
فيه وضعا ما وقع بهنيا للفاعل والمفعول بالاضافة او اللام غير
ارادة النوع نحو كتاب الله وصفته الله ووعده الله وسنة
الله وفقره الرقاب وكان الله وليتك وبوتالك وحققا
لك وعقر لك وجدها لك بخلاف نحو سفاك الله سقيا
وبعالك الله رعا وشكرت شكر وفي نرج البلاءة فحمده
حمدا ونحو مكرهم وسبع لهم باسمها وفعلت فعلتك ونفق
ما وقع منه ولو زيد للتكرار لانتقض به نحو قوله تعالى
ثم رجع اليهم فبينما هم يخولونك وسعديك فداخل في الزيادة
واري هذا هو الحق وكلام المعنى بل الي هذا حيث
قيد حمدا له وقدر لبيت ولم يصح السماع غير انه لم يذكر اللام
في الاولين وفصل هذا القسم عن البواقي بان لم يذكر القاعدة
في بل فقصر على الامثلة الجزئية فاوهما انه اراد به السماع وكذا
ان يجعل لم متعلقا بالثلاثة على التنازع مشعر للبيان
باللام وليت بالاضافة فيوافق الرضى ولو قال
ويجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير
نوع ككان اولي وما عطف على فاعلا اي مفعولا مطلقا

وشكر الله وحمدك وعجبا منك

ويكفيك اي عنك سعادت بالافاضة
نفسه فاعل فاعله فاعله بتقدير باللام

لوجود التقييد بالفضيلة والسلامة
على الايام والحق

هو مثبت بعد نفي ومعناه دخل كما منه ما على ما أبي فعلنا سخر
 أو اسم وهذا وليه عبارة ^{بأن يكون} المفعول المطلق خبر لعدم
 صحة الحمل لأجزاء كانا أنت خبريا وما كان زيد الأسير وما وجد
 الأسير اليربدا ومكرر عطف على مثبت بعده راجع لما لا يكون
 خبر نحو زيد سيرا سيرا وان زيد لا وكان نسيرا سيرا وجوب
 الحذف أن المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بوجه
 الحذف ^{أو التكرار}
حصول الفعل منه وضع الفعل للتحديد والاسم العامل
 كالفعل مع أن هذا المصدر بعد المنجز عنه المذكور زيد
 على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر
 على الخبرية مجازا نحو ما زيد الأسير وما مفعول مطلق
 كالمفعول في جملة وهذه العبارة أظهر وأفيد من عبارة
 الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا
 يرد نحو زيد يسافر مسافرة كله على كذا اعترافا فان اعترافا
 كذا مضمون له على الذي لا يجمل غير الاعتراف فنسبتي تأكيد
 لنفسها وانت قائم حقا حقا تأكيد لمضمون انت قائم الذي
 يجمل غير الحق فنسبتي تأكيد لغيره أو البتة أي بت
 هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجرم مرة

يؤكد الأعراف أن الذي تقدمت الجملة المذكورة كان
 المصدر متوكفا بنفسه ونحو خبر الأعراف
 المتوكفة صحتها مفعول المفعول أي الفعل يدعون
 الفعل لأن الفعل يدل وصدا الفصح والزيادة
 وأما في مستثنى الأعراف مضمون الجملة
 بجملة المفعول خبرها سخر

والله اعلم

وارجع اخري ثم اخرجتم فيكونا قطعين او اكثر بل لا يشك فيه النظر
المسمى بقطع هزة البنية على غير القيس ^{اولا يشك} وقل فربما اي حقا
وتنكيرها اي البنية قال في لبث الباب ولا اكثر في الاخير
اي فيما يجمل غيره التعريف باللام وفيما قبله التنكير وجهه ان
ما احتفل به يحتاج الى زيادة تأكيد فناسب اللام الوجه
اولا ينسب بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المصنف و
قبل في شرحه للسيد عبدالله وفيه في اللام لازمة بعضه
كالبنية فان سببه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما
وجب حذف العال في هذين لان الجملتين كانتا بتين عن
الناسب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتين في المصدين
لا فاداهما معنى الفعل وانما قدم المصنف هذا الضابط
مخالف الكافية لمناسبة السابغ في التقوية والتأكيد او
فصل عطف على الكثرة راجع الى مضمون الجملة ولم
بالاثر الغرض المطمئن منه نحو قوله تعالى فشد الوثاق فاما متنا
بعد واما فداء المضمون شد الوثاق والاثر المتى والفداء
وانما وجب حذف للدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع
استطراده في الضابطتين الكفاية شعاع التأكيد وتفصيل الاثر

فانما ينسب الفعل المقطوع وكذا اللام فيما لا
للمعنى لا يقطع المدونة على الاثر منها

وقالين مقامه انما يجوز تقديم المصنف على الجملتين
تكونا فاعمال التعقيب في الزجاء والاتباع النظر
نحوه يوضحه اخرون وانما لا ادري يا ابا رجب
كلام الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدين
معنى الفعل كما ذكرنا في المصنف ان عليه الضعف
العال فكيف في هذا الباب

أو شبه به أي شبهة بالمفعول المطلق في ثبوت الفاعل
 علاجاً حال من الجوراء صادر عن الأعضاء الظاهرة
 كالقرب والصوت ويلزمه الحدوث وبغير العلاج ما ليس
 كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما أي جملة تضمن
 صاحبية أي المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه
 لا شخصه وما أي اسم لا بسا بقائه راجع إلى المفعول المطلق
 ككله صوت صوتك أي يصوت صوتك أو تصوت بك
 باقاة الاسم مقام المصدر كما في كلمت كلاماً ووجوب
 سابق وتقول في غير العلاج لم علم الفقه على الوصف
 والبدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالة على الحدوث والمراد
 الاستمرار **المفعول به** في اللغة الذي الصوت به
 الفعل وبه نائب الفاعل وفيهم عايد إلى اللام وفي الاصطلاح
 ما تعقل الفعل به أي الحدث أي يتوقف تعقله عليه عدل
 عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرض زيداً وجعل
 الوقوع بمعنى التعلق حساً أو عقلاً مجاز لا بقرينة لم يرد على
 الصق الفاعل واللزوم البينة السابقة للأحداث ويجعل عبارة
 عن الاسم المنسوب بقرينة المقسم يخرج الكل لكن فيما تر غير

كما ينبغي أن لا يخلط بين ما في الكلمات
 والاصطلاحات

ويتقدم المفعول به على عامله جوازاً نحو ضربت ويجب التقدم المذكور
 لو تضمن المفعول به الصدور أي صدر الكلام كالاستفهام
 والشرط ولم الخبرية وكما مضاف إلى أحدهما نحوكم رجلاً أو رجل
 ضربت وغلامكم رجلاً أو رجل ضربت ويمكن التقدم لو كان الفاعل
 اسم فعل لا يقال لا يدار ويدل لضعفه أو شيئاً مضافاً
 إليه بئال فاعل ونصير عايد إلى موصوفه محذوف لا
 يقال أنا نيد غلام ضارب إذ المفعول لا يتقدم على ما لا
 يتقدم عليه لعل لكن ينبغي استثناء غير فانية يجوز أن يقال
 أنا نيداً بضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويجذف المفعول به
 جوازاً لو كان منوياً بغيره ولو كان نسبياً أي منسباً
 فيجعل كاللزام فلا يحتاج إلى قرينة كيعطى يفعل
 إلا عطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الفرض به وعامله
 عطف على ضمير محذوف لوجود الفعل جوازاً نحو مكة لمن استعد
 للجهاد أي نقصد للمكة ويجب حذف الفاعل في سبعة ألوان
 الأول سماعي وذلك في الأمثال أو أمثالها فلا يجوز
 ذكره لا متناع تغيرها كما هلا أي آيت مكاناً ما هو لا أي موقفاً
 أو لا جانب والبول في قبليته والثاني باب المثال ويشتد

ويجوز أن يكون المفعول به الصدور أي صدر الكلام كالاستفهام
 والشرط ولم الخبرية وكما مضاف إلى أحدهما نحوكم رجلاً أو رجل
 ضربت وغلامكم رجلاً أو رجل ضربت ويمكن التقدم لو كان الفاعل
 اسم فعل لا يقال لا يدار ويدل لضعفه أو شيئاً مضافاً
 إليه بئال فاعل ونصير عايد إلى موصوفه محذوف لا
 يقال أنا نيد غلام ضارب إذ المفعول لا يتقدم على ما لا
 يتقدم عليه لعل لكن ينبغي استثناء غير فانية يجوز أن يقال
 أنا نيداً بضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويجذف المفعول به
 جوازاً لو كان منوياً بغيره ولو كان نسبياً أي منسباً
 فيجعل كاللزام فلا يحتاج إلى قرينة كيعطى يفعل
 إلا عطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الفرض به وعامله
 عطف على ضمير محذوف لوجود الفعل جوازاً نحو مكة لمن استعد
 للجهاد أي نقصد للمكة ويجب حذف الفاعل في سبعة ألوان
 الأول سماعي وذلك في الأمثال أو أمثالها فلا يجوز
 ذكره لا متناع تغيرها كما هلا أي آيت مكاناً ما هو لا أي موقفاً
 أو لا جانب والبول في قبليته والثاني باب المثال ويشتد

ويجوز أن يكون المفعول به الصدور أي صدر الكلام كالاستفهام
 والشرط ولم الخبرية وكما مضاف إلى أحدهما نحوكم رجلاً أو رجل
 ضربت وغلامكم رجلاً أو رجل ضربت ويمكن التقدم لو كان الفاعل
 اسم فعل لا يقال لا يدار ويدل لضعفه أو شيئاً مضافاً
 إليه بئال فاعل ونصير عايد إلى موصوفه محذوف لا
 يقال أنا نيد غلام ضارب إذ المفعول لا يتقدم على ما لا
 يتقدم عليه لعل لكن ينبغي استثناء غير فانية يجوز أن يقال
 أنا نيداً بضارب لكونه بمعنى لا ضارب ويجذف المفعول به
 جوازاً لو كان منوياً بغيره ولو كان نسبياً أي منسباً
 فيجعل كاللزام فلا يحتاج إلى قرينة كيعطى يفعل
 إلا عطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الفرض به وعامله
 عطف على ضمير محذوف لوجود الفعل جوازاً نحو مكة لمن استعد
 للجهاد أي نقصد للمكة ويجب حذف الفاعل في سبعة ألوان
 الأول سماعي وذلك في الأمثال أو أمثالها فلا يجوز
 ذكره لا متناع تغيرها كما هلا أي آيت مكاناً ما هو لا أي موقفاً
 أو لا جانب والبول في قبليته والثاني باب المثال ويشتد

ولا يريد فعله بعده عاملان بل يتصل به بلان
 يكون العامل في الكلام التركيب بعد خوردا
 ضح وزيد انت صار به وصار به
 والآية في الفعل ما بعد عليه قبل ال
 المحذوف خوردا هذا صار به او بعد نحو
 زيد انت يحبس عليه ولا حرفا للتعويض
 ذلك واللام ينصب اصلا
 والتعويض يكون في موضع ضم يكون مضافا
 الى ذلك الفاعل بخوردا ضح غلامه ومنه خوردا
 ضح عمرا فان الفعل شغل في ذلك المضاف
 بواسطة العطف او موصوفا بامان كل الفاعل
 او موصوفا بخوردا ضح رجلا محب وخوردا
 ضحيت الذنوب او موصوفا بامان كل
 الفاعل او موصوفا بخوردا ضحيت عمرا ورجلا
 الفاعل وخوردا ضحيت عمرا والذ الذي فيه وغير ذلك
 في التعلقات
 فيكون زيدا لم افر به ولا افر به ولا افر به او
 العامل تخطاها رجح
 واتان المنقصة فانه وان لم يوجب
 لكن لا يعمل ما بعد حانها قبلها لتعريف
 حرفا مصدر بارض

له باب الاستفصال وما اضمرا عامله على شرطية المنسب قد مر على التذاه
 مخالف الكافية حذر عن تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب
 تقديم الحذير والاعزاء والاخصاص وما مفعول بعطف
 على اهلا كان بعد عامل فعل وشبهه لاحرف لانه لا ينصب للمفعول
 به عمل زائد في خرج فمير كزينا فريسته او متعلقة كزينا فريست
 غلامه او رجلا محبته او الذي محبته او عمر اخاه فوجود الفاعل
 وعمل النصيب لفظا او معنى فيه وفي متعلقة شرط فالوجه
 ان يقول ناصب فمير او متعلقة فخرج فخرج فمير فريسته
 وبغيره خرج فخرج فمير بسوطه وامكن اعماله
 اي العامل المذكور في المفعول به السابق او اعماله
 متعلقة فخرج فخرج فمير او يعني على جرة على القول
 او عطف على المحرور على مذهب الكوفية واحتراز بالامكان
 عما استنعى مانع لفظي كان واخوانها ولا م الامتداء والالتفات
 وما وان بخلاف بل في حروف النفي والافون التاكيد
 وحرف العطف واما السببية الواقعة موقعا غير زائد ومنه
 قوله تعالى واذ انزلنا الالة عند الجردكم والامتنع والوفى
 والتخصيص في الشرط والتفصيل والتجوز اسم الفعل والمضاف

لا ينصب ما قبله
 لا ينصب ما قبله
 لا ينصب ما قبله

فخرج فخرج فمير
 فخرج فخرج فمير

مفعول به

ولا يفتقر مفعول المصدر عليه لانه مفعول
 موزون مصدر ي مع الفعل والحق المصدر ي
 في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة الموزون ومفعول
 الصلة لا يفتقر مفعول المصدر

اليه

اليه والصفة والصفة وجوب القسم وكون العامل من جملة
اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الآية عند سبويه اذ تقديره عنه
حكم الزانية والرائى فيما يتلى عليكم فاجله واجله اخرى
بيانته فلا يعمل في الحق قبله والفاء زائدة او تفسيرية او معوية
كفساد المعنى او خلافا المقصود كما في قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل فان فعلق في الزبر بفعلوه
فسد وان كان صفة لكل شيء لزم الثاني اذ المفعول
ان كل مفعولهم ثابت في الزبر لان كل ثابت في الزبر
فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا
وينبغي ان يزيد لولا اي لولا العمل في غيره ليعلم انه الاحكام
فرضي وان المانع منحصر في العمل بمحصل الاحتراز منطلوقا
من نحو زيد ضربت بسوطه وعيكة امكن اولى من لو سوطه
او يتبادر منه عدم الاعتماد بالمناهي اللفظية نصباً مفعول
اعماله فهذا مستغنى عنه لانه العامل لا يرفع ما قبله وان جعل
مفعول العمل لمحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به فالمناسب
قريبه والانصب ما قلنا لفظاً صفة اي لفظياً نحو زيد ضربته
او معنى اي معنواً بحال نحو زيد ضربته به وعلى الثاني فاللفظ

مخوذ زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيدا مرت به كذا جئت
 عليه اي لا يسته او مرت به اي جاء ومثالا ان كنت
 كعلم انه يقع المأزم والمراد ان لما افضى المكتسبة المغايرة
 قدم الكامل فيها وزك مثالا الاول لو هو صرح هذا
 البتار بعد اقسام ما يجزئ القسب ما يختار وما يساوي في
 وما يختار وليس ما يجزئ القسب من هذا الباب وفي
 ترتيبه لافساق نظرية الترتيب التدرجي وهو قبلنا ذكرنا
 اخوان ابن الحاجب غيرة قدم اختيار القسب على المساواة
 وتقديم الاحق بالابتداء والحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاول
 اخوان المقص غيرة قدم اختيار القسب مساواته
 ففصل اول الصر اقل تفسير ونفسه في باب الاستغفار
 اولى من دفعه لو عطف اي لوقع العطف في باب الاستغفار
 على جملة فعلية كقيام زيد وعمل اكرمه للمنتسب ولو كانت
 لجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية
 واحتمال العطفين مخوذ زيدا قيام وعمل اكرمه في داره
 فالنفس والرفع اولى بعطف على عطف المنفصلة لورفع كونه
 نعتا انا كل شيء خلقناه بقدر فان لقوان كل شيء مخلوقا وانما

واذا استعملت الامة يمكن ان يكون ما بعد الواو عطف
 على الامة التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز
 القسب لانه المعطوف المعطوف عليه في الامة
 ههنا وان يكون عطف على الامة في الامة
 ههنا وان يكون القسب مع جواز الرفع
 ههنا فيختار النال اعني زيد
 فيكونها فعلية في هذا المثال اعني عليه
 وعمل اكرمه او رده سيويه واعني عليه
 لا يجوز في المعطوف على الصغرى ان يختار الامة
 والمعطوف في حكم المعطوف عليه في الامة
 ويتبع عليه الواجب في الجملة التي هي الامة
 رجوع في الامة والابتداء وليس في الامة
 ضمير راجع الى زيد واعني راجع اليه
 واجاب عن ضمير سيويه لم يكن في الامة
 بمرتب في جملة اسمية او نحو ذلك وانما
 سيويه في هذا اعتقادا على علم السامع
 انه لا يلاحظه اذا كان جملة ضميرية في
 المثال اذا ارادوا واجاب عنهم
 بانه ليس بلام حكم المعطوف حكم
 المعطوف عليه فيما يجزئ يمنع الاتري
 المصولهم رتبة في الامة وسخاها
 ويدان سخاها ايضا كذا في الجواب
 ما قاله السرخسي

المشروط بخلاف ان ولو واتسا سائر الجازمة فلا يفصل عن الفعل
 الا للمفرقة فلا يكون من هذا الباب ويجب ان يقرب بعد حروف
 التخصيص ههنا والاشد دني ولولا ولوما وحرفي الشئ
 ان ولودون اما لانها لا تدخلان الا على الافعال لا استغناء
 بالاسم والرفع او في غيرها من المذكورات اما اخير فبانه القرب
 او وجوبه ساوي او جدر فنية ترجحة للرفع حاله من حذف
 او فيها موجود اقوى منها في المذكورات المرجحة للرفع والمسيوة
 كاذبا لمضا جاة خوفا من زيد واذا عمرو يفرض بكر لان غلبة وقوع
 التسمية بعد اذ للمضا جاة اقوى من تناسب العطف وهذا من
 البعض بعضهم بوجوب الرفع بعد و اما لغير المطلب في
 والنزول والذات خوفا من زيد واما نحو وفكرته فغلبته وجوب
 على الجسد اقوى من رعاية التناسب واما مع المطلب
 فالنقبة مختارة لانه وقوع خبر يتاويل بعيد فغلب على الغلبة
 نحو انما زيد فافهم او فالا ففهم او ففقر الله تعالى وترك الجواب
 عن الاليتين الكريهتين لانه وضيقة المعسر والثالث باب التخيير
 واسار اليه بقوله وما اي مفعول به حذف عدولهم مدلول
 ما ذكرى بعد اي ما بعد ملا يسي لوانه لا ياتي بالله اي بالان بعد

وشأن ذلك ريبا فنية والبريد فنية النقيب
 لانه المختار فنية النقيب ومع عدم ليس
 الاسم فاختار قيل بقرائن النقيب التي كوفيا
 سبق واشارنا الى ان الرفع على التسمية مع ذلك
 مما لا ينافي اختيار الرفع على حذف المفعول
 التفسير لا يحتاج التفسير الى حذف الرفع فانه
 اضماره والاصل عدمه بخلاف الرفع فانه
 يعمل بمعنى عند فهم لم يظهر في اللفظ
 فكذا قاله الاستيعاب

شأن ان يكون ان اللفظ هذا القسم
 ضمير مخاطب وقد بينت في كتابي واشد
 والظرفية قد بينت في كتابي واشد
 زعمنا ان يكون في الاسماء الظاهرة
 على الجاهل فيكون في الاسماء الظاهرة
 التي لا يكون في الاسماء الظاهرة
 والمضمرات عظام الدرس
 التخيير في اللفظ تنبيه الخاطب على كونه
 وحقنا ان اخذ منه وفي الاصطلاح ما ذكر

في المحذور يعني مع رقة
 ولا يمنع ان لا يكون اللفظ
 اذ هو المسحة ضمير للتفصيل انما
 والله

في حذف
 في حذف

والاسد بعد عنك والجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول
 لشئ واحد جائزا اذا كان احدهما منفصلا ذكره الرازي
 او من نحو اياك من الاسد اياك لا بعد من الاسد
 وحذف من جواز اكاياك ان تحذف بخلاف اياك
 الاسد فانه لا يجوز ان تحذف الجار في غير المواضع
 المعهودة شاذ وحذف العاطف اشذ وباتهما
 عطف على ضمير محذوف وضمير الى من ي يجوز حذف ساكن
 حروف الجر مع ان وان حذفنا قبلتا اي قياسا وهذه
 فائدة استطرادية وما ي مفعول به عطف على ما ذكر
 حذف منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق
 وانما وجب حذف العال في تسمى المحذوف ليسن الوقت
 وعدم الفرضية بذكر حقيقة او اعتبارا وعاملها اي
 عامل في المحذوف بعد لائق لاحتياجه الى التكلف
 قال الجاهلي ونعم ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق
 غير مناسب لان المعنى على التقاطع الطريق لا على تبعية
 فالصواب ان يقال بتقدير بعد وائق او نحوها انتهى الى
 باب لا غرر وهو المذكور بقوله وما اغري به مكررا كما خال
تقديره غير منكر

واكتفى واحدا لان ضمير الفاعل قد عطف على نفسه
 وتكفي في ذلك عبارة عن نفسه ايضا المحذوف
 واجازة قد ظهور الفعل في هذا القسم نحو الاسد
 هو وياك اياك احذر نظر المذكر للمفعول
 التاكيد لا بد يجب حذف العال كقوله تسمى
 الاضطرار كما لا يمنع الاضافة وهو الاول لعدم
 سماع ذكر العال كبر المحذوف منه
 فذلك لا يقع من الطريق انما يكون بتبعيه غيره
 منه فتقديره في المراجعة فيصح جعل التقدير بعد
 تفك غير الطريق نعم لا تناسب تقدير بعد الطريق
 لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا انه يقال
 بذكر نفس الطريق مجازا وهو ما في بعض
 وضابطة كل تمر به مكررا ومعلوم ان مراد
 ومع معطوفه في قوله اياك احال احال ان مراد
 ركع الى الصبي ليس بلام ومع العطف نحو ذلك
 والجمع وتفك وما يعينها والعال فيها الزم والمطاف
 في وجوب حذف المكرر هنا مثله هناك وان لم يكرر
 وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
في وجوب

مطوية على شكل كتاب

ولذلك يذكر المصنف او اسم منصوب والى على مفهوم ضمير المحكم
السابق اما معرف باللام مخوض العرب ففعل كذا او مضاف
للمعروف باللام
فخوفه على السلام مخن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في
هذا القسم قيل انه منقول من النداء ايضا والمخاراة منصوب على
او اخصل لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه
خلاف الاصل وذو اللام لا ينادي والمفرد الموقفة لا ينصب اما اذا لم
يتقدم ضمير المحكم مخمورت به الفاعل او المسكن والمجدلة لمجد
فلما بعد في باب الاختصاص بل بفتح باب الملح والزعم والترحم
ويجوز تقدير العال في الجميع اعني واخض او امدح او اذم
او اترحم بحسب المقام والمصنف جعلها بابا واحدا لا مشركا كما في جواز
تقدير اخض تقبيل لا لافسما ^{هذه الامة الى الجواب} ويسمى باللقب والسادس باب
النداء ولم يوقف المنادي بما عرفت اثنى الخاضع بل كيف بقوله وما
يؤذي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد وتقدر اخوفه تقابل يوسف
اعرض لاحتياجه الى تعسفا مفسدة للحد في وجود الاقبال ضد
الادبار في نحو يا الله ويا زيدا لا تقبل او ادبر ويا ربنا ويا لعلنا
وجب حذف عامله اعتمادا على ان الرفع ليس المحترق انيب عنه
حرف النداء وليد تسليه فتأكد الوجه لا مناعا بل لم بين الناس

لان في هذا القسم موضع نصب

الان في هذا القسم موضع نصب

حتى ينصف البعثات في التعسف وقال الكوكبية
مطلوب الافعال كذا في سؤال الاجابة والاشارة
بذلك العطف على آخره
وما اردت ان امان ان الفعل كذا مقدرا
او كان يجوز ان كان جازم حتى في لازم
لانما الفعل مقصود به الان في الازمنة
ان تعذر لفظا لما في اي وقت او ما في
لان الاعيان في الافعال لان في
لفظ الماضي رتبة نحو كذا

لان الحذف هو بالمد وحق التعريف لا يحذف
ما هو في البيت لا يلقى بشيء على اصل التكرار
لان لام التعريف لا تحذف في التكرار بل يرفع

التعجبية عوض اللام بالجر ليس التعجبية

وذلك لان في اللام ان يتوصل الى ان لا يابى
الا ان شئت حذفنا الوصل مع هذا اللفظ
كشع نيا لا تحذف لفظ التكرار اجازة

جواب من قد عثر على عدم الاتيان
بالحذف وهو يتصور بعد الذكر كالحذف

والمحذوف يحذف هو اي المنادى جواز عند القرينة مثل قوله تعالى
الا يا احمدا فيمن قرأ بالتحفيف والا يا قوم وزاد هو ليصح اللفظ
بعده وظهر في تحجوز حذف النداء ايضا من غير حذف قبل
بعده التكرار قبل النداء في مثل ايا مع جواز الحذف منه اذا وصف
بذي اللام والمشاركة لان نداءهم لم يكسر فلا قرينة والمستغنى والحذف
لان المطر في ما حمد الصوت والنقل وينبغي ان يزيد والمعجب
منه مخو بالتما وبالدواهي والمهدة مخو بالزبد لا تلتك واذا
في المستغنى كان المعجب يستغنى بالمعجب منه المحذف في نفسه
منه التعجب يتخلص منه وكان المهدة يستغنى بالمهدة المحذف
فيستغنى منه ويستغنى عن لم يخص منه نفسا باردي على التعجب
موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور فكيف يقضى منه
التعجب براد التخلص وان التهديد يقضى بالاستعلاء والا
ستغناء التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز
الحذف عنها ايضا فيبقى العلم بجلالة والمضاف واي الموصوف
باللام مخو يا ايها الرجل وايتها الرجل قدم حذفها مع الالف الكافية
لا لعدم اتيان المقدم على الذكر المنعز عليه والاحكام والمقبر
بالحذف لا يرام شدة الاحتياج اليهما ويجوز حذف حرف النداء في اللام

باللام
اذ هو اسم من سمى به الوصف

والتأني في تشبيهه بالقيم لفظا ومعنى ولا يشبه الاصوات التي هي مبنية لانه الخوض في التذاهب المتشابهة المتشابهة وتتركب المدعو للقبول
وقضا المنادي مع حرف التذاهب كما تلتحقوا ثانيا على الفهم او ما قدم مقامه من الالف والواو ليدنو عن الفتح لا التيسر بالمضاف
الياء المتكلم اذا قلت الفاء حذف الالف التذاهب بالفتحة ولو بنى على الكسر التيسر بالمضاف الياء المتكلم عن حذف الياء واذا لم

واما قبل التذاهب فيكون اسناد رفعه الى المادى
باعتبار ما قبله والى ما بعده فيكون التيسر في المند
البيان كما بينت سابقا في قسم الاول فقد عطف على

واما بين الف والالف لا ليس هنا ترفعا ولم يقع موقع
والا وقع المند في جازيات نظر الالف في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
واما في الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا

المند في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
واما في الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا

المند في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
واما في الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا
اي ان الالف في جازيا كانت ترفع المند في جازيا

لوقوع الميم المشددة عوضا واستماع الجميع بين العوض والمعووض
عنه واخر الميم برب كما سمع تكلمها عند سبويه وابناؤه وعند الفراء
اصلا بالله امتنا بالجر وجوز دخول ما عليه لانه جعل الميم عوضا
عن بقية الجملة ودخلوا الهم امتنا بالجر والهم العن فلانا والهم
على نفسه واستماع الهم وارجعنا ولا يوصف اللفظ الهم عند سبويه
جعل الميم مائدا وجعل مالك الملك في قوله تكلم الهم ما لك الملك
منادي لا يوصف واما غير سبويه فجوزوا ويبنى المنادي على رفعه
يجاز باعتبار الكون او الاول شال لواء الجميع والفتحة التثنية
والضمة لفظا او تقدير او محلا لكان مفردا غير مضاف ولا
به معرفة قبل التذاهب نحو يا زيدا وبعده نحو يا رجل كما جردان
مثل بتثنية النكرة ليكون فريضة لارادة ادمع في المفردة ونظرا
عدم الرفع والمعرفة واما بنى لوقوع موقع الكان التثنية و
مشابهة اياها افرادا وتوابعها في مثل ادعوك المثلثة لكان
الخطاب لحرية لفظا ومعنى ولما كان المخارفي العلم الموز
الموصوف باني وابنة مضافين الى علم نحو يا زيدا بن عمرو ويا هندا
ابنة عمرو ونحو يا رجل بن عمرو ويا زيدا بن اسامع ويا هندا
ابنة عمرو الفتح مع جواز الفهم وكان بيانه في المناوي

كثرة وقوع المنادي جاسعا لاداء الكثرة سلبية للتخفيف بخلافه لفظا بفتح ولفظا بحذف الصفة والكوفي
يخوون فتح المنادي العلم الموصوف باني صفة منصوبة كانت نحو يا زيدا الحال والتبني البيه في يجوز وفتح
المنادي المفرد الموصوف على كان او لا فتا وقع موصوف باني الواقع بين متشقق اللفظ نحو يا عالم من العالم والعلم
المتصف باني وابنة الجاسع للتشديد الرابع في رفع المنادي بخلاف مجزى تنوينه وجوبا في في اللفظ خطأ

ثالثه بطريق اسم لعدم ومعين كاربعة وخمسة فهو خمسة وعشرون الامة لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا الاحد والآخر
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لافاته للمضاف وهذا ظاهر من عيوبه وكذا نقول يا ثلثة وثلثين عندي وقال
الاناسي بن يعقوب هو اما يضارع المضاف اذا كان علما والافاة يقال عند جملة غير العلم يا ثلثة وثلثون كذا زيد
والثلاث اذا قصد جماعة معينة والافاة يا ثلثة وثلثين شورا رجلا وامرأة لغير معين والاول

الاول للعلم قبل التثنية والثانية لظاهره بعد بعض في جرح المضاف كلفه خيرا من زيد يا زيدا

فان الاول لظاهره كذا زيد والمطوف نحو يا زيدا
دخل يا عليه نحو يا عبدا له وزيد فثبته
على الفهم وان المبتدئ معيا لان الابدل
في حكمه كغيره العادل جرح التثنية مقتضى
بعالوه وادون في كسر

وهذا مثل اذ مناسبة اللام للمستغاثه ظاهرة كما يشاهد في الالف
وحيث يرد من الصوت مع الاستغاثه يعوض الالف عن اللام و
ينصب المنادي المضاف كما عند الله وشبهه اراد به ما انفصل به شيء
من تمامه معول له نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيدا ونعت
له جملة نحو يا حلما لا تعجل او طرف نحو الابا فله من ذات عرف
بجلا ف يا زيدا القريب او مطوف عليه على انه يكون اسما
شيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا وعلما بخلاف يا زيدا وعرف
والنكرة المفردة كقولنا لا يعي يا رجلا خذ بيدي وتابع
المنادي المبتدئ مبتداء خبره يرفع احترزه عن المعرب فان
تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف المستغاثه اذ تابعه
ايضا لا يرفع سوى التأكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعربا وبنيا
على الاصح ^{يا زيدا} مطوف عطف على التأكيد بدخل يا عليه يريد غير ذي
اللام غير الجلالة والبدل ^{يا زيدا} عطف عليه ايضا للاستقلال بما علة
لاستثناء الاخير فيكونان كالمنادي المستقل ان كان ذلك
التابع مفردا ^{يا زيدا} والوحيدة بان لم يكن مضافا ^{يا زيدا} ولشبهه
ولو كان الافراد حكما حكما بان كان مضافا لفظيا او شب
مضاف لتبني المضاف المعنوي وجوبا علة لا شرط ولما كان المحكم

شهران وجب المنصب عند مبشرة العال بالذات وجان الوجهان
 عند الواسطة برقع ذلك المتابع حملا على لفظ المنادي لشك
 العرب في العروض والاطراد بخلاف لازم البناء والاشبهان هذا
 الرفع مثل الجمل والواو يرفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر
 للمشكلة والابتاع لبس باعرب ولا بناء والتسمية بالرفع
 والجمل مجاز وينصب حملا على محله وترك ذكر اختيار الجمل
 والى عمرو وابتاع العباس اذ المتعارض ليسلب الاختيار
 فيبقى المساواة المفهومة من الاطلاق ويجب بانه لفظا بهذا
 اولفظا بها اولفظ هذا مع نداء ذى اللام لتلايلها اجتماع الرفع
 وزيادة هذا التشبيه في اتباع انه مناسب للتداء عوضا عما
 يقتضيه اى من المضاف اليه ولما كان ايهام الملائكة اقل من اى
 ولذا جان با هذا بدونا وصف دون وصف يا اى عقب به بذكر
 في النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت
 درجة من اخبرها فلذا قدمها سويا الله استثنى وخرى
 اللام فيقال فيه يا الله بل انقسل مع قطع الهمزة لكون لامها
 عوضا عن محذوف ولزومها بجلها نحو النجم والكسوف وقطع الهمزة
 ايماء الى جزوها عن دلالة التعريف وقيل نية الوقف لتخيها للجلالة
 على ما هو في اللغة

ان كان حركة المنصب حركه المعنى حيث
 العروض فالتشبيه واجب هذه الحركة وهو في
 التداء عامل الاطرب لا جري تابع هذا المنصب
 مجرى تابع المعرب فجعلت حركة التابع في
 كان معا مثل حركه المتبوع في الصوح
 لدفعه في هذا الحكم وانه مكسب

يستوفى اللفظ والتشبيه ويلعب والمكرر والمثلث
 والاو والثانية والثالث كقولك جمل يا اى النفس
 والاعلمة

لان الاسم والفهم وان كان لازما انه ليس
 ببعض واللام في الناس وان كان عوضا
 عن جميع الناس الا انها ليست لازمة فتكون
 ولا يجمع الى التعريف في لفظ الجلالة
 اذ قيل يا الله محمدا

ويرفع

وقول المصنف

يرفع ذواللام المذكور وجوبا وهذا انحصار لقوله وتابع الى
 اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصب مع تابعه اشعارا
 بانه المتي بالتداء فكانه باسره حرف التدا وتابع الموعب
 على لفظ كذا قيل والاخير منقوض بخوجا في مضارب زيد وعلا
 ونصيف الموعب الذي لا محل من الاعراب سوى الرفع له فنه
 فاسد حسنا وضم منبئا ونصب مبريا يا يتم يتم عدي يرفيد
 المكرزا الضيف لثا فقط وجهه اول فظ والثاني جعله
 مضافا الى محذوف مثل المذكور واليه والثاني تأكيد
 فاصلا وجاز يا غلاي بسكون الياء يا غلاي يفتح بالفتحة
 التكرار وتقل الفتح والكسر واصلية السكون واخفيتها ويا غلا
 مجذوبا وابقا الكسر ويا غلاما بفتحها الفار بربا المنادي المضاف
 لليا يجوز فيه اربعة اوجه والاول لا يجوز ان في غير التداء ايضا وبال
 اي جاز حذو الاربعة بلاها وبالها وقفا موقفا وكذا اي مثل المنادي
 المضاف الى ياء المتكلم في جواز الاوجه الاربعة يا ابن امه ويا ابن عمه ويا
 فيه حذف الفهما وابقا فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
 بخلاف بخي يا ابن اخي ويا ابنت عطف على يا غلاي اي جاز
 فيهما زيادة على الوجه الاربعة قلبا ليا اثا مفتوحة ان كسورة بالالف

واختلفوا في المسكن فقال بعضهم انهم علموا الفتح والرفع
 والفتحة بطلان الحكمة حال ايراد هذه الحروف في الكلام
 كونه على حرف واحد واصلية السكون واخفيتها ويا غلا
 ولام ويا المتكلم ويا غلاي بسكون الياء يا غلاي يفتح بالفتحة
 اصل حرف التفتح ويا غلاما بفتحها الفار بربا المنادي المضاف
 لا يجوز فيه اربعة اوجه والاول لا يجوز ان في غير التداء ايضا وبال
 اصل السكون وبقوله لا يجوز الاوجه الاربعة ويا ابن امه ويا ابن عمه ويا
 فيه حذف الفهما وابقا فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
 بخلاف بخي يا ابن اخي ويا ابنت عطف على يا غلاي اي جاز
 فيهما زيادة على الوجه الاربعة قلبا ليا اثا مفتوحة ان كسورة بالالف

يدل على ان تاء الثالث كلمة واسما وان لا يكون المنادي مضافا
 ينبغي ان يزيد ولا يشبه قيل لانه لا يمكن في اخر الاول لانه
 ليس اخر المنادي محذوف ولا في اخر الثاني اذ ليس حرف لفظا ^{لان في حكم حرفه في الآخر}
 يشبه يكون هما كلمتين والذي عندي لتعليل بعدة
 سند ذكره في جملة ولا مستغنا التصاد الغرضي ولا مستدويا
 لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بجاها فلا تغير ولو كان التنا
 مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخر كيا بعل في بعلت لم يزل
 منزلة تاء الثالث نظر الى الاصل ولو كان في اخر
 حرف صحيح اصلي كان بعد مدة زائدة فلا بد من هذين الى
 القيدين اذ لا يحذف من نحو سعادة ومختار الا حرف واحد
 او زائد ثان في حكم زائد واحد يحذف انهما زيدتا معا زيدا
 في ضمير اخر على اربعة كما سيما ان كان اصله وسماعا مذهب
 اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان كان افعا لا يجمع اسم في التثنية
 كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور حذف
 ولاي وان لم يكن المنادي مركبا ولا واحدا من الاخرين حرف
 اي فالحذف حرف واحد نحو يمال في مالت والسابع
 باب المندوب في اشار اليه بقوله وما ند بي جعل مندوبا

فان قلت للمدعي ان حرفي واكسما المبتدئين
 على قولك ان حرفي واكسما المبتدئين
 في حكم الهمزة وتجب الدون
 جملة وقتل وعدة اذ كيا باو في قوله وهاجرت
 ومضاهة وكوف في قوله وهاجرت
 التام فقط . وانه
 قد يكون حرف صحيح بعد مدة لا تكون زائدة في الالف
 ورواية وثنية وثقولة ودي في حرف زائدة في الضم
 في كل كلم على حرفين ليس الجمل الا حرف بل قد كان
 في كل كلمتين في ثمانية وواحد في الجمل الا حرف
 كذلك كما قلنا في دي والاول في الالف في
 المنفي وتضويق في بناء الواحد حذف الهمزة والالف
 في بابين الا في ثمانية في الواحد حذف الهمزة والالف
 التام وكذا في ثمانية في الواحد حذف الهمزة والالف
 في نحو قوله والمشرع حذف الالف في معا

ولا ينبغي ان يكون موصوفا اذا كان المندوب متجمعا

وهو اللغة ميت يبي عليه وفي الاصطلاح المنفع عليه يعلما
 فقه والتفصيح التوجع والتخرن معروفا بعدد المنادى
 في ندبه علما او غيره ولو علما بغير مشهور لا يندب ولو كونه
 مشهورا يندب او بد عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا لو
 اوبان من تمام التعريف والياء الاولي والثانية للالة ولا يندب
 بفرعها وينادي بحسنة البوا وهذا كما ترى ^{السببية} يشعربمبانية
 المندوب والمنادي وقد سبق ما يندب على عتبة المنادي
 وهو لحن وهو يندب كالمندوب في الاعراب والبناء
 والتوزيع وفتح زيادة الالف في يندب في المندوب وفيما اضيف
 الى المندوب اليه نحو يا امير المؤمنين وكذا يشبهه لاضافة نحو
 يا طالعا جبلا وكذا في الصلة نحو يا من جفرت من ماله
 لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليويس فلا يقال
 وازيدا الطويله الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة
 ليس كالانصال المضاف الى الموصول بالصلة لانه
 يجرهما التمام المضاف والموصول يجر الصفة بعد تمام
 الموصوف لغرض التحضيض وقال يونس اتحادهما في المعنى بخلاف
 المضافين والموصولين جارا لنقص الاتصال اللفظ فيه

خبره
 في باب
 المندوب نحو يونس

سواء كان مع ما او اوقا لا يندب على الجائز
 يا من لا يندب بالبناء المحقق الا انه يقال ان
 قلت فزيد حال المندوب كنت محيرا مع ما يندب ايضا
 والا وجب الاتحاق مع ما تقول يا من لا يندب
 للاتفاق وجوز الكوفيين الاستغناء بالانف
 عن الصلة ولم يثبت وقد تحقق هذا اللفظ
 المنادى في المندوب قال يونس السري يقول في
 النداء العبيد يا زيدا بالها دكتة وغاية البعد

نحو قول البشير في المراء بسبب زيادة المالف بدد مسلبة كوا
على طاق الثاني فانه لا يجوز خطاب اثنين
في كلام واحد غير شذو او صريح او عطف عكس

اعلم ان المفعول يجوز ان يكون اوله وهو الثاني ضربا له
وتقديمه على عامله في تقديم المفعول الاول ما في
تقديمه في المفعول معه... والاي هو عمدة
وعو بها التبرؤ

نظروا البشير في المراء بسبب زيادة المالف بدد مسلبة كوا
غلامك في غلام الحاطب فلور يد المالف بالبشير الحاطب ونحو غلامك
فلور يد المالف بالبشير المستثنية والم اعطف على المالف ففصل
المندوب وقد حركت وبداء اصل السكون ويجوز تحريك المندوب
المشعربة بالكسرة للمستاكين او بالفتحة بعد المالف والواو
بها الفتح او بالفتحة بعد المالف كسبب **المفعول له** مثل المفعول
به في الاعراب قد تحذف الكافية لكونه سبب لفعل وجود او لقول
بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول
له نظر للكافية وكل وجهه هو موليها ما اي منصوب هو باعث
على الفعل واخذ المالح في غمرة لكنه اقل خلا من حيا من الجاه
وترك خلافا الزجاجة لضعف وشرطه اي شرط المفعول له
تقدير اللام ان لو ذكر متلا بسم المفعول لم عند الجهر وبل المفعول
بد غير الصريح خلافا لابن الحاطب ولذا قالو شرط نفسه ولو لم
يقدر ايضا لا يكون مفعولا لعدم اشعار العلية وجاز تقدير
اللام لوجوده اي المدلول المفعول له معاري مع مدلول عامله و
فاعله اي فاعل مدلوله ما واحد اي يشتركان في الزمان والفاعل
وكونه فعلا لاذا تايفهم من باعث وهذين الشيطان وشاريق

ويعتق النفاة لا يشترط ناكه في الفاعل وهو الذي يعقوب في لغة وان كان الاغلبية والاولى الدليل على جواز عدم
 التثنية قول امير المؤمنين عليه رضى في البلاغة اعطاه النظر المحققا للتحقق واستأنا للبلية والحق
 للتحقق بليس المعطى للنظر هو انه تعالى ولا يجوز ان يكون المحققا فالله في القول لان استأنا ان يكون حالا
 من الفاعل وكذا نأخذ المعطى ولا يعطف حال الفاعل حال المفعول **شتم رضى**

جاء لا جواز ذكر اللام مع الشرط المذكورين ولكن لا يجوز حذفها
 الا عند ما عاينها قال اكرمتك اليوم لوعدي بذلك اسس وجعل
 لا اكرمتك وجه المشرط لا حصول مشابهة المصدر بهما فتعطف
 الفعل به بالواسطة تعلق المصدر **المفعول فيها** على مثل
 عاريا مائرا اي منصوب به الفعل اي وقع في مدلوله
 الحدث في هذه الحاشية فيخرج نحو فضل الله يوم الجمعة وشرطه
 لا شرط نصبه خلافا لابن المطالب على ما ذكر في المفعول
 تقديره ان ادلوز كرت كان مفعولا به بواسطة الحرف عند
 يرفع ولولم بقدر ايضا لا يكون مفعولا به اتفاقا وبقبل
 تقديره ان زمانا مطلقا مبرها محكي وزمانا او متوقنا اليوم
 وشرها الاول جزء الفعل ويرفع نحو علي والمثاني على
الاول لا اتحاد الحقيقة النوعية والمكان مبرها محلا على ان
 المبرها لا اتحاد الصفات بخلاف المكان الموقت للاختلافها ذات
 وصفة وبغير الزمان المبرها لعدم الاصل في النصب لا محال
 وهو ان المكان المبرها ما سمي مدلوله به بسبب امر خارج عن ذاته
 فان تسمية الشيء اما مثلا بوقوع اراء وجه انسان او هو
 في مثل **الاست** وعند ليدى ووسطا بالثكن واذا
فان اذا حرك وجهه لا جانب اخر ذلك الملام للام

وانما جعل ما عطف غرام منسوب ولم يجعل مطلقا
 لا انه لم يجعل مطلقا بعد في المصالح بعدة الحروف
 مختلف كما ان قلت شلت في جاني الباء
 فانما فعل فيه الفعل فيلزم ان يكون مفعولا
 فيه مع كونه مجرورا وقد عرفت ان مذهب
 جمهور النحاة والمعلول كرت ولا يكون مفعولا به
 فيه بل يكون مفعولا به بل يكون مفعولا به
 الصحيح فيجعل ما عطف في منصوب
 ويستقيم الحجة الا فيه فان قلت ما الا
 صياح لا جعل المذكور فانه يخرج بقيد
 الحاشية قلت لا يخرج به لانها اذا قلت
 ضمت في جانب الطريق فان الحدث وقع في
 مدلوله حيث وقع فيه العلم بالحقيقة
 عند الله العلم **حرف** العمل الذي
 مدلوله مدرك وبرهنة وطهنة وساعة نحو
 ساعة واعطيت الحفنة ومدة **حرف**
 فاما في لفظ الفعل والاعلا في منه بل
 دلالة على عطف اللفظ لانه لا بد من فعل
 من مكان حصة في المكان ما شاء الله
 وقال اكثر من في المتقدمين المبرها محلا
 هو لجهة التسمية وذهب الجاهل الى ان
 رضى

فانما جعلت المقوم
 فاقول بغير المقوم
 وتلما

والثمة الاجابة على الخبر
فان مقتضى ما في قوله من ان
فان مقتضى ما في قوله من ان
فان مقتضى ما في قوله من ان

وتلقا وبنا وكفوفج وميل والموقف ما ليس كذلك كالذات
والمسجد هذا ولا بد من استثناء جانب وما عناه ودخا
البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك
من المكان المهرم لانها لا تنصب على العطفية كما نقر عليه
سبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم كان ليس فيه اونه
عامله بمعنى الاستفراء كما اي كان اموفا كان بعد دخله
وبعد ما اي فعل ملابس بعناه اي معنى دخلت وهو
سكنت ونزلت مشتق من مضموم الكلام بمعنى لا يقبل الله
المعنيين التقى بتقدير يرفى لا ما بعد الخوذ دخلت الدار
وسكنت البلد ونزلت الحان والمضموم عطف على الزنا والحقا
لواشع في محذوف في وجاز التوسيع في المضموم الفعل
نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعدا في ثلثة مفاعيل نحو يوم
الجمعة ضربته زيدا واعطيته زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة
اعلمته زيدا على فاضلا اذ معنى التوسيع جعله كالمفعول
به فيكون كالمستعرب في الربعة ولا اصل له ولا محذوف عاله
جواز اكيوم الجمعة لمن قال عنه سرت ويجب حذف عامل المفعول
فيه لوفسره العلة على شريطة التفسير كالمفعول به على التقدير

فان مقتضى استعمال هذه الافعال محذوفه مع ما في الجرم
ايقنا وانما جاب بعد على الدار فاعضا عند سبويه
سبويه

السابق ويقدم جوازاً على عالمه بخبر يوم الجمعة سرت ويجب تقديم
 المفعول فيه على عامله لوضعي المفعول فيه التقدير ^{ولو معنى وفل}
 كدنيا او يوم سرت واي يوم سرت **سرت المفعول معه**
 قيل معه نائب الفاعل كنه وله وفيه واعتذر عن نصبها جوازاً بمعنى
 الخفاء من اسناد الفعل اليه اللازم النصب وتركه منصوباً حرياً
 على ما هو عليه في الأكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد قطع بينكم
 على قراءة النصب فيه نظراً للقاعدة لاشتبه بالاحتمال والاسناد
 الى المصدر ثابت مقطوع فوجب حمل عليه هنا وفي الآية الكريمة
 اي الذي فعل الفعل معه اي منصوب صاحب فعول
 قيل احتزبهم غير نحو كل رجل وضيعته فالرفع واجب وان
 قصد المصاحبة لعدم الفاعل وفيه نظراً لما عسكرت عن منقبو
 بقرينة المقسم كما عرفت به هذا القول وتقييد المحلى
 بكون عالمه غير معنوي لاقرينه له بالو ولو كان عاملاً لفظاً
 وامكن العطف جان العطف والنصب على المفعول
 نحو جئت انا وزيداً وزيد قبل المراد بالامكان الخاص
 نفى عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيداً وعمر الحبيب فيه
 العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جواز

وان وقع المفعول معه حالاً كما قبلنا وفيه قد يكون
 وزيداً قائماً وسرت وزيداً كناية عن الحكمة في سرت
 قبل حكيم لوقوع قبل المفعول به وقد يجوز ان يكون
 حكيم نائباً للمفعول به فيقال كنت وزيداً منطلقاً
 وسرت وزيداً راكبين نظراً الى المعنى والايصال
 الواو ياتي العطف وضع ذلك في كيسان
 ولو كان مفعولاً معاً قياساً على ان ذهب
 الاخفش وابو علي لا يرون قياساً على ان
 بعضهم يسمي النجاء وزيداً مع منه

لأن العطف على المنفرد يقع المنفرد بالأكبر المنفصل
ولا فصل بين المنفرد والمعتق عليه

والعطف على المنفرد لا يجوز في
المعروف بل لا حاجة للمار والبعيد يجوز في
المتن في المتن فيجوز في ذلك أيضا
على الدلالة على الفعل

هو أن يقال الحال صمدية على جهة المانع
مقارنا لطلوع الشمس والنجى جهة زيارته

مع التصليح بغير مطلقا فيكون عيسى لجزءه ولو زاد بعارضا
وإن كان عاملا مع مستبطن الملفظ لا يجوز وأمكن
العطف كإنا عاتما مقيدا بإبنا الوجود وجب العطف بعد
لضعف العامل نحوما الزيد وعمرو ولا أي وإن لم يكن العطف
فلا يصح في النسب على المفعولية معه واجب حيث ورد
مثال للعامل القطع مع عدم إمكان العطف ومالك وعمرا
للعامل المعنوي مع عدم إمكانه أيضا ولا يقدم المفعول
معه على عاملا والى منفصلا أي كونه ضميرا منفصلا
خوجت وأباك متصلا المنع الواو **الحال** في عرف النحاة نكرة
لأن الغرض منها هو تقييد الحدث المنسوب إليه صاحبها بحال
فيما لا يتوقف حشا أو وضع كيفية العامل كأنه عدل
في المشهور واختصارا مع احتياجا إلى تقييد الحشية ونحو
نحو جازيد والشمس طالعة إلا أن يتكلف والتوقف لا
وقد بحث أسافلان العلم في الحال هو اللفظ والحال
أما نوضح كيفية جزء مضمون ما الذي هو لحدث إذا لا بد لعاملها
من التلابة على الحدث ولما ثانيا فلانها توضح صفة الفعل
والمفعول به ولحدثا ثانيا بوصفه أخرى للفعل وأحدى

روا الفاعل

واحد صفتي شجرة أو شئين لا يكون كيفية لأخرى كما في كيفية

الفاعل والمفعول

الشئ صفة لا صفة موصوفة أو نحو مثلا الركوب في جانة

زيد راكبا صفة زيد لا الجيئة نعم لخال ذلك على صفة

لحدثا أيضا وهي المقارنة لمضمون لخال لكن التزاما

لما تدر على صفة اسم الفاعل والمفعول

لا يتضح في التعريفات وأما ثانيا فلا استغناء بالمرة و

النوع التكرري وعدم اشتراط التكرير فيها لا يدفع وأن

فإنه سبوط فالوقوف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث

العال التزاما فيدفع بالأول

الأخيرين يستغنى حاله عن فاعل في وضع بنا وبالمكرر والمفرد

أو غيره يعني لا يشترط الاستغناء ولو مجدا أيضا كالمذكور في

الجامد لجاء كذا بسرا طبيب رطباً فإنه حالان من قال الطبيب

مع جودها والعالم في رطباً طبيباً بالانقار وفي بسرا

أيضا في الصحيح لا يتم لك إذا قد يقع الانقار حال التمرة

فيفسد المعنى فاطيب باعتبار أصل الطبيب عامل في رطباً وبأ

زيادة الطبيب في بسرا كأنه قبل هذا زاد طبيباً بسرا على طبيبه

رطباً وتقدم مفعول التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا قلنا

بشئ واحد حالان باعتباري يلزم أن يكون كل منهما متعلقة

لهو شرا إليه لهذا

فإنه العاقل في الحال فزيد بن فلانة فطاعا على ما ليس
لتعريفات الأثرية باليسرة فوجيبا لا لا يتناول
هذا الكلام إلا حال البسرة

وقال أبو علي وإنما العاقل في الفعل في هذا ولا
يجوز أن يكون الفعل التفضيل حالة التشبيه
مثل يد يد اليد كعمود ويد السب عامل
في الحال الضعيف كما في العمل فلا يتقدم مفعولها
على شئ يمكن ذلك عليه بشئ فذلك راجلا أص
منه راكبا فإنه حالان اتفاقا فاعقل خلقا المبتدأ ومع
معنى الفعل رتبه

الطائفة في الأثرية الأولى

بأنه لا التزام

للمعنى
للمعنى
للمعنى
للمعنى
للمعنى

والاعمال الفعلية المتدفقة والاعمال المعنوية بالاصد
الحكام والاعمال المعنوية بالحق والاعمال المتدفقة والاعمال
المعنوية باللام المتدفق والاعمال الفعلية بالحق
هذا بسبب الخيب من رطب الاعمال المعنوية بالحق والاعمال
والاشياء المعنوية بالحق والاعمال الفعلية بالحق

فما لم يرتفع بالفضل وهو سبب اعتبار اضمارة في طبيب للمعنى
بالنسبة الى المعنى كعدم فاقتم المظهر مقامه فوجب ان يلبي
والرطوبة تعلقت بالفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يلبي
الحال مصدر اسماء اذ اسماء او وقع سماع كاتبة ركضاني
راكضا ولا يجوز ان يقال انية فحكا مثلا لعدم السماع ولا يفتقر
الحال المعنى وذلك لاجل الجور وينبغي ان كانت شيئا
من الاشياء لو كانت طرفا او كيانا لو كانت لجوار والجور
في الظرف وهذه العبارة لا تلحق بالحال اما اولها فتلحق بالظرف
لانها متعلقة بها معا فليكن جواز تقدم الحال الظرف
على الجور ولم يذهب اليها احد واغاد هب البعض الى جواز
تقدمها مطلقا على الجور وجوز طرفا الى الحال بالبين
في الاول والصاحبة بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب
المعنى مذهب البعض المذكور وهو خلاف الاستشهاد مصرف
الى الافق ان لا يفضل بينهما وان اثنائهما فلاته ان اريد
بالمعنى كذا ما مضى في معنى المشق كاشارة وغيره يلزم
جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف
الاجماع والاعمال في تقدم الحال مطلقا على الاعمال

وان كان الحال طرفا او جارا او جزءا او فاقه من حيث الجاه
ويجوز تقدمه مطلقا على الجور الذي هو طرف او جارا او جزءا
وذلك لان مقتضى ما في الظرف من جهة جاز ان يقع مضمنا
غيره فيه وانما مقتضى ذلك ان يكون من حيثين في حال
والاعمال في حيثين والاعمال المعنوية اذا كان طرفا
فلا خلاف في تقدم الحال عليه

الشيء والمرد في حيثين والاعمال المعنوية في حيثين
واسماء الافعال كذا في المصنف والاعمال المعنوية في حيثين
العدم موافقة لما في المصنف والاعمال المعنوية في حيثين
الاعمال المعنوية في حيثين والاعمال المعنوية في حيثين
في حيثين والاعمال المعنوية في حيثين

في قوله من حيث المطلق ليس لانها غير متناهية
 على الوجود وانما لانها غير متناهية في الزمان
 اصلها في الوجود والوجود في الوجود والوجود في الوجود
 غير متناهية في الوجود والوجود في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود والوجود في الوجود

الفروقة سببها مطلقا وجوزها الاخفش بشرط تقدم
 المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار والحال ظرف
 على العامل مثل جوزة ابن الدخان وتقدم الحال جوازها
 ذاتها اي صاحب المرفوع او المنعوب بقية سبب الجور ونصا
 ذا الي الضمير وقد منع وحكم بشد وذما وقع وهو اي ذو
 الحال الفعل والمنعولا وكلاهما امر لفظا ومعنى ويعرب ذوا
 حال غالبا في غالب الا زمان والحال او غير غالبا لانه
 محكوم عليه في المعنى فالشريف اصل فيه ويجب تقديم الحال
 على صاحبها لو كان نكرة مرة ثلثا يلبس بالصفة
 في ذى الحال المنصوب ثم قدمت في سائر الموضع طرد البتة
 فان اختصت بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه بغيرها من المعنى
 وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر
 ثم صاحبها والانشائية بقرينة في نفسها فكيف ينسب ليومها
 ولكما كانت جملة مستقلة في الاعادة لا تقتضى ارتباطا
 بغيرها انهم وجود رابط وهو الضمير والواو مع الضمير
 وحده وضعف وقوع جملة كلامي الضمير وحده لو كانت
 اسمية او الواو وكلهما سوي المضارع المبتدأ لا بد من تقدير

يتبع الاقرب خصيصا في الحال بالإضافة إلى المكرة
 والصفة والابتداء في جوارث غلام رجل ركب
 ورأيت رجلا عالما ركبنا اننا انما ناس بالصفة باقي
 بعد... عصا ادمي

اعلم ان الكوفيين ساعدوا تقدم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها حاله وفعلا ونحوه او جوار
 اذا كان ذى الحال نونا والحال نكرة فاعلم ان هذا
 جازم ركبنا زيد ذى الحال نونا والحال نكرة فاعلم ان هذا
 الحال عليه انما لا يضر ما قبل النكرة لان ذى الحال
 ضمير يعود الى الحال المشارة وانما كان ضميرا
 في الضمير لا يشك في مكانه في قوله حاله جوار
 واما جوار ذلك الصورة الواحدة اشبه جوار ركبنا
 زيد فحسنة طلب الفعل المتفاعل في الضمير قبل
 وفي الفعل والحال ولا الفاعل فلا يكون في الحال
 الذكر وانما البنية فاجازة تقدم الحال على
 المرفوع والمنصوب فظهر ان ذى الحال او مضمرها
 لا ان البنية في الحال انما هي غير صاحبها لا يكون

ضمير قبل الذكر
 ويشترط في المضارع ان يكون المرفوع لعدم
 استغناء الا ان لا يتقبل الاسم في غير ذلك
 الاستغناء لا ان لا يتقبل الاسم في غير ذلك
 الاستغناء لا ان لا يتقبل الاسم في غير ذلك

عصا ادمي
 ركبنا
 المنصوب
 والمضارع

مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه أي المضارع المبتدئ يقع حالا
بالضم فيصير لا يجوز دخول الواو عليه لمشا به اسم الفاعل
المستغنى عن الواو ولزم الماضي المبتدئ الواقع حالا قد فاعله لم
وقد تقدمت قد في بعض المواضع والاول ولي يستلزم
المثاني زيادة وحذفها وجب الزوم ان الفعل اذا وقع قيد
شيء يعتبر كونه ماضيا وحالا ومستقبلا بالنظر الى ذلك الشيء
فان قيل مثلاً جاز زيد ركب فيهم من ان الركوب قد كان مقدما
على الخي فلابد من تدحج بقية الى زمان الخي في ان القرب
لا يكفي بل لابد من المقارنة ويجوز عاملها اي الحال اجاز
كقولك لمن يريد سفر اشدا متديا اي سر وجب حذف
عاملها في الحال المؤكدة وهي التي لا تنقل من صاحبها مادام موجودا
غائبا والمستقلة تقابلها وهي قيد العامل المؤكدة لوورد
تلك المؤكدة مضمومة جملة اسمية احتراز عما يؤكده مضمونا
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقولهم تعالوا نقول في
الارض مفسدين كنيابوك عطوف اى احقة بفتح الهمزة اي ابوة
لثبوت حقيقة ومرتبة على يقين او بضم الهمزة بالنسبة
او بفتحها بنسبة لك وبعض النحاة خصص المؤكدة والاول

او مفعول

والا فربما يشاء الرشد بنفسه مما يمكن المبدأ
او لم يكن المبدأ الرشد بدو الرشد في ظاهر
او الرشد في الرشد في نفسه في تقدير مبدئي
وكونه حالا بعد حال الجمل الزاوية والاضاع
فيما لا بد فيه من دليل كقولك زيد سافر
اشدا متديا واسافر اشدا متديا

جمله

قال القساري في شرحه ان المؤكدة محذوفة
تقدير مضمومة الجملة لا تنقل من صاحبها
منها فادرت لاسما فلتسمه رائدة عقاب

المراد

واختلف في العمل في المؤكدة بعد الاكتية فقال سبويه العمل مقدم بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقة عطفها واما ابن حروف فقال
 المشاء المتضمن في معنى التشبيه نحو انا عم وشجاعا وهو بعيد لان عمل المضمرة والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يمتدح في كلامهم
 والاول عندني ما ذهب اليه مالك وهو ان العمل يصح في الجملة كما في بناء المفعلة المؤكدة لنفسه وغيره كانه قال عطف عليك
 ابوك عطفها وبرحمتهما ومن ذلك مصدق وذلك لان الجملة وان كان خذها جامدين جمودا محض فلا شك انه لا يحسن
 اسناد احد جزئها معنى من معان الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انما كان في زيد فعمله هذا لا يتقدم المقدم المؤكدة على جزئ
 الجملة ولا على احد جزئها للضعف وذاك بخلاف معنى الفعل فيها رتبة

بما يعرفه من غير اسمية فيجب الحذف في كل المؤكدة والاول اول
 وانسب بالمعنى القوي ويقع كحال المؤكدة جملة اسمية
 كما يقع مفردا او فعلية ولا تصدرك تلك للاسمية المؤكدة بالواو
 بل بالضمير وحده لشدة ارتباطها بالمؤكدة بصاحبها والواو يفتقر
 التوسط لان الواو لا يدخل بين المؤكدة والمؤكدة تقول هو
 الحق لا شك فيه وهذا الاستثناء كما سبق من ضعف ربط الا
 سمية بالفهم وحده **التحريم** بياثني نكرة لعدم الاحتياج
 الي التبريد فخرج صفاتها كلها كذا الرجل بلا تكلف وعطف
 البيان لاشتراط التبريد فيه ولو منع فبقوله الوضعي فانها
 متبوعه لعدم الاشتهار والجمل بالوضع ووصف للبعوة
 مراد بقرينة المقسم فيخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل زبيل
 الابهام الوضعي فيخرج صفة المشتك خوراثت جارية فانها
 مستوعلة في نسأمن بعدد الموضوع له عزوات فخرج النعت
 والحال فانها زبيلان الابهام غير صفة صاحبها وكذا المرأة والنوء
 مذكرة او مفعلة اشارة الى **تقسيم التبريد في الاول** اي
 ما زبيل الابهام عزوات مذكرة بزبيل غير مذكور في جملة ولا شهادتها
 مقابلة يعرف به قدر الشيء وهو خمسة غالباً من العدد لا والقياس

ويقال التبريد والتفسير والميزان على ما يقتضيه علم
 اشارة الى ان ما ذكره في التبريد هو جارية فانه لا يفتقد
 واقتضاه عظام تميزه قال في الاول انما يفتقد
 كذا ما يترك اعتماد على اشتراط وجوبها فيكم
 التبريد المحرر

قايه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة الى اضافته الى التمييز
 اضافته بيانته حصول الغرض مع التحقيق وتركه والا فلا يكون
 مفهوم الشرط والمعنى ^{المعقد} يعزى فلا يجوز اضافته المضاف
 لا متناهيا وذو الالام لا ينصب اليه عزى وعطف على عزى
 مقدار ضمير للمقدار كانه فضاء والجى في غير المقدار الكس
 لغرضه في الابهام غير المقدار وما قبل الحصول الغرض مع الحقة
 يقتضيه الكس في المقدار ايضا والثاني اي ما ينزل الابهام
 عزوات معتدق بربله عز نسبة اي عزوات معتدق في نسبة
 لان الابهام بالذات في المنسوب اليه بواسطه النسبة كطابق
 نفسا اي طابق شيء زيد بالاضافة نفسها ويجب عنه طابق اي طابق
 شبيهة بقوة اشار بالمثلين لان النسبة اعم مما في الجملة
 شبيهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذات
 كما في الكافية واذ الذات المفردة لا يجبان بكونه التمييز وعينها
 محمول عليها كما يجب في المذكور بل يكفي استعماله على المحول فظهر عموم
 قولهم التمييز في النسبة قال في المعنى وبعضهم جعل الذات
 المفردة في غوطيبه بان متونا مبتدأ عنه في جعل الجملة لازما في التمييز
 فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل القال في مثل

اعلم ان زيدا في طاب زيد بنفسه
 عند مبدأ ان نسبة طاب الى زيد
 سببا لان نسبة طاب الى زيد
 في التمييز واسيله كسرت

كذلك وهذا مع كونه تكلفا ردم الابهام اذ لا ايهام في الشيئ الذي
 هو زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما اى فليس صلح لذبه وهو ما انقب
 عنه ومعنى الصلاح المحل صلح لمصلحة متعلقه بخوابه طاب زيد باقائه
 بحال على زيد فجزا ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرين
 واستشكل بطاب زيد نفسا اياه عين ما انقب عنه مع انه لا
 يجوز فيه الوجهان فاجرا، بعضهم علم ✽ جواز الاضافة الى
 انصب عنه كاب مختلف نفس فانه يقال نفس زيد سوي
 الصفة استثنائا صلح فانها اليها فقط لا المتعلق لا الصفة
 تندعي موصوفا والمذكور اولي بها فاذا قلت طاب
 زيد والد كان المراد هو زيد لا غير بخلاف الاسم فحباب فقط
 اى توافق الصفة صاحبها في الافراد وصدته والتذكرو
 الثابته وحمل الصفة المذكورة وطال ✽ فحباب زيد
 فارسا فصار سائمين باعتبار اشتغالهما على الغروسيه المتخ
 تزيل الابهام عن شيئ منسوب اليه زيد وحال باعتبار تبين هيشه
 زيد عند الطبيب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام
 عزو شيئ واحد وصفه معا اذا ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق
 زيد فمحيث الذات ونفسه فمحيث الصفة فلم يرد على من جعل

او طاب زيد حيث اذ نفس في القول او حيث
 ان نفسا من النفوس تعلقت به فتكون
 وتنتج لا انصب اليه عند الاسم الذي في مقام
 التخصيص في التخصيص بكونه الاسم
 مقامه ففعله زيد فحباب زيد نفس فان الاصل
 طاب نفس زيد ✽

على ما اذا عاينه ايضا وهذا الجواب لعدم عدم كونه

الذات المفردة مبدلًا عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع الواحد لايقا
وعن واحد مستند بمثل هذا بسراطين رطبا وماي يميز لم يصح
لصاحب يلم بجل عليه فلما يتعلق فقط بخطاب زيدا ابنة وعما
ودار اوزان اي ماصلي وما لم يصلح فيه في الافراد والمطابقة كما
اي يميز ذكر بعض المنيل عن ذات مذكورة اي يفرق كل منها ان قصد
الجنسية والافطابون ولو اكتفى بذكر الاول في الاول
والاخر كان احضر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامه مطلقا
لضعف الجايد وكونه فاعلا في المعنى في اخذ حكمه في عدم
التقدم والمازني والبرجوزان تقدم التمييز على العمل
الذي تطلبه القوة العامل بخلاف الضعف فاعلا التفضيل والمصدر وما فيه
الفعل ويسمى ان المولى يشتمل على ان يكون في حكمه
من كل وجه **المستقى** اي ما يطلع عليه لفظه وعرف الحاجة
متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم دخوله في المشتبه
منه باعتبار المفهوم والمراد ومخرج باعتبار العكس فظهر عدم
دخوله في الحكم فخرج المنفصل والصفة بباب بنوع الافلا
تناقض ومنفصل متصل وصدق المتضاد من على واحد
نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان فقير غني وعالم
وجاهل انما السجيل على الواحد الشخصي وهو ما بعده اي باب

فان قيل ليس هذا التقسيم الحكم الا انما هو ذلك
ولا تقسيم الحكم الى جزئيات لانه جملة من
لا يشترط في كل كنه ان يكون في الاضمار قد ما
المشترك بين القسمين على وجه عدم الجاز
ويكون ان يكون المراد باللفظ ويكون في باب
عمل للدلول على افعال مشترك
بريدانه في عدم المشترك الجاز والاختصاص
بين معنى المشترك عند المحققين وامامنا
جوزوه في عدم المشترك الى الفخر
وانما لم يعرف كونه كالمشترك اصطلاحا
والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وانما كان
تعريفه مشترك
وهو في فضل وعدة ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وحاشا وتسمى كذا والاشتهر

تج
الضعف
الفعل

وعلم عدمه أي عدم دخول مدلوله في المشتكى عنه باعتبار
المفهوم كما في القوم الحار أو المراد كما في القوم
الازيد مشير إلى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول
في المراد في هذا القسم بالقرينة كالأشارة وفي الحكم
بباب الآ وفي المتصل كلاهما بآ فلا يلزم تداخل العدم
القسمين والآي وإن لم يعلم دخول ما بعد الآ
فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال
ولم نفس المشتكى في المشتكى منه لتقابل الصفة و
^{كما في شرح الأصول} المشتكى أن زاد اللغوي على طريق الاستحسان فصفة
أي فبا بآ لصفة فإن كان الآ في معنى غير تعذر الاستحسان
بقسميه وقد أضاع المقصود في مخالفة ابن الحاجب
في التقييم فوجهين عدم اختصاص الصفة بآ وتبعية
الجمع المنكور غير المحصور والآول خطأ والثاني
فقد اطل على الصفة تعذر الاستحسان كما عرفت ابن
الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في الجمع كما جازى جلا
الازيد وفي الجمع المعرف كما جازى الرجال الآزيد لا لم يوج
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعامة فيتعذر

دخول مدلول ما بعد الآ مدلول ما قبله

وعدم تبعية الجمع إلى الموصوف

فإن مثله ما جازى أنما في هذا التبعي زيد
ببعض الشئ من غير الآزيد في غير

الضرورة الاستغراق والعهد لا كأنه
المعروفين وعدم الضرورة العهد إذا
لم يكن منهم مسلم

ان الغلط في المستثنى لانه البدل على ما بين في موضعه ولا غلط
 اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فاذكر انما يرد لو كان
 البدل مجردا عما لا هو ممنوع كيف في يلزم تغير البدل
 والمبدل منه نفيا وابشانا فالوجه عندي ان لا يفي
 المنقطع بعينه لكن فيعمل على ما ترى انهم اختلفوا في عامل
 المتصل لانه الفعل ومعناه او لا وانفق المتأخرون في المنقطع
 ان عامله لا يخرج احد و **ف** في الاغلب قد يظهر وقد
 يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا والتفوي بطريق الاستخدام
^{او باعتبار الالزام المستثنى منه مستقلا يكون منصوبا}
 في لغة بني كيم على البدلية ان كان المبدل منه مفعولا وقد
 يجوز ان مجرد اخو مردت بالقوم الاحرار وهم يجوزون البدل
 في ما قبله اسم يتبع حذفه فما جاني القوم الاحرار ويوجبون
 النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى اعلم اليوم بما امر الله الان
 رحم فظهر الخلل في **ع** بطلان المقترحة من التخصيص والارام
 او اذ قد بعد ليس ولا يكون وما عدا وما خلا وعدا وخلا
^{ولا يستلزم هذه الحكم الا في الاستناد المنقطع}
 يكون خبر او مفعول **و** المستثنى بهما ايضا ويلزم اضمحار
 اسمهما في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي ليس
 او لا يكون الخا لانه مثلا وما في الاوسطين مصدرة وخلا في كل
^{لفظا}

لا تتركه ولو كانا في جملته انما هو في جملته
 لا يفتنه ويتركه في جملته انما هو في جملته
 بخلاف ما جاز في الازدواج في المجلد ليس في جملته

واذا كان لغيره يوصف بشئ يكون في جملته
 وباللهم المثلين في جملته انما هو في جملته
 او في جملته انما هو في جملته انما هو في جملته
 ما يجمع الافعال الموصوف بها في جملته انما هو في جملته
 تقول ما كنت اذلا ولا ذليلا ولا يكون في جملته
 مثل ذلك فلا عدل

هذا هو الوجه
 في جملته انما هو في جملته
 في جملته انما هو في جملته

فقلت الدار في التأسيس

منه

فقلت الدار في التأسيس

يعني بهما بالبناء فاعلموا بالمراد بالبناء

أي في البناء وما خلا من البناء القوم ما خلا وما خلا زيدا

لأنه لا بد من أن يكون نصب زيد بالبناء

لأنه يتعدى بن وضمن معناه جاوزا وحذفوا وصل الفعل
والترنم هذا التضمين أو الحذف في باب الاستثناء ليكون ما
بعدها في صورة المستثنى بالالتفات إلى ما قبله فاعلموا كاسمها أو
بطلان حال ولم يظهر قدح الأخيرين ليكونا مشبهين بالذات
المصدر بالبناء ويجوز فيه تقدير زمان مضاف وقد جري بها أي
بعد أو خلا على ما حارفا جازا ووافعا في موجب أي ثبت
لأنني ولا نهى ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه كجاء في القوم
الآزدي فلو كان المستثنى في غيره أي الموصوف به أي مع
ذكر المستثنى منه فالبدل أو لي من النصب على الاستثناء
بحقوله تعالى فاعلموا أن القليل لأن المستثنى في فضلة
قطعا بخلاف البدل ولو قلنا في المنسبي البدل غير لفظ
المستثنى منه أو محله القريب فيبدل بنسبة على محله
أي البدل منه كلا حذفتها أي في الدار الآزدي فانه تقدير
البدل من محل قريب لأحد وهو النصب بلا استفاض
النفي الذي عمل لأجله بالآفا بدل من محله البعيد
الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه أي المستثنى منه
يعود بالمستثنى بأعرابه أي المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى فإذا

ونحن ننتفع بالثروة والربح والسكس والكس والعاشرة ونحوها حتى يمتلئ خارج وكل شئ من شئنا في آخر عصره ١٩٠٠هـ وكسوة

وفيه المورث الاول والثالث والخامس
والتابع والتابع والحادي عشر وعاش
تس سائرهم رحمه الله عليه

كرت ينصب عددا والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم
 سابق الاثنى اعلم انه اذا ذكر الالف انا ان يكون للشاكيه وح
 ما بعده احد التتابع فاعرابه كاعراب مبتوعه واما الغير
 الشاكيه وكلام المصفيه وح اما ان يكن استثناء كل نال
 من متلوع او لا وكل منهما ما في العدد او لا فاقسام اربعة
 مثال الاول في الموجب على عشرة لا تسعة الاثمانية
 الاسبعة السته الخمسة الاربعة الثلاثة الاثنى
 انا واحد فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع
 مثبت جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقول خمسة
 لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقى واحد وادخلت معه
 ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان واد
 معه سته صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة
 وادخلت معها اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلثة
 بقي اربعة وادخلت معها اثنى صارت ستة واخرجت
 منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ماله على عشرة
 التسعة الى اخره فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان
 وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا فالترجيح مما سبق

3
165
167

هذا هو القيس لأن الفقه قالوا إذا قلت مائة على عشرة الأنسعة
 بالنصب لم يكن مقروبا بشئ لأن المعنى مائة على عشرة مستثنى
 منها تسعة أي مائة على واحد وإذا قلت الأنسعة بالرفع
 يلزمك تسعة لأن المعنى مائة على الأنسعة ووجهه
 أن الأصل في الكلام هو الإثبات والنفي طار عليه إذا قلت
 الأنسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا إلى المثبت
 كأنك قلت مائة على عشرة الأتعة وبغير حاصله أن له عليك
 واحدا فإذا دخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك
 بشئ وأما ^{إذا} رفعت تسعة فلا يكون أن يكون الاستثناء
 راجعا إلى الإثبات والنفي داخل في الكلام بعده فوجب
 الحمل على الإبدال في النفي ويكون المعنى كما قالوا مثال الثمانية
 في الموجب جاء المكتوب الأقرشي الأهاشيما الأعقلا فقد
 جاءك من المكتوبين غرضين مع جميع بينهما هاشم الأعقلا
 وفي غير الموجب جاء المكتوب الأقرشي الأهاشيما الأعقلا
 فقد جاءك من المكتوبين مع عقيل جميع قرشي الأهاشيما
 وحكم ما في المعنى والأعراب حكم الأول موجبها موجبها
 غير يكون ومثال الثالث مائة على عشرة الأتعة الأربعة فوجب

وفي بعض النسخ بدل بالنصب على الاستثناء كما هو
 والوجه فيها أن يقال في قوله مائة على واحد
 ذلك على ما ذهب إليه غيره من علماء اللغة
 من أن المعنى مائة على واحد وهو جائز في الاستثناء
 فائدة لا بد من أن يشترط مع ذلك أن يختار
 شروحه كما علم أن لا ينفرد بها أحد من النحاة
 على ما هو المشهور من أن المعنى مائة على واحد
 صفة قالوا أن المعنى مائة على واحد

وذهب لفراء يثنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة مستفيضة خارج والشفع اى الاربعة موجبة اخل فيكون مائة عشرة لثلاثة سبعة
 باخراج ثلثة مائة عشرة وفوقك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزويدها على السبعة فيكون احدى عشر وفيه نظر لان
 المستثناة بعد اثنى عشر فيكون موجبا اذا كان من ذلك المبلغ وفوقك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة منه او من السبعة
 لباقيته بعد المستثناة الاول وكلتا هما مستثنان فيكون الاربعة على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة على وجهه

سواء كان الترتيب في المستثناة في اربعة
 او في ثلثة او في اثنين

الاول ويجوز الوجهان في الاجرة المستثناة من المستثنى من الاول
 فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم
 يكن المستثنى مفرغا وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه
 فالجميع منصوب على الاستثناء بجائى الازيد الاعمال الا ان
 احدا لا يمكن الابدال وان تأخرت في واحد المستثنات
 جواز الوجهين والبنائي واجب المنصب لان المبدل
 صواب لا بد كالمساقط فلا يبدل من مرة اخرى نحو ما جاز
 احدا لا زيد الاعمال الا ان لا يكون اقل من وسطها فله مقدم المنصب
 المستثنى واحد لما خرجت جاز الوجهين وباقيها واجب المنصب
 بعد الابدال نحو ما جاز لا زيد الاعمال الا ان لا يكون اقل من وسطها
 مفرغا شغل العمال بواجبها ونصبها سواء نحو ما جاز في
 الازيد الاعمال الا ان كان المستثنى منه اكثر من واحد
 ففي غير الوجهين لم يجز في ثلثة المستثنى من المنصب الاول
 استغنى العمال نحو ما اكل احد الخبز لا زيد لان التقي قد
 انتقص لا بد من استثنائين موجب المنصب كل واحد اكل الخبز لا زيد
 فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول
 ولذا ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز

في قوله
 في قوله

وقال في الاخص في قوله انما جاز من العطفة
 مثله فيعطى على ثلثة فيقول انما جاز من العطفة
 وهذا العطف بالقبول الشهود

وإنما علة اشتقاق حذف المستثنى منه في الموصوف
وجواز في غير الموصوف فلكل المستثنى التوصل
الذي كانا في بحثه ودخلت تحت المستثنى
منه جميع النحاة إلا التبريد عند أكثر النحاة
صوابه إنما المبرق وبعض الأصحابين فإنهم
يكتفون بالصحة الكشائية بفتحها ودخلت
حي اجاز بعضهم جازة رجل الأزيد ^{في}

استعملت في اللفظ مكان ما قام مقامه في مادة
القدم بدل زيد فإذا كان زيد لم يكن في معنى
الجمولية أيضا المطلق فلهذا الكشائية والجمولية
سوى القطع عن الضمان اليك كما هو في غير ما

وفي الموصوف لا بد من ذكر المستثنى منه لأن الموصوف لا يفرغ كما لا يخفى
فما كل القوم جميع الطعام إلا الخبز لا يزيد والنصب واجب
في ادلهما وفي الثاني جواز الوجهين لأنه غير موجب بسبب
نقص الإيجاب بـ بأن فالمعنى ما أكل القوم الخبز لا يزيد
فظهر وجوب نصب واحدة كل مستثنى مكرر ويكون
عدم المستثنى منه فيه أي في الموصوف لو قيد الكلام بأن يكون
لحكم مما يقتضي أن يثبت على سبيل العموم نحو محرر لا أسفل عند
الأكل إلا التمساح وعدم الافادة في غير الموصوف نحو ما لا يزيد
نادر فالحكم بخوازالشعر فيه على الغالب إلا الافادة في الموصوف
نادر فالحكم بعدمه على الغالب أيضا ويجري المستثنى بسوي
بالفص وبكسر السين وضمها وسواء بالمدمع فتح السين
وكسرها لأنه مضاف إليه وهما أي سوي وسواء فإذ منقول
أبدا لأنه في الأصل بمعنى كان شتما استعمل المعنى البدل
ثم للمستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجه عن الظرفية
والشرف فيهما فعدا ونفسا وجرا وحاشا عطف على سوي
لأنه حرف جر في لأنه وفي النصب على المفعولية أي
بحاشا على أنه فعل متعدي فاعله ضمير ومعناها شتم المستثنى

وذلك في قوله ما نحن منه الظرفية المستثنى الأستثناء ودون

وتدعى هذه اللفظة تدعى كثرة استعمالها فقبل سيماء جزف لا ولا كما تخفيفا لتمام وجودها وحذفها وقد يزعمون
 لا سيما على جملة بمعنى خصوصية فيكون منصوب المحل علامة مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو لغاء
 فظاهر على الظاهر كان عليها النداء من ضم اي ورفع الرقيل كذلك سيما هنا يكون باقيا على نفسه الذي كان له في الاصل حين كان
 اسم البشارة مع كون منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام مفعول فان قلت احب زيدا ولا سيما راكبا وعلى العرس فربما
 خصوصيا راكبا في حال ان مفعول الفعل المقداري واخصه بزيادة الحب خصوصيا راكبا وكذا في خواجه وركبها وهو راكب
 وكذا قولك احب ولا سيما ان ركب وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلوله خصوصيا اي ركب اخضعه بزيادة الحب

انما النسب المستثنى منه محو ضرب القوم عمر احاسا زيدا اي بزيادة
 الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوي ايضا لا
 لاضافة يتي اليه وما زائدة او ابي ما هي نكرة غير موصوفة واللام
 بعد هاء بدل منها وال تي بمعنى المثل ولا ينفى الجنس
 وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعرضا
 فمعنى جاني القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود
 في القوم الذين جاؤا الي هو اخصوي واشد اخصا
 في المحي وجاؤا في فيما بعد الرفع لا سيما وهو اقل في العلم
 على انه خبر محذوف وما معنى الذي ونكرة موصوفة بحل
 اسمية وقل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة
 واعني مقدرة غير عطف على سوي ايضا وهو اي غير صفة
 فاصل وضعه لدلالة على ان مبرمة باعتبار معنى معين
 هو المفارقة ويعرب غرضه اي في الاستثناء دون العطف
 اذ هو ج باعرب موصوف كما عر به الحشنة لا على النقص
 فهو وجود نفسه لو مقدما ومنقطعا باعتبار المضاف اليه
 او في موجباته وجواز الوجهين مع اولوية البدل
 في غير الموجب التام والاعراب بحسب العامل في المفرغ وجهه

انما النسب المستثنى منه محو ضرب القوم عمر احاسا زيدا اي بزيادة
 الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوي ايضا لا
 لاضافة يتي اليه وما زائدة او ابي ما هي نكرة غير موصوفة واللام
 بعد هاء بدل منها وال تي بمعنى المثل ولا ينفى الجنس
 وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعرضا
 فمعنى جاني القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود
 في القوم الذين جاؤا الي هو اخصوي واشد اخصا
 في المحي وجاؤا في فيما بعد الرفع لا سيما وهو اقل في العلم
 على انه خبر محذوف وما معنى الذي ونكرة موصوفة بحل
 اسمية وقل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة
 واعني مقدرة غير عطف على سوي ايضا وهو اي غير صفة
 فاصل وضعه لدلالة على ان مبرمة باعتبار معنى معين
 هو المفارقة ويعرب غرضه اي في الاستثناء دون العطف
 اذ هو ج باعرب موصوف كما عر به الحشنة لا على النقص
 فهو وجود نفسه لو مقدما ومنقطعا باعتبار المضاف اليه
 او في موجباته وجواز الوجهين مع اولوية البدل
 في غير الموجب التام والاعراب بحسب العامل في المفرغ وجهه

واعلم انه قد يقع الما في الاستثناء المرفعة للحدة وهي جزء المبدأ وهو زيدا لا يقدم او صفة نحو جاني منهم رطل القوم
 او يقع احوال نحو ما جئت زيدا لا يفي كوكبة ما يقع في الابدان ما ضا بمجرة عن قد والواو نحو ما انتبه
 الا انه في لحدود ما البسل الشيطان من بين ادم الا انهم من قبل التمسد وذلك لانه قصد لزوم تعقيب
 مضمون ما بعد لا بما قبله فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمونه عامدا لا لا تأويل
 العزم والتعديري اي ما ليسا الشيطان من بين ادم من جهة غير التمسد الاعارفا على انهم من قبله كما يقولون

انقال: اعراب المستثنى اليها اخرته **خبر باب كاف**

اي نوعها اي افعال النافضة وهذه احسن من عبارة
الكافية السندية للفظ الذي اسند الي اسمه عايد الي
البيان لوجوده في ضمن خبر نيات السند بالذات والحقيقة
فخرج نحو يضر ببدون فاعله وقائم في كان يضر بـ
ابوه قائم بلا انفسف بخلاف عبارة الكافية وهو اي خبر باب
كان كاجزاي خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وميربط
المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود
الاعراب للفظ في احد المعولين وهو قرينة ههنا
لاختلاف اعرابها بخلاف خبر المبتدأ لا تخاراع اعرابها فلا بد
في جواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الخبرين
وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدأ وظن
مخالفتها في هذا الحكم فقال لا يتقدم معرفة ويجذف عامله
جواز والوجه ان يقول ويجذف كان لا يمنع حذف
غيرها كان خبر في خبره اي في مثل هذا الكلام في محي اسم
بعد ان ثم قائم اسم وجو نصب الاول ورفع الثاني
اي ان كان عمله خبرا فخرؤه خبر وهذا اقوي لقله الخذف

مخبري كان مع اسماء بعد لو وان كان اسماء خبر يعلم
في خبرها او خبر فاعله العلم ولو بالضم خبر اي
ولو كان العلم بالضمين وبعد له واخواتها
مقدرا يتك لدان في اي لدان كنت قائما
رعي

وكذا ان يجعل الفمير جعا الاجاب كان
ويجعل قوله كان خبرا لاختلافه في نفسه كان
عقاسم

وقوة المعنى وعكسه أي إذا كان في عمله خير فكان جزاؤه جز
وهذا اضعف لنصدي عليه الأول ونصيرها ونفها
بينهما من الأولين وجرحها بفقير حرف الجر ليس بفتحة
ويجوز أن كان كالماء وإنا انت بفتح المهملة وكسرها
أي كان كت تفسير للمفتوحة حذف اللام لجارة فيلأن حذف
كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا
عنه كان فادغم واصل المكسور أنة بلالام فعل تام **اسم باب**
اب معوله عايدا إلى التا المسند إليه بالفاعل فلا يرد
إليه في إنة زيد أبو قاسم بخلاف عملة الكافية ولا
يخذف اسم بابا بخلاف المستدلا بالضرورة الشبهة
والأقدم استثناء في المثال فانه يجوز حذف إذا لم
يليه فعل صحيح **المقصود** بلال التا في الجنس غير التغير
لقلة التنب في اسم لا بخلاف سابق المسند إليه الموصول
عملة عن المنصوب فلا يرد نحو اب في لا اعلام رجل أبو
قاسم بلال يقع بعد لا بالاف صلة نكرة مضافا ومشتبه
نحو لا اعتبار بدها لكأحوال من ضمير مجرور فلو كان
مطلق المسند إليه بعد لا لوجوده في ضمن المقصد

أما إذا كان حذف كان في قوله فانه موصوف بالصفة
حذف في كسرة ب إذا كانا الحذف جازا وجوزا والفتحة
فان المقدم المنان في هذا الكلام ان التا وكذا في قوله
فان كونه نفسا لا يخرج الا في جرح فاقدم كونه بفتح
مجرور خزانة لا والجزء ان يكون كالماء فيضربا لا يخرق
لا يخرج ابوه ان يابا بونه قائم فان ابوه موصوف
مسند إليه فانه من قولنا يفتن كونه

فان قوله لا شئ المنصوب في باب المنان في العلم انما بعده
والمعطوف عليه المنصوب اسم شئ والموصوف
بجمله او ظرفا في باب الا والانه فقط عصام
تقديره ان شئ المشبه المنصوب في المنان في

تقديره ان شئ المشبه المنصوب في المنان في

ولا يخفى عليك انه يكفي تقدير العنفة والاحاجة لا تقدير مطلق يثري اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشتر يقول
وحكمه لا تقدير بل اشار الى ما بين محضه في صفة الجنس من انه ليس بمعنى في وجود الصفة بل في حكمه وهو شئ
للجنس ولكن ان تيقن صفة الجنس على ظاهرها فان المتن في غلام رجل فربما في في جنس غلامه الرجل فالت
قلت انظر ان رجلا قد تقرر عقصام

إدخاله من الفسحة

مفرد غیر مضاف و لامشبهه به مع وجود اولین بنی مشتملا

على علامة نفسه ليضمنه مغنى من الاستقرائية لكونه جواباً
عن الفتن: أو الملق أو الملاءم للثبوتية وللمعجزة

لہلہ منہ شے خولا جل و لا غلامی کنک و لا مسکما بکسر الماء

بلا تنوي عند الجهر ولو كان المنذ اليه بعد لا
لأنها لا تكون في مكان فمضى مشيئة تفرغ الكتمان

مفصولا عن النكرة او موصوفة او موصوفة متصلة وان كان كل منهما

مفرداً ان للوصل رفع وكرر وجوباً ليطابق السؤال والمراد

بالتكرار النوعي لا الشكلي فنجعل ست صوراً بدو

في المفصولين اثنان في المعرفة وترك نحو قضية ولا اياها

عن ابي اذعرف ما تقدم ذكره فله اي المسند اليه بعد في

مثل ما عليك اي لايئاس عليك المراد فيما وجد الجز كما ان حذف

الجنس مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الجفاف وفي مثل الاحوال

ولا قوة الا فيما عطف مع تكرير الاكثر من مفردتين متصلتين

وجو فخرها على الأصل المذكور عطف مفرد وجملة بتقدير

جمله اول - واصلت في عطف على لفظ الاول من
الاعاد من قوله عطف على محله ولا ان في قوله فاعاد

لا عرابه ورفعه عطف على محله ولا زاد فيه ما قد دفعها بالا
له طالع السهمال ورفعه الاول عبار ان العنق

يُطْفِئُ السَّوْلَ وَنَحْنُ الْوَلِيُّ يَدْبَعُ بِي

العامل للتشويق ولا يعبر لهم عن الملاحظة على لانا نيرها علمها

کتاب فی علم التوحید

واجاز ابو العباس وابن ابي عمير
فعلنا فعلنا فعلنا

لا في الموضع الذي
تتم المرحلة الداخلة على الفعل لقد برز

اخذها ان تكون منصوب بـ

اوادخلت على
الانبياء مرصبا اي لارجب
مخافة الدعاء نحو لاسلام في

وخلصت على اسمه بجمع
الاستولان الالتقاء وبالضغ
السلامة سلا ما اول
المواضع

والا بكن السوء
والاصل امره في مكانه قبله
والا بكن السوء
والاصل امره في مكانه قبله

اصحابك على الفعل لم يجب فلا صدق و

لا تها إذا دخلت
كان ماضيا غير عا و نحو قوله
كان ماضيا ان يكون الابعث غير معا

کال
علاصیح و ثانیہ ما ان تداخل علی العبد
ووطا حدھا ان تداخل علی العبد

لا تقف على الطاعة

الاربعون لناعن المعاني

الابن يفتي الله والاربعون
من اعيان مشقة الدنيا ما عليه
رحمته عليه

فيها الابانة عندك روي

لَقَدْ شَهِدَ الْإِبْرَاهِيمُ وَأَمَّا قَوْلُهُ جَبْرِيًّا بَابُ

اجتازه بالادب والعلم والدين وقد ملك
جسمك بعد العلم والدين والادب

حين لا حين فالأول
الانقطاع ما بعد العلم المجزوء وغير كقولهم
عليهم ولا الفضائل

عبد المصطفیٰ بن عبد السلام

المقصود
وهو
الطبيب

خلق

وذكر في بعض النسخ الى استيفاء جميع النسخ المذكورة

والله اعلم بالصواب

أما البناء فليس تاجاً بل الأول كذا القف في البناء
 الذي خلفه لأن كذا في الخط في الحقيقة هو القف
 لا القف في خط الخط لا بالشر وأما أنت فكونوا
 التي هي سبب البناء وسعداً لله

في نصيب كذا في نصيب
 نصيب كذا

لا المنفعة
 التي يحصل بسببها
 وذهب ابن وهبان إلى أن لا
 أو مشاعرا عليهم لم يجز دفع
 أو مشاعرا عليهم لم يجز دفع
 أو مشاعرا عليهم لم يجز دفع
 أو مشاعرا عليهم لم يجز دفع

يختلف الجار الداخل عليها إذ ينشئ بالجرم وتفيد الهمزة المذكورة
 المستفهام حقيقة نحو لا رجل في الدار والتمني نحو لا ما
 أشربه حين لا يرجي ماء والترض نحو لا تزل عني
 وفعت المبني فزاسم لا مفردا يليه حالان من ضمير سى لا في
 ويرفع حاله على محله البعيد وينصب على لفظه وحمله
 القرب نحو لا رجل ظرف نظري في الدار ولاي و
 يوجد احد الشرط فالاعراب رفعاً ونصباً لا زعم
 الاتحاد ويعطف على لفظه عائد إلى المبني أي بالنصب
 وحمله أي الرفع ولا يجوز البناء كان الفعل بالعاطف
 ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة إذ لو كان معرفة وجب
 الرفع لأن لا لا يعلمها وبعد التكرير لما علم حاله من نحو لا
 ولا في والبواقي من التابع أي غير النعت والمعطوف
 كتابع المنادى فينبئ البديل إذا كان مفرداً وكذا
 التأكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطفاً لبيان
 وجاز لا إخلاله بلافصل بينهما ولو فصل نحو لا في الدار
 لك لم يحز اثبات الألف وكذا لا إخلالي لـ لا في لا يجوز
 لا أخا فيها وكذا لا إخلالي فيها للتشبيه بالضاف شاركت

الاو في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء على الال
 نحو لا يخرج لها ولا غلامين لها **خبرها ولا** المشبهتين
 ليس المستند الى اسم يخرج يضرب في ما زيد يضرب ابو
 لا يدلان في **نعم** بهم وبطل علمها بتقدمه اي الجزع على
 اسمها وزياده ان تابعد ما لضعف علمها وانتقاض
 النفي بالافلا تبقى العدة في مشابهة ليس ولو عطف
 على خبرها بوجوب كبر الحليم اي عطف بفيد لايجاب
 وهو بل ولكن رفع المعطوف جملا على محل الخبر وعلى انه
 خبر مبتدأ محذوف لا ينصب لانتقاض النفي ولا اي وان
 لم يعطف بوجوب بل بغيره نصب جملا على لفظه او جر
 على توهم تقدير الباء في الجزع ويجوز الرفع ايضا بتقدير
 المبتدأ فقط **الخبر ورواة** موقوف او مبتدأ ما بعده
 او محذوف او خبر المضاف اليه في الماصطلاح المشهور
 ما لفظه نسب اليه اي مدلوله باخبار المقدرا حزانة المفظ
 والمتضمن المؤثر في العمل احتزانة المفعول له وفي
 ونحوها في ظرف ولا يصال وضمها الجان الاول ان
 المحذورات كاختيراتها تمل الاصيل مدخول الحرف لجان الاصيل

ثم علم ان هذا الجليل ليس بوجه
 هذا المذكور مضافا حقيقة باعتبار المعنى
 فقبلهم الام لا يفسر بين المضاف والمضاف
 اليه بل تقدير جابر بان الام هي المضاف
 وهذا الظاهر في تأكيد تلك المقدرة
 في ما يتبعه من غير وجه في الرفع الاول
 للمعنى انظر فان الفضل بين المضاف
 اليه فلا فصل قبلهم ما هو هذه الاضافة
 على الفضل بين المضاف والمضاف
 المحقة فكذلك وروى سائر الاضافة
 باللام جابر بانهم قدسوا انفسهم المضاف
 المحب بالاسم غير كثر في حاشية وفي المعنى
 المنفية بالا لرفع مع كسر المضاف اليه
 المضافين لفظا حتى يميز المضاف عن كسر
 كانه ليس بمضاف نفسه وعدم كسر
 وان قيل على تقدير هذا الغرض انهم لا يميز
 فلا هذه المعاملة المنفية المضاف الا لتكثرة
 يقولون الابار قبل ماله كذا ولا على شخص
 نعم كذا - **سبح** روي في قوله
 وانما جيب اللفظ فلا يمتنع ان زيد في قوله
 بنوع مضاف الى ان المضاف اليه المفعول
 بواسطه حرف الجس **سبح** روي
 وما ذكر في كتابه اصطلاحه

المرفوع
 لا انما
 ارجو

بتركه وأسا في المشهور، ولما انتفى القيدان في الخبرين ^{أو كليهما} والذم مع
 الحول تركه، ولما انتفى أحدهما فقط في التلقين مع عدم صحة الحول ^{وهو الاضالة}
 ذكر إجماعنا على وجوب إشعارنا بالحول بتركها عن المنعوبة بأن أخرجنا
 عن تقريرهما وأدخلنا في ^{نفسهما} بان أرجعنا ضميرهما على طريق
 الاستخدام إلى ما يطلق عليه اسم الأضافة، أما بطريق عموم
 الجواز على ما يفهم من كلام الشرف، أو بطريق عموم المشترك
 على رأي بناء الشيف لكثرة الاطلاق والأفراد بالتقريب ^{وهو الجواز}
 وصيغة الجمع، أما بالنظر إلى أفراد المذكور وإلى التقدير ^{وهو الاضالة}
 حواله، واكتفاء إيجازنا من شرطها إلى ^{وهو الاضالة} الأضافة، فطلبنا
 كون المضاف مجازا باعتبار الأول، ولأنه تقدم الشيء
 على شرطه بالتشوين ولو كان التشوين مقدرا لبعنه أنه لو كان
 فيه تشوين لحذف لاجل الأضافة نحوكم رجل وحواجبت الله ^{شأنه}
 وما عطف على تشوين يقوم مقامه أي التشوين وهو الجواز
 التشنية والجمع به أي بسبب الأضافة متعلق بكونه في
 اللام لا يضاف لأنهما سابقا ^{أيضا} على الأضافة في التلقين والذم
 سبقه في الوجود أيضا فلم يوجد الجواز بالأضافة وبشي
 أن يزيدا ومحمول على ما جازع منع أنه لا يفيد في ذلك الجواز ^{أيضا}

يعني البعض أفراد تعريف التلقين ونحو
 صلبها الصواب قالوا الأضافة على ضربين متق
 ولفظية ولعقوبية كذا وكلفلت كذا فظهر أن
 الأضافة حقيقة في المعنوية واللفظية فيكون
 المشرك المحرر
 وقد عرفت في المضاف هذا الثاني إذا أم
 اللبس بقوله نعم وأقام القلق وأتت الأربعة
 رضى
 وينبغي أن يزيدا ومحمول على ما جازع منع
 القول فأنه جازع مع عدم الشرط أن لا يجد في
 غيركون بسبب الأضافة والواجز على مثل
 الوجه كما يجب ولا يتصور هذا القيد في معيد
 المحمل عليه أن لا يجد فيه ولا جازع لعدم الجواز
 بدور الشرط لأن نعم الناشئ المحمل
 كالفرد في مثل
 الوجه اسود وجهه

صار بك على قول الحسن الوجه لأن يومها يقوم غير التوحيين أيضا
 لما فرض وقد التوحيين في الميسرة وغير المنفعة مع مناسبتها للتوحيين
 لكونه عطائته التوحيين ولا يمكن فهمها بشا على أن فرض الحال جاش
 فما المانع من فرضه في ذى اللام اللهم إلا أن يتم التوحيين ويجف
 الفرض بالوقوع في التوحيين والأوجه حذفها والشرط لا يكفي في
 وجود الشرط بل لابد من اللفظ وهو من اختصاصه فائدة وأما
 في اضافته نحو الغلام فلما نقص وهي أي ما يطلق عليه لفظ الألف
 لفظية قدمها لتقديم اللفظ على المعنى بالنسبة إلى التسليم
 المقصود من الكلام وإن الحاجب نظر إلى تقدم المعنى بالنسبة
 إلى المتكلم المحدد له ظاهرا وشرقا ومقصوديته بالذات
 لو كان المضاف صفة اسم قال ومفعول أو صفة شبهة
 فخرج نحو غلام زيد مضافة إلى مفعولها فخرج نحو كريم البلد
 خالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه
 الإضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الإضافة
 ولذا قيل أنها في تقدير الانفصال وأما التخفيف في
 نحو صارب زيد أو رجل فاصل قبل الإضافة بالمعولية و
 التخفيف حذف التوحيين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله

والموسى

في قول الحسن لا تنوع ما يقع التوحيين التوحيين
 والمقابلة والعوض وغيرها تخصص لوقوع
 في الفرض بالوقوع يعني أن التوحيين تقع في
 بعض الكميات كعدد وثبت ويثبت وفي
 بعض باللفظ في كميات وجوار وسلا
 وادعاء ولو نوعيا وأما في اللام فلا يقع
 فيه التوحيين نوعيا نوعا محرم
 كما يستدل بقوله في يدوم جوار الإضافة إذا كان
 المضاف بالتوحيين لا يساوي كان بسبب
 الإضافة أي باللام فقال الشرط إلى

لا يارس هذا شرط
 على أن يقال في
 المضاف لا يارس
 تعالى الآية

ويجوز باللام بركنوا حذف

ونائبه والضمير في نحو الحسن الوجه واللام حذف منه خرجا
 ووصفا والاسنار حكيت فيوصف النكرة بها اي بالصفة
 المضافة اليها ولومرفه لعدم التثنية وتصح نحو
 الضارب زيد وكذا نحو الضاربون زيد حصول التحقير
 بحذف النون دون الضارب فيجوز لم يتبع المفرد المرفوع باللام
 المضاف لعدم التحقير اذ سقوط التنوين باللام السابق
 الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك قبل علم
 على ضاربك الذي حذف تنوينه لان اتصال الضمير باللام
 اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال فاشترك في حذف
 التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب
 زيد مع ضارب زيد مع ضاربك فيه انه وجود الشيء
 بلا شرط نقص وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين
 فلما انصرف حذف التنوين وانقل الضمير لانقضاء المانع
 ثم جعل الضاربك عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لابد
 في اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير
 الانفصال فكالم بوجود ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب
 اياك وايضا لما الحاجة الى الحل فيجوز ان يقال

واما النسبة المذكورة فهي اولى حاجتنا اليها
 فانما هي اللفظية وانما اسم الفاعل والمفعول
 فعلهما في موضع سبب جازم مطلقا سواء كانا
 بعين الماضية او بعين الحال لا لاختلاف المضاف
 لاحد الارضين بل لثبوتها في كل زمان ومكان
 مثال الاستمرار نحو زيد ضارب بطيخه ومعلوم وجه
 ومؤثر بحد ذاته وذلك لان المرفوع بالاعمال
 في عمل التثنية اختصارا من المرفوع بالاعمال
 فانما هي اللفظية سبب كونها جازمة في المعنى
 فانما هي اللفظية في اللفظ والاضافة اليه
 ما كانا في اللفظية مضافا الى المعنى
 المضاف اليه في اللفظية مضافا الى المعنى
 كانا في اللفظية مضافا الى المعنى
 وكذلك في غير التثنية في اللفظية
 داره غير ذلك لان اللفظية في اللفظية
 اذ لا يصح فيه الجمع انتظام اللفظية في اللفظية
 بالاضافة اليه في اللفظية في اللفظية
 لفق شبهة باللفظية لثبات اللفظية في اللفظية
 والجار والموحور مطلقا لانه اللفظية في اللفظية
 الفعلية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 ان يكون اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 المطلق لانه ليس بالضمير في اللفظية في اللفظية
 والمفعول في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 الفعلية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 مثلهما في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 الشرط لهما الا ان كانا في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 والاطلاق في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
 اذ في المضارع الصالح لهذه المعاني في اللفظية في اللفظية
 فانما هي اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية

فلا يجوز
 سلتار
 فلا

يلزم

بك

ج اصل الضاربك الضارب يا قالك وايضا الخاء والجرين
 لا يكتفي في الحذف ولا فجاز الضارب زيد وقبل ضمير نحو الضارب
 الضارب يا قالك منصوب ^{على انه مفعول} فورد عليه حذف النون
 في الضاربك والضاربك واجيب بان النون
 بمنزلة النون يوزن بانفصال ما بعده عما قبل فلا يلحق
 المتصل المؤذن بالانفصال فيه انه منقوص نحو مستفتونك
 وحالة انه ليس بمنزلة النون من كل وجه لا ترى انه تجتمع
 مع اللام وينسب في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف
 والنون محذوف لاجل الانفصال والاضافة معا كما في نحو
 دونك وكلمة وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم
 زيادة المعنى بالاضافة وجود شرط العمل ونحو ضاربك
 وضاربك مجزأ ومحاي باللام مضاف والنون محذوف
 لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم
 التحفيف بل هو مثل الضارب زيد فندبر او ذا اللام نحو
 الضارب الرجل جلا على الحسن الوجه لا شتر كما في كونه
 المضاف صفة والمضاف الی جنسا معرفتين باللام ومضاف
 اليها في ذي اللام نحو الضارب ذي اللام انه في حكم ذي اللام

وانما شرط الانفصال لانه لو كان يلزم ان يكون مفعولا
 وفعلا وكل من الالف واللام في العاقل فيكون
 مفعولا في صورة الانفصال
 كما في ضاربك
 علم

وكذا المضاف إلى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه والأيام لم
 يكن المضاف صفة مضافة إلى المفعول به لا يكون صفة نحو غلام
 زيد أو يكون صفة غير مضافة إلى المفعول به نحو مضارع مصر وخالف
 التعليل في الاضافة معنوية مفيدة شيئا في لفظه واء اللفظ
 فقط وشرطها أي الاضافة المعنوية تشكيل المقادير لئلا يلزم
 تحصيل الحاصل والحال فإن كان ذو اللام حذف لانه وإن كان
 علما نوبان يجعل واحدا من يستعمله كذا الاسم نحو زيد تاج
 من زيدكم وإن كان مضمرا أو مبالا أيضا لا تعذر التشكيل و
 تفيد المعنوية تقريبية في المضاف بالمضاف إليه المعرفة لأن
 وضع الموصوفية المضاف فيها مكنت وفيها المعرفة دون النكرة
 ثم يستعمل في الاستغراق وغيره كاللأم بعينه مثلا إذا قيل
 جاني غلام لزيد فعناه غلام مخصوص بزيد ومنسوب
 إليه غير إشارة وعمله يكون نكرة وإذا قيل جاني غلام
 زيد فعناه ذلك مع كونه مشارا إليه وهو ليس بكنية بين
 مخاطبك أما يكون أكبر شيئا أو غلاما إذا وشرها أو معلوم
 مخاطبك دون غيره فيكون معرفة بهذا الأصل وضمها ثم يستعمل
 بدو اشتراك وعمله كالأول فيكون كالنكرة كقول ولقد امر علي

وهذا الوجه يقال لطلب الأداة مع حصول الأداة
 لا يابح الأداة والتقدير في فعل الشيع فلا
 يتصور في الموضع

كما في الأداة أصل الوجود في ثم يستعمل
 بلا اشتراك في المعنى

وإنما يقال في الاضافة إلى الموصوفية
 ذات دون أخرى أو ظرفية الوجود ليس الأداة
 موصوفة هذه اللفظة وكذا في الأداة زيد لا
 تنفي عن ذاتها

اللين

في المضاف إلى المفعول به

الشيء
فمنه ثلث اللفظي

فانه ان كان اللفظ مع التعريف والثابت
وان باللفظ في نفسه اطلاق وان باللفظ واللفظ
معناه ما قلنا لفظه والام حرف مستعمل

الشيء يستثنى الاشمل وعبر بشبهه بالحقول في شتم وسوي
هكذا فيما عندنا من النسخ والظلال وبما لكونه استثناء
عن ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثل مرء بالم شتمه في لفظه
الاستثناء ظرف للمفهوم المستعمل اي لا يفيد الاضافة للمعنونة
تعريف مثل المدة عدم اشتهاكل منها بما لثة المضاف اليه
في شيء من الاستثناء او بغيره له فاذا اشتمه يعرف
تقيل في وجه اللفظ لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف
للمعهد كما سبق فلا يفسد التوغل كيف وهو خلق الله
ومعذوره ومعلومه اكثر باسما من اعادة التعريف
بالافتقار وقيل لكونه في تابل الخائل والمغاير فيكون
الاستثناء منقطعاً فيه انه يحد شبه التعريف بالاشتهار لا
ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن تأويله بالصفة
ويمكن ان يقال بالاشتهار دليل العهد يكون الاضافة
على اصله فيتعرف من كل وجه وبعدده ينهدم العهد
فيكون معرفة اصلاً ونكرة استعمالاً فيجوز ان يعامل
معاملتهما في تالان لا نهضام والسند سبق وان
يتوقف على وجود معاملة الموقفة بالاستهارة كما وجد في ذي

قال ابو حنيفة مشكلة فيكون وما في معناه انما
لم يعرف لكونه باسم الفاعل مضاف الى مفعوله
اي كالتكلم فيك ومغايرتك فان قيل غير شبة
مطلق واخاذا اسم الفاعل ان يكون الفظية اذا
اروت الحارة الاستقبال والاشتهار في الحلق
ان يكون الفظية لان الاطلاق لا يفيد الاستهارة

وهي مبدئية وغير متغيرة

يعني ان العهد يكون اما اطلاقاً او معلوماً
وهو غير متغير وانما يوجد في تالان لا نهضام

وجان غارة توجب تقدير الكلام في كل
جمله الاختصاص بوجه آخر

بالتكلف البعيدة في محو كل رجل وشكل الازاك فيه ان التقدير
غير النظم اذ لازم الاول صحة القبرح والمثاليه عدمها ولذا
لم يمتن الظروف المعوية والمفعول لم ولو اريد به النظم كما
ذهب اليه عبد القاهر ومن بعده واعتدروا عدم البناء اما
بان النظم يجوز البناء موجب لخلفه في اي واما بان
الاضافه تمنع البناء في الاعم الاغلب بان المضاف اليه بمنزلة
الشيء المنه لا يحتاج البناء وحده ضعيف لا تنقض نحو غلام
رجل الصحة القبرح ولو منع اللزوم ما ملزم بيان في آخر
لا خلاف حكمه فالوجه عندي صحة اللزومين وان التفسير
بعناه وان المراد بصحة القبرح بحسب الوضع فلا يقتضيه
في الاستعمال فيحكم على كل رجل واذا بان به في القبرح لحرف
بحسب الوضع وعلى نحو اني ومنه بانه لا يقتضي فيه حفظ القاعدة
واستدلالا لا اثر واعلم ان ابي الحاجه قد بيّن تقدير لحرف
ثم الفائدة واخر الشرط نظر الى ان الكلام في الجواهرات فيناسب
المبادء الى سبيل الحاد الحقيقة وان المقصود اهتم بالذكو
عكس المص نظر الى الوجود ولا الى المقتضى الاعم الا نفع ثانيا
وهو فائدة التوفيق والتخصيص واما تقدير لحرف الجسار

او صحة التقدير في لزوم التقدير وعدم لزوم النظم

الآتية ان الظروف لا لزوم لا يمتنع عدم
صحة القبرح والاستعمال في

بلع

انما هو جازا فاعلم انما كان معنى العكس هو
 اضافة الموصوف الى ما يستلزمه ان كان
 الفاضل العصام كان المعنى والاضافى ليس
 باضافة الموصوف الى الصفة ولا الظاهر الكثرة
 ان هذا البيان ما يقع فيه عدم اضافة الموصوف
 الى الصفة فيثبت عليه التناقض فيقول العكس
 الغير عام له بل هو للظن لا يقول العكس
 فتدري والتفكر وتوحي تحقيق ان الصفة
 التي هي اضافة الموصوف الى الصفة
 تصوري لا وجود لها في الخارج والتناقض بالعكس
 العكس المستعمل في العكس في الانا نص
 وقوي لا تصوري كالعكس في الانا نص
 واما وقوع التناقض ومثاقفة فظلم
 هكذا وجدت معنى اتوى

ان ثمة كلام موصوف في المقصود ما يضاف
 على قوله تعالى انك على المعنيين فانه لا يضاف
 يكون ذلك الضعيف ثم دفع بقوله انك على المعنيين
 تبيح ان ذلك لا يقع منهم المتعني كذا احسن
 لما اوجع وما يضاف صفة الموصوف كونه ذلك
 لاختياره تريبا وجواز رفعه يقول وبالعكس
 وفي اختيار الاصل لطافة ان التكميل في
 ايضا

فلا يضاف معنى التخصيص بل يضاف للمترادف وبالبطلان حق ولا يضاف
 صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابس العكس الذي
 هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس هو الموصوف
 المذكور والعكس تصوري والني في قوي فلا تناقض ولا
 مع ابفاء المعنى المتباد بالتزكيب الوضوي بحاله لان لكل
 من حيثى التركيب الوضوي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما
 مقام الآخر خلافا للكو فيبين غير تريب الكافية برفقيا وكلا
 واحتراسا يكون الثانية كالحشو وهذا اولي بالرجابة
 من تقديم الهم بالثاني الذي رعاها ابن الحاجب ولا يضاف
 الشئ الى مثله في العموم والخصوص مترادفين او متباينين
 لعدم الفائدة واوالب نحو اطلاق ثياب بالاضافة في ثياب
 اطلاق بالوصف بانه حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم
 فالبتس فاضيف للبيان لان حيث انه موصوفه مسجد
 الجامع في المسجد الجامع بالوصف بان تعديره مسجد
 الوقت الجامع وقس قسمة في المتدين كونهما اسمين
 لواحد بان يرد بالاول الملوك والثاني في اللفظ او بان
 ينكر لا وانفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي مثل

انما هو جازا فاعلم انما كان معنى العكس هو
 اضافة الموصوف الى ما يستلزمه ان كان
 الفاضل العصام كان المعنى والاضافى ليس
 باضافة الموصوف الى الصفة ولا الظاهر الكثرة

ان ثمة كلام موصوف في المقصود ما يضاف
 على قوله تعالى انك على المعنيين فانه لا يضاف
 يكون ذلك الضعيف ثم دفع بقوله انك على المعنيين

ويرجع ما حصل ومن غير الغالبية بقره بعضهم فلا تفتح عليهم اي فلا
 خوف شيء فيما عداها يعني على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله
 تعالى وكلا ضربا كالماتى ^{عليه السلام} والمضاف ويرد في المضاف اليه اعرابه
 اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقره بعضهم وادته يريد
 الاخره بالجر عند عدم اللبس طرف يحذف فان اليبس
 فلا يحذفان في المسعة ويجذف مجموعهما اي المضاف
 والمضاف اليه كما يقال منه في نسخة اي مقدار مسافة
 في سجين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس في اخر
 حرف علة واللحق به يعني ما في اخر حرف علة سكنت
 ما قبلها باضافته الياء ^{في قوله} وغيره ^{في قوله} المشكوك ^{في قوله} وبني ^{في قوله} اي ^{في قوله} الباء
مفتوحة او ساكنة ويثبت الالف ان كانت في اخر لفظ
الياء وقبيلة هذيل تقلب الف يا وتدغم الف التثنية و
فيثرتها وتدغم الياء والواو بعد قلها يا فراها اي في ياء المشكوك
ولا يسكن للساكنين خوفا في وساكن مسيلحة و
مصطفى في الاسم السابع اذا بحث فيه فلا يدخل في الحد فعل
وحرف مؤكد ان وجملة لا تحل لها من الاعراب تأكيد او عطف
او بدل او بيان والخ لا تحل في حكم الاسم ولكن في بحث يعرف

واجت ان يقول اذا كان المضاف والمضاف اليه
 في حكم الهم فالسابع في السبع في السبع في السبع
 هي السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 المسوق هو السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 كذا قال القسام الفاضل في السبع في السبع في السبع في السبع
 هي السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 المبحث هي السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 المتبعة والاضطرار في السبع في السبع في السبع في السبع
 عرف ما سبق في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 ولا بأس كونه في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع

بمساواة والاقرب ان يقال ان حافية استطراد في جاز او كثر
للفائدة ما لفظ تبع سابق في الرتبة في الاعراب ومعه التبع
انما هو في النوع مع كونه اللاحق لاجل المتابع لا وقوعه
بعده فلا يرد محولا من اللاحق للتعقيد ولا حولا للمداخله كما ورد
على ابن الحاجب ومثلما نخل عبارة كافية على وجوه من الخلل
ذكر الجميع وكل اللين للافراد والتعريف للماهية وثاني غير ذلك
لثالث فصاعد الى ما قبل وما عاين سابقه المحتاج الى هذا
المضاف او ارادة النوع وعدم المنع ^{هذا قوله في المتن} غير محال ولا يتقدم المتابع
الا لعطف بحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة
الذي استلزم وهو ان المتابع نفت لودك على ما في ثاب
في اي المتبع المذكور التزم ابرء عليه البدل والعطف
في مثل عجينة زيد علمه او علمه والتاكيد في محو جاز في
القوم كلهم واجمعون للمدالة على التمول وزيادة مطلقا
لدفوعه كما قبل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل كاست
تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
فاسد اذ ليس لغير العطف في التوابع مع متبوعاتها ايستة خصوص
ولذا قد يجوز في نابع ان يكون نعتا وبدلا وبيان نظر للاختلاف

في ما يشكك في شكل الاستطراد ورد في قوله جاز
في قوله اعراضا بها ما لا يفي بوليس يا عراب
اعراضا بالمجمع لانه لا يرد في جميع الاعراض
والنوع هو الاعراض لا باعتبار سابقه وشكلها في
حسب سابقا فان المتبع في التوابع لا انما هو في
في التوابع وانما يعطى فيهم منه لفظ احكامه في
في بعض

قد يكون ناشد متابعه انك سأل او فزاد في تعظيم
يد في الاعراض المتبع وان لم يكن كذلك الا ان في بعض

ومما يعنى في حقوق الواو بين التبع والتعقب
في كيد القبول كما قيل في قوله تعالى وما احصوا
الاولى كتاب معلوم فلا يحتاج الى استظهار

المعنى وأن اتخذ اللفظ والهنية التركيبية وكذا الاحتراز عن
 الخلق كما قبل أيضا لوجهها يذكر المتابع فالوجه على ما ذكره الرضي
 أن يقول لودل على ذات ومعنى غير الشمولية فهو لو أراد بالذات
 التسمية أو جعل على صلة بالذات وصلته الدلالة المحدوفة
 وما عداها فمعنى مخصوصا بالذات المتبوع لاستقام لكنه
 خلاف المتبادر وبتبعه أي تبع الدلالة على ما فيه متبوع في
 التعريف والتكثير والافراد والتشبيه وللمع والتكثير والتأنيث
 ولا وجه الاستثناء ما يستوي فيه المذكور والمؤنث لا شراك
 بينهما فالشعبية حاصلة وحذف لأغراب حذرنا عن التكرار و
 ذكر الواو في الجمع لا رادة النوع من الجانبين ولو أراد بكل الافراد
 منها المذكور والآلة الاثنين وقدم الشيعية على الفاذة لفظ
 اللفظ على المعنى والابحار على أن ذكر الفاذة استطراد
 لانه وفليفة المعنى لم تراهنا لم تذكر في غير النقط حتى لا تذكر
 في مثل هذا المحقق فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان
 دلالة النقط السببية على معنى في المتبوع الدالية مثلا اذ اقيم
 جاء رجل حسن غلامه حسن وآباء التقيمين على حسن وجود
 في علامه وبالاتزام على كون الحق بحيث حسن غلامه لم يرضها

وانما جميع صفاتها انما هي لوجه الاعراب
 على ما قبل على حال التعلق والتأنيث والاضمحلال
 الموصوف مع ان كل واحد من هذه الصفات
 لا يختلف احكامها

المحقق كما رغبنا ان الحاجب فرد وتبع الدال على معني في متعلق
 المستوعب اياه في الاولين اي التبريز والتكبير وكما الفعل
 المستند الى الظاهر الباق مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون
 فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب ثانياة او غير حقيقي او
 منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه
 مجبلا القد في غير موازنة ومثلية له تحت اذا خرج غير
 الموازنة بالتكثير مثلا او لم يكن مشتقا فيجوز المطابقة
 في الجمع في غير ضعف نحو مرت برجل مفرد طمانه واسود
 انصاره واشاعره اعوانه فظهر المثل في الاطلاق ووجب
 ان يزداد بعد الباق ان موازنا له والا فالجهان ويخصص
 النعت مستوعدا في فعل استراكة في التكرار نحو رجل عالم
 او بوضوح نحو زيد القارظ ويا في المجرة الشا خوالده الكريم
 والمجرة الزم خواله الشيطان الرجيم والمجرة التي لم يدر قوله تعالى
 الرهين اثنين وليس مراده لظفره فبدعي للترجم نحو زيد
 الفقير للكشف كالجسم الطويل العين ولما توقع كثر من النسخة
 الشائعة في النعت دقة لقوله والمنسوب كتميمي وذو اي
 لفظه نعت بالحق مطلقا اي في جميع المسميات الا اذ وضعها
 لانه قد يكون جارا

فان قيل الفعل قد يقع نعتا لفظا والفعل شيئا فاما
 التسمية فليست وليست في التسمية بالالفظة فقط
 او في اللفظ فقط فاعلم ان على الفعل فقط

وتذكروا الوصف التوكيد لا الشارة الى ان الفاعل
 ليس هو قوله تعالى
 وتذكروا الوصف التوكيد لا الشارة الى ان الفاعل
 ليس هو قوله تعالى

سواء كان مجازيا او حقيقيا

يريد به اسم مائة غيره كانه فانه بوصف به العلم والمضاف اليه الضمير والكم المضاف اليه فان اكملنا لانه في هذا الموضع مستقل
 استعمال المشار اليه ليتبع زيدا هذا ونحو القياس كل وجد وصق فانه بوصف بها المعرفة والنعك اذا اضيف اللفظ موصوف به فيه ولا
 يوصف بها اسم الجنس فتقول جاني الرجل كل الرجل وجن الرجل ورجل كل رجل ورجل جدر رجل الخ فانها مستعمل بالكمال
 في الشرح والزيادة فتقول جاني جد الدائم او جدتهم كذلك واصلا من غير الرجل ان جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد
 الرجل معناه انه غير حزين فيكون رجلا ومعنى حق الرجل غير باطل رجولية ونحو القياس وصف الجنس بنفسه المضاف الى الموصوف في
 الجودة او الى السوء فيقال جاءني رجل سوادا ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل من لونه لانه ابيض ومنه القياس على ما شق به

الرجل في الرجل
 المضاف الى الرجل
 قوله ويرفعون
 والتسليم جعل الموصوف بالعدد مقصورا
 على التام وانما كانت جمع في المصداق
 في الغالب اكم المفعول نحو رجل عدل ورجل
 ان شئت بالمصداق كالتسليم في الاوصاف
 وكان منشاها في شئ يعنى شئ نحو رجل
 اصل الوصف مجربا في المصداق فاني واصف
 اسدي شجاع ورجل جباري وليد فاني واصف
 اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل
 ورأيت اسدا اسدي كمالا وثالثا ووصف
 بما وضع من خاتم فضة ونحوه في رجل الشفي
 وجودة السيف في الدار ما مررت ببل المرو
 ورجل في ذلك وابلك وكانت شيئا وبل المرو
 فيكون في القرب الاول الا في المصداق في الاصل
 والاصل في التثنية ان يكون مفردا اما ان في الاصل
 فيستبدل واسا لان الاصل ان يكون مفردا ويكون
 جملة لانه بما يكون الفرض في الجملة المعنى
 عظام رجلا

للهالة علان مبرهة ومعنى فوا كما ناك الصفا المشتقة واللفظ
 اي لفظه نفت لشدة لملام الاولى للتحصيل الثانية
 للتشليل نحو مررت برجل في رجل اي كل مل في الرجولية واسم
 الجنس لللفظ هذا هو هذا الرجل قبل ان هذا يدل
 على ذات مبرهة والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة
 بنزله معنى في المبرهة فيدان هذا حاصل في غيره هذا خصوصا
 في نحو شيئا ومعلوم رجل ولم يقع ان يقع نفعا فالحق
 ما ذهب اليه لبعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نف
 لعلم نحو مررت برزيد هذا ومضاف الى علم نحو غلام زيد هذا
 ومضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا ومضاف الى مثل نحو
 غلام هذا قبل كونه بهذا في هذه المواضع بمعنى المشار
 اليه في انه بمعناه في جميع المواضع اذ شاع كونه نفعا لغير المذكور
 لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف او مساوئ
 فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عده معهما
 خاصا اي جالا كون كل من ابي الى اخر خاصا بما ذكره لا مطلقا وبو
 النكرة للمعرفة بالجملة لجزئية الانشائية لانها لا تقع وصف
 الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاني رجل اضر به اي معقولة في حقه
 اذا التزمه وانما في حكمه ان يتركب الكلام ليقصد به الموصوف كانه في

يعني المراء
 وضمير في المراء

نحوه في المراء

اخره

والمتضاف في مرتبة المتضاف اليه فلا يوصف الموصوف باللام وعند الميزة المتضاف انقص في المتضاف اليه فيوصف الموصوف باللام
بالمضاف الى الموصوف ومذهب الكنديين ان الاعرف العلم ثم المخصص ثم اليهم ثم ذو اللام وعندنا بيان كيان المخصص
ثم العلم ثم اسم المضاف ثم ذو اللام وقال المنالكي في الحكم ثم العلم في المسمى المشترك وضمير المضاف ثم ضمير المضاف
الغائب الذي لا يشترط مفسدة ثم اسم المضاف والمشاري ثم الموصول وذو الاداة المتضاف بحال المتضاف اليه فالسابع
الاضطر على مذهب ليس صفة بل يبدل او عطف بكون عظام الدنيا رحمة الله ع ع ع ع ع

اي تصف احد ضمني الغائب على ضمني الحكم والمخاطب
حل الوصف المانع على الوصف المانع لان الحكم
الاضطر على المانع لان ضمني الغائب يستلزم في
العقول وغيرها والكمية والمخاطب لان
الاضطر في العقل وهذا الوصف المانع لان
الوصف المانع محي للتميز او كما وعدها
سمعت كذا
هذا اظهره ووقع لورود الصفة المختصة نحو
الطريق الناطق مسكت
واما كون المسمى والمخاطب في هذا ولا الفاعل
فلان احتياجه الى لفظ يفتحه جعله مبتدأ
وضوح يدل وانما كان العلم اعرف من اسم المانع
لان مدلوله ذات معينة تخصصه عند الوصف
الذات معينة كما ان المستعمل بخلاف ذات
الذات معينة ان الوصف اذ ذات معينة كانت او
مدلوله عند الوصف اذ ذات معينة كانت او
المستعمل ان يقتصر به الاشارة للمستعملة
وانما كان الاشارة في الموضع باللام لانه
المخاطب يعرف مدلوله بالاسم الاشارة بالعين

افترى اي سخط لان يوشى بغيره بعباد راجع الى تلك النكوة
للتبسط المذكور ومقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس الاتية اي فيه والمفهم لا يقع صفة قبل لانه يدك
على الذات لا على قيام معنى بافيه ان ضمير الغائب قد يرجع
الى الذات علمية في الذات ان يقال حل على
اغوية طرد الباب والاولي ان يقال لانه اعرف المعارف
فلا يقع صفة لغوي لعدم الشرط ولا يفهم مثل ما يذكر
في قوله ولا موصوف قبل لان ضمير الحكم والمخاطب عرف
المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموصوف وحل على ضمير
الغائب والوصف المانع وغيره وضعف بهذا فلذا جوز
الكسائي والمحشوي موصوفية ضمير الغائب في مثل قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيبا للحكاية وذا
اي الموصوف اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف
اي يجب ان يكون الموصوف ازيد نورا من الصفة او مساويا
لها ولا يجوز ان يكون انقص من المسمى يلزم للمفعول مرتبة
على الاصل والمنقول غير سبويه والمجهول ان اعرفها المسمى
ثم الاعلام ثم اسم المضاف ثم الموصوف باللام والموصولات

فيه ما ساء وان و تعريف المضاف ساءا و تعريف المضاف اليه عند
 الجمهور و وصف باب هذا الى اسم الاشارة بدري اللام مثال نحو
 الذي و مثل المضاف اليه والي ذي اللام مع وجود الشرط المذكور
 لا يراه ولا يصور رفع الابهام بالجمهور وات المضاف اليه في اللام
 فقبل لانه كالاشارة من المستعير التول في الفقر فانه اذ
 التعريف شقوق بنحو الرجل صاحب الغرس فانه جائز بالانفاق
 وان اردب التبيين ورفع الابهام فمما جواز ان يكون المضاف
 اسم جنس كغلام فلما جازمرت بهذا الغلام فلم لا يجوز هذا
 غلام الرجل مع انها في المثال اكثر وجد الموصوف جوارا
 اذا علم خوفه لثقل ان اعمل سابقا اي دوعا وجب حذفه نسبيا
 فيما غلب عليه لاسمية كالفارس والمصابي الرجل وعطف
 عطفه نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير
 الواو والفاو ثم وصية لا ينكلف بيديا انكسر البعض واقفر
 على ما يفهم من قوله لومع حرف عاطفة فلا يرد الصفا الواردة
 مع الواو لزيادة المصروف كقوله ثقا وما اهلكنا من قرية الا بال
 كتاب معلوم على رأي وبطفت المعطوف ووقع المعطوف
 على المظهر نحو و بلا فاصل نحو مرت زيد ونحو والقيم من الجحش

مثل من مثل ان الفعل لا يقع على جين يوحى بل
 على المفعول بذكر الفعل زمان الوقوع والمفعول
 واحد فالفعل حقيقة بخلاف من مثل مثل اصبا
 فان لم يجر بجاء باعتبار الكون فان لم يفرغ هذا
 فاجعل الفعل مجازا باعتبار كماله شرع
 الحديث وفيه على هذا ويعطف المعطوف منه
 والجميع من المعطوف باو وامام والاولى ان لا ينسود
 بالاشبه بغير النسبة المروية او احد النسبتين
 ايجابا او الاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف فيهما
 في النسبة فمثلان في الفعل فمثل هذا المفعول في الجوز
 نوقد فيما وقعوا وهو على حال المنسود والوصول

كسب

من جهة الكسب
 ما على ان لا يفسد
 من جهة الكسب
 من جهة الكسب

وإذا كان اللفظ على وجهه
فإنه لا يجرى فيه جواز
الرجوع إلى الأصل
وإن كان اللفظ على وجهه
فإنه لا يجرى فيه جواز
الرجوع إلى الأصل

الجرور بأعادة الجار وملا بسا بالجار على الوجه الأول وهو
بكث وبزيد والمال بينك وبين زيد لأنه لما استند إلى اتصال
بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كشيء واحد فاستندت وجه العطف على بعض حرفي
الكلمة فلم يقع الفصل بل انزع إعادة الجار فلذا قدم المص
هذا الحكم على تأليه مخالف الكافية وهما ناحت وهوانة ليعلم
هذا جواز مردد في ذلك بلا إعادة الجار وهو مستحب بلا خلاف
الآن يقال عدم جواز معلوم تحت المتصل أو يفت
والضمين الجور بالقي عطف على الجور على أنه نائب الفاعل
لكن يلزم إعمال المسئلة الثانية ويمكن أن يجعل من عطف
اسمية على فعلية أي والضمين الجور في باب العطف
بإعادة الجار تابعاً أو متوابعاً فيكون أشمل وأجوز والمرفوع
بالجر عطفاً أو المرفوع مبتدأ والمتصل ملا بسا أو ملا بشي باب
العطف بفاصلة بينهما وبين المعطوف تأكيداً وبغيره وكو جلد
تلك الفاصلة بعد عما إى العاطفة نحو قوله تعالى ما أشركنا
ولا باباً وإنما للضرورة أي وقتها هذا هو الأول
عند البين ويجوزون على وجهين في فاصلة ولا ضرورة

أما احتياج الجار لفظاً فلهذا قوله تعالى
على الجور من الدين لعنه الله والضمين الجور
لفظه ووجهه على الوجهين لفظاً ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كشيء واحد فاستندت وجه العطف على بعض حرفي
الكلمة فلم يقع الفصل بل انزع إعادة الجار فلذا قدم المص
هذا الحكم على تأليه مخالف الكافية وهما ناحت وهوانة ليعلم
هذا جواز مردد في ذلك بلا إعادة الجار وهو مستحب بلا خلاف
الآن يقال عدم جواز معلوم تحت المتصل أو يفت
والضمين الجور بالقي عطف على الجور على أنه نائب الفاعل
لكن يلزم إعمال المسئلة الثانية ويمكن أن يجعل من عطف
اسمية على فعلية أي والضمين الجور في باب العطف
بإعادة الجار تابعاً أو متوابعاً فيكون أشمل وأجوز والمرفوع
بالجر عطفاً أو المرفوع مبتدأ والمتصل ملا بسا أو ملا بشي باب
العطف بفاصلة بينهما وبين المعطوف تأكيداً وبغيره وكو جلد
تلك الفاصلة بعد عما إى العاطفة نحو قوله تعالى ما أشركنا
ولا باباً وإنما للضرورة أي وقتها هذا هو الأول
عند البين ويجوزون على وجهين في فاصلة ولا ضرورة

عطف على الجور من الدين لعنه الله والضمين الجور
لفظه ووجهه على الوجهين لفظاً ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كشيء واحد فاستندت وجه العطف على بعض حرفي
الكلمة فلم يقع الفصل بل انزع إعادة الجار فلذا قدم المص
هذا الحكم على تأليه مخالف الكافية وهما ناحت وهوانة ليعلم
هذا جواز مردد في ذلك بلا إعادة الجار وهو مستحب بلا خلاف
الآن يقال عدم جواز معلوم تحت المتصل أو يفت
والضمين الجور بالقي عطف على الجور على أنه نائب الفاعل
لكن يلزم إعمال المسئلة الثانية ويمكن أن يجعل من عطف
اسمية على فعلية أي والضمين الجور في باب العطف
بإعادة الجار تابعاً أو متوابعاً فيكون أشمل وأجوز والمرفوع
بالجر عطفاً أو المرفوع مبتدأ والمتصل ملا بسا أو ملا بشي باب
العطف بفاصلة بينهما وبين المعطوف تأكيداً وبغيره وكو جلد
تلك الفاصلة بعد عما إى العاطفة نحو قوله تعالى ما أشركنا
ولا باباً وإنما للضرورة أي وقتها هذا هو الأول
عند البين ويجوزون على وجهين في فاصلة ولا ضرورة

عند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخفى قولهم كذا منفصل
 الا ان يقع فصل قالوا في وجه التفصيل الفاعل المنفصل
 كاجز من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
 فيا لك اكد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز
 العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
 عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك
 ولكن اذا وقع الفصل طال الاختصار
 انتهى وفيه نظرات اول فلان الفصل قد يقع بحرف واحد
 كما في الآية المتقدمة فالقول بمجصول القول
 به حتى يفنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
 الاختصار على ما ذكره استحسانه فكيف يعارض الواجب
 فضلا عن الوجوه واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل
 حرفا من التاكيد طال كما كان ما ذكر في التاكيد مما لا يفنى
 ان المص قد تم بحث العطف على عاملين لمشاركة ما بين
 في كونه بشرط شي وبإجازة فقالا ومعنى عاملين
 عطف على الجرو وواظروا بآية غير دفعا للفعل
 وجعل العطف في كلام غير بالمعنى اللغوي اعني الميل

وتكلف الشيخ الزبيدي ان يرد المعطوف وحكم المعطوف
 عليه انما هو ما قبله ان كان ما يقف عليه حكم المعطوف
 وانما هو المعطوف عليه ثم قالوا في ذلك وجه الاختصار
 انما ينظر الى حرف التاكيد وحده وان كان حرفا في حكم
 احصائه لا يثبت له يدور في انما كان حرفا في حكم
 لا ينظر الى ما قبله وانما كان التاكيد يقول ما ينظر
 الى ما قبل الا فائدة فيه كذا في انما كان المعطوف في حكم
 المعطوف عليه ان كان ما يقف عليه معناه في حكم
 والتمس الا فائدة في حكم

عطف على قوله
 اعني
 اعني

او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف باردا لا يدفع القسط
لأنه استقل تكلفه على كثره فيكون تعاقبه محذوف باردا
لوقدم المحذور عليه ما إلى المرفوع والمنصوب له لالة المحذور
عليه ما إلى على أحدهما حذف الضناق ولا يلزم العطف
على ثالث فيهما إلى في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو
الكل والمفروق جزؤه نحو في الدار زيد والمحذوف عمرو
جوانه لو ردد السماع وعدم جواز غيره على الأصل
من أن الحرف الواحد لا يقوى أن يقوم مقام عاسلين ولذا
منع لجوانه مطلقا بسبويه وبجمهور ولا وجه لجويز إلا
الأخفش مطلقا وهو أي المعطوف في حكمه أي المعطوف
عليه فيما يجوز ويمنع من الأحوال العارضة بالنظر إلى الغير
فقطا ومع نفسه إلا أن يختص سببه بأحدهما فيجوز
العروض به أيضا نحو ياريد وطا رث وعمرو وعبد الله
ويا عبد الله وزيد فإن سبب لزوم نحوه المنادي غير لازم
التعرف لغير لزوم اجتماع التثنية التعرف لولم يجوز مفقود
في المعطوف وبسبب بناء زيد كونه منادي مفقودا موصوفا
سواء في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح سازيد قائما
أو بقاء ولا ذهاب عمرو ولا بقاء ذهاب على أن يكون

وكان في ما كتبه الشيخ أبو جعفر في الأصل
أن كانا أصلا معنويين جارا فاقصلا المحذورين
وأنفصل بالابتداء ببارد موصوفا تقسيم المحذوفين
وأنفصل في غير ابتداء التقسيم فالمعطوف على المعطوف
ثم القيد أن كانا قد تفرقا على المعطوف على الظاهر
تقديم المعطوف كقولنا يوم الجمعة وأمسك ثم لم يمسك
زيد وأقولنا بولنا الألف في الخطابين وأن الخطابين
يقطع كذا في الشطر فيكون بينهما أحدهما أن يشتمل
شيء على جمل الشطر فيكون تحت أحدهما والآخران
كل الجملتين فيكون تحت أحدهما والآخران
كأن المعطوف وجبت يتوقف على المعطوف عليه
ويكون الشطر سببا فيه بغير حكم كونه سببا في المعطوف

خبر مقدم ما لم يعرفوا اذ لو نصب جرح عطف على قائم لكان خبر
 في زيد وهو منع لخطوه عن الضمير الواقع في الموقوف عليه المأثري
 بالاسم ما **واؤكد** لو يشتد اي يقرق المستمع عند السماع
 بان يدل من محال على ما دل عليه لنا كيد فيه يحصل التقدير ثم
 قد يكون ذلك هو الحق الاصل وقد جعل ذريعا الى دفع الجوز
 او السهو وعدم الشمول كما بين في التفسير فظهر عدم الا
 خصا بالمتن في الشمول والصفات الكاشفة
 وعطف البيان يقصد منه ما لا يضاف دور التقدير
 ولو لم يرد نحو نفخة واحدة واليهين اثنين وامس الدابر
 التقدير فيها الجوز المستور وهو ذا معنى قوله ان الطابع
 تقريها بالمتن دور المطابقة المعبرة في التأكيد
 ولا يرد عليه مثل اربعين وكلمة ما والصفات الكاشفة على ما لو لم
 اذ لا بد من الضمير في الجوز بالمطابقة واخراج الضمير
 من المؤكدة تحتم وهو اي التأكيد لفظي لو كرر الاول
 اي المتبع اما بعينه كرر زيد وبوزن مع افتاد هما في
 الحرف الاخر نحو حسن او في بوزن مع خوضرت انت
 وجوب التأكيد اللفظي في كل لفظ اسم وفعل وحرفا ومركبا

قد لا بد من جازم في الجوز في نفخة واحدة
 لا يدل من محال على ما دل عليه واحد بل انما على
 ما سبق في سائر المباحث

انما يتقيد الاصل بالتقدير اي لا يفسر
 بالضميرين وانما لا يرد عليه في قوله
 انما يتقيد الاصل بالتقدير اي لا يفسر
 بالضميرين وانما لا يرد عليه في قوله

وانما يتقيد اللفظ لا التقدير نفس اللفظ المستور
 وايضا كونه على اللفظ
 فانه لا يتقيد الا بلفظه
 كالتفسير

تقريها
 بالاسم

انما يتقيد

او كونه ما وجد

دفع هذا

ولما خرج هذه الالفاظ في التأكيد
 بقرين المسامحة ونسبها الى التأكيد
 هو انما لا يفسر في كلام العرب الا بلفظه
 طبع في القيد عن الخطا في كلام العرب

نفسه وعينه وهو بالضم
نفسه وعينه وهو بالضم
نفسه وعينه وهو بالضم

وهذا ايضا يظهر لطل في توقيف ان لما جئنا امكن للوليد
وهو اي التاكيد وتركه اخضر معنوي لو كان التاكيد
نفسه وعينه وهو ملا بسا باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والثاني والثالث والتشبيه
ولم يجمع لنفسه ونفسه ما وانضم ما وانضم
وكذا عينه الى آخره ويؤكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا او مستكناهما اي باحدهما لو كان ذلك ولا ينفصل
فخو ضربت انت نفسك اذ لو لا ذلك لا لبس بالفاعل
في المستكن وحمل عليه البارز طر والباب اما غير المرفوع
المتصل فلا يجزئ التاكيد ولا ينفصل لعدم اللبس نحو
ضربتك نفسك ومرت بك نفسك وكذا لا يجب
في غيرها ان اجمعين واخواته لا يستعمل لغير التاكيد
وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التاكيد لا مبتدأ فلا
لبس وكل وهو بالضام نحو كلمة وكلها وكلهم وكلهم
واجمع واكنع وابعع وابعع بالمعنى والجمع وكلهم يعني
بالصبي نحو اجمع وجمعوا وجمعين وجمع وكذا البواقي
والثلاثة الاخيرة لا تذكر بدو ولا يجمع لعدم ظهورها

ويقوم من مضاف اليه ان لا ينفك عن الاصل
 والثاني ان يكون مضافا الى ما قاله
 عطية على ان لم ينجح اليك ولعل نظرك
 المعلق على انك لم تغلق في الاول
 محض زيد وعملك انما يتجوز نسبة
 القيد لا زيد وادراجا على ان لا يرد
 ضيق وعطية بناء على ان المذكر يجب
 نوع الاعمال غير نسبة الفعل المتيقن
 عدم نسبة الافعال المتبع وخرج الاعمال
 عن ذات المتكلم وانما هي مضاف الى نسبة
 التي تحصل بعد معرفة ذات اي الاعمال النسبة
 فوصف المتكلم في غير هذا الوجه فاكيد
 وليس ما ذهب اليه بعيد الامتثال على الفكر
 ذلك لكونه في هذا الاشترط ظاهر التاكيد
 والمؤكد قويا وتكثير عندهم خلافا للبيان
 واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله
 كنت صبيبا مرضعا تحمله الزيفاء
 اكثفا

على معنى الجمعية ولا يقدم هذه الثلاثة على اجمع لواجب
 لانها ابتاع له وبذلك بكل واجمع ما يفرق اجزؤه حشا
 كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما حكما او محكوما
 من الشئ او غيره نحو اشترى البعده له اذ الحكمة والاشارة
 لا يفوران الا في جزاء فاذا لم يقع افتراقهم بمن في التاكيد
 اما فائدة في الشئ صفة لقوله ما يفرق وكلا وكلتا وهما له
 اي يقعان تاكيدا للشئ نحو جاني الرجلان كلاهما والمراد
 ولا يؤكد النسبة هما قبل اي كلا وكلتا فائدة لوجه التخصيص
 بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنى كلمة غير المعاف بالثبات
 البصريين والكوفيين جوزوا تاكيد النسبة بها اذا كان
 معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو
 رجال ودرهم بماء النفس والعين فالوجه ارجاع
 الضمير الى كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين
 واحدا لا شراكم انه اقضاء الاجزاء المفترقة وغير المتشبه
 وكذا الاخران لا اختصاصا بالمشية وابتاع اجمع في حكم
 اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف محظوظا
 لم يذكرها بخلاف البواني ولو قيل اي المؤكدا المعنوية

اما تقدير جود الاطلاق فليدرك بانها
تنبه على المعنى في المظهر

او به اي بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بها
تصحيها من بها وسهوان في الماتح ولا يؤكد المظهر بالمظهر
لكونه كالوصف فيما يجب ان يكون الموضوع اعرفا ومساويا
وكذا المؤكد ويؤكد المظهر بها اي بالمفهوم كقمت انت والو منك
انت ومررت بك انت ومريه به هو ونحوها زيد بغيره اياه
ونحوها لقيت زيدا اياه بتقدير رجوع الصمير الى زيد
فبدل عند النخاة وتأكيده عند الرض لرجوعه الى الشيء
واحد بالمظهر ونحوها محمد قلت كذا ومررت به زيد ثم انتم هؤلاء
على قوله وبدل هو واي التابع المقصود بالذات في النسبة
فقط دون المبتوع ^{فيقولون ان محمد} فخرج كل ما عدا العطف بحرف الاضرب
فيلجج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدله ^{المعظم}
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا
سهو لا اثم في اللفظ معنى الاضرب لاجزاء المعنى وفيه من المتكلم
لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدله ^{الذي}
اللفظ ثلثة اقسام ان يقصد المبدل منه ثم يقصد ثم يوم اللفظ
وشرطه ان يقع في الماد في الالهي نحو هذا بغيره ^{وهذا الذي يعقد المعنى}
غلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فيسبق التمسالي جمل

كثيرا لبيان الغة والتفنن والقصص

[illegible]

ونزل الجنة من الجنة كقوله تعالى انكم جميعا تعلمون انكم
 بانعام ربكم انهم قد اتوا بقرآنهم فليست لهم في الجنة من الجنة
 من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 كقوله تعالى انهم قد اتوا بقرآنهم فليست لهم في الجنة من الجنة
 بالثمة اخى كيف يلقون بالثمة اخى كيف يلقون بالثمة اخى
 كانت قال اشكوها بين الناس بين الناس بين الناس بين الناس
 من غير ان يكونوا في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 فليست لهم في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 ويجوز ان يكونوا في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 جزاء ما يعملون في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 باب ما يعملون في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 الاول ان يعمل في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 في الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 لا يجوز من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 منهم من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 وقد اكلوا من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 في الافراد والسنن والجمع والتكثير والتكثير والتكثير
 فقط لا في القرب والتكثير والتكثير والتكثير والتكثير
 فلا يلزم موافقنا لغيره من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة
 والتكثير وفروها ايضا من الجنة من الجنة من الجنة من الجنة

كون علامة في جاني زيد غلامه بدل للامثال وليس كذلك
 بل هو بدل غلط ولا يوان لم يوجد احد الثلاثة في البدل
 فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابراهام او نسيان
 فيشمل اقسام الثلاثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
 ان ان يتجلف وتبادل كونه من موقفة القسمة في لغة البدل
 لازم لتساوي الحق انقص من غير المقصود من كل وجه فأنوا
 فيه بصيغة ليكون كالجار بما في من نفس المتجارة مثل با
 لنا صية ناصية كاذب ولا يبدل ظاهر من مظهر ولا يبدل
 الكل لان غياب لان المفعول الحكم والمخاطب اقوى واخص دلالة
 من الظاهر فلو يبدل الظاهرها بدل الكل يلزم ان يكون
 الحق انقص من غير الحق مع كون مدلوليها واحدا بخلاف
 بدل البعض والامثال واللفظ فانه المانع فيها مقصود
 لاختلاف المدلول يقال اشترى منك نصفك وعجبتك
 علمك وعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وعطف
 البسان لو يوضح اي متبوع فيخرج عن الصفة الكاشفة
 ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوع لجواز حصوله
 بالاجتماع بصفة خرجت في خواصهم بالله ابو حفص

وقيل ان ما كان بدلا لشيء كان بدلا لشيء آخر
 وهو في قولنا زيد غلامه بدل للامثال وليس كذلك
 بل هو بدل غلط ولا يوان لم يوجد احد الثلاثة في البدل
 فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابراهام او نسيان
 فيشمل اقسام الثلاثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
 ان ان يتجلف وتبادل كونه من موقفة القسمة في لغة البدل
 لازم لتساوي الحق انقص من غير المقصود من كل وجه فأنوا
 فيه بصيغة ليكون كالجار بما في من نفس المتجارة مثل با
 لنا صية ناصية كاذب ولا يبدل ظاهر من مظهر ولا يبدل
 الكل لان غياب لان المفعول الحكم والمخاطب اقوى واخص دلالة
 من الظاهر فلو يبدل الظاهرها بدل الكل يلزم ان يكون
 الحق انقص من غير الحق مع كون مدلوليها واحدا بخلاف
 بدل البعض والامثال واللفظ فانه المانع فيها مقصود
 لاختلاف المدلول يقال اشترى منك نصفك وعجبتك
 علمك وعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وعطف
 البسان لو يوضح اي متبوع فيخرج عن الصفة الكاشفة
 ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوع لجواز حصوله
 بالاجتماع بصفة خرجت في خواصهم بالله ابو حفص

العترة في المأثورات الشريفة جارية في العائذ ان عزمه الله انه احرى فقال له اهد بعيدا واني عاتق وبراء وعفاء
 نقادوا لحد فظنه كاذبا فمجد عليه انطلق الاعلى فمجد بعزمه ثم استقبل البطيخ وجعل يقول وهو يشتم خلفه بعزمه ثم اهد
 الوصفين عريا انهما في قبة ولاد اعظم الله الله ان كان عزمه قبل ان اعظم الله الله ان كان في قال اللهم
 صدق صدق في الصفا فاضد بين فقال ان ارضيا ارضك فوضع فاذ ارضي فغضب عفا فمجد على بعزمه وودود وكساه الغيب
 الاضغاف وتغيبها في غلظ لظن كذب الجفاء المهرولة الدر معدود برطير الوابية
 سبع الف 2

وهو بدل غلط
 وهو بدل غلط
 وهو بدل غلط

[illegible]

خاصة في الرفع عام بخلاف لفظي التكلم والخطاب فانهما موضوعان
للمعنى من بين الكليين فكلاهما عامان او لم يكن لهما اختصاص بالخطاب
بخلافهما فانهما المنكبان ^{كلام} كان مخاطب لذلك ^{الخطاب}
من حيث يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوص بخوفك انا كذا او قلت كذا لان ^{الخطاب} ان يذهب
الى فقد الرفع وازيد الاول ^{او الرفع الاول} وانا قولك انت
مخاطبا لنفسك فجاز وبان لفظ الخطاب كذلك لان
يذهب فيه فيرجع الى ^{الخطاب} الثاني واما فقد تم ذكره لفظا فخر
زيد علامه وان كان ذلك المقدم ^{الوجه الثاني} تقدم معنى بان يكون
الاصل فيه تقدم فخر بعلامه زيد وفيه دارة زيد
واعطيت درجه زيد وخر ب في دارة زيد او يكون
جزء من يوم المتقدم فواعدوا هو اقرب للتقوى ومدلوله
بسياق الكلام التزاما لقوله تعالى ولا يوبى لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله تعالى
حتى تواتر بالجاب اذا العشي يدل على الشمس
قبل ومنه قولهم ^{الوجه الثالث} لانا انزلناه في ليلة القدر اذ انزل
في ليلة القدر الخ في رمضان على ان المنزل ^{الوجه الرابع}
ذو القعدة

خاصة في الرفع عام بخلاف لفظي التكلم والخطاب فانهما موضوعان
للمعنى من بين الكليين فكلاهما عامان او لم يكن لهما اختصاص بالخطاب
بخلافهما فانهما المنكبان ^{كلام} كان مخاطب لذلك ^{الخطاب}
من حيث يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوص بخوفك انا كذا او قلت كذا لان ^{الخطاب} ان يذهب
الى فقد الرفع وازيد الاول ^{او الرفع الاول} وانا قولك انت
مخاطبا لنفسك فجاز وبان لفظ الخطاب كذلك لان
يذهب فيه فيرجع الى ^{الخطاب} الثاني واما فقد تم ذكره لفظا فخر
زيد علامه وان كان ذلك المقدم ^{الوجه الثاني} تقدم معنى بان يكون
الاصل فيه تقدم فخر بعلامه زيد وفيه دارة زيد
واعطيت درجه زيد وخر ب في دارة زيد او يكون
جزء من يوم المتقدم فواعدوا هو اقرب للتقوى ومدلوله
بسياق الكلام التزاما لقوله تعالى ولا يوبى لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله تعالى
حتى تواتر بالجاب اذا العشي يدل على الشمس
قبل ومنه قولهم ^{الوجه الثالث} لانا انزلناه في ليلة القدر اذ انزل
في ليلة القدر الخ في رمضان على ان المنزل ^{الوجه الرابع}
ذو القعدة

خاصة في الرفع عام بخلاف لفظي التكلم والخطاب فانهما موضوعان
للمعنى من بين الكليين فكلاهما عامان او لم يكن لهما اختصاص بالخطاب
بخلافهما فانهما المنكبان ^{كلام} كان مخاطب لذلك ^{الخطاب}
من حيث يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوص بخوفك انا كذا او قلت كذا لان ^{الخطاب} ان يذهب
الى فقد الرفع وازيد الاول ^{او الرفع الاول} وانا قولك انت
مخاطبا لنفسك فجاز وبان لفظ الخطاب كذلك لان
يذهب فيه فيرجع الى ^{الخطاب} الثاني واما فقد تم ذكره لفظا فخر
زيد علامه وان كان ذلك المقدم ^{الوجه الثاني} تقدم معنى بان يكون
الاصل فيه تقدم فخر بعلامه زيد وفيه دارة زيد
واعطيت درجه زيد وخر ب في دارة زيد او يكون
جزء من يوم المتقدم فواعدوا هو اقرب للتقوى ومدلوله
بسياق الكلام التزاما لقوله تعالى ولا يوبى لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله تعالى
حتى تواتر بالجاب اذا العشي يدل على الشمس
قبل ومنه قولهم ^{الوجه الثالث} لانا انزلناه في ليلة القدر اذ انزل
في ليلة القدر الخ في رمضان على ان المنزل ^{الوجه الرابع}
ذو القعدة

مع قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وكذا
قوله تعالى ما تراد على ظاهرهما من دابة فان ذكر الدابة
مع ذكر على ظاهره دال على ان المراد ظاهر الارض وكذا الغشا
مع لفظة على في قول ^{الارض} تعالى كل من عليها فان فيه بعض
الدال لما تفرغ كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره
معنى بل المناسب ان يجعل من المتقدم الحكمي وانما لم يذكر
المص لان في ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر فيه قوله
الرقى المتقدم الحكمي ان يكون المفترس مؤخر اللفظ وليس
هناك ما يقتضيه تقدمه على محل التفسير فنقول انه
وان لم يكن متقدما على التفسير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم
المتقدم نظرا الى ^{وضع ضمير الغايب ثم قال}
فانه قلت فابش الحال لهم على مخالفة مقتضيه وضعه بتاخر
مفسر عنه قلت قصد التخييم والتخييم الح فظهر من هذا
ان ضمير الغايب في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هي اثم
لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم ياتي لمعنيين الاثر الثابت
للمشيئة منه قوله حكم شيء بوقبه وشرطه يسبقه ومصدر

حاصل القول في غايب ما يحلف جعل كونه مدلول الحكمي
غايبا عما هو المدلول فقدم ذكره في قوله والذي
عندي يكون الكل حقيقة وتقدم ذكره في التقدم
ضمير الغايب زيادة او قد لا يراه فوضا بعد رآه
معنى مسبوحة

في قوله تعالى انزل في الشهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
التي لا تشترط ان يكون الشهر رمضان في نفسه وفي قوله
في النص وايضا كونه ذلك المقطع المذكور
مبين بالاجمال ولا التفصيل فانيا فيكون كونه
والتاثير في الغايب تقدم المفسر على اللفظ
الواضح مؤخره لا يفسر بل السبب يعود اليه
فانه ذكره ولم تقدمه في غيرها منكم الالفاظ
المراد به ما لا يقتضي بعده وتبين قوله
خلاف وضعه

لعلهم تخلفا للدلالة على ان

الحاكم

المراد من قوله المستتر في حكم الملقوظ معناه الحاجة بحكم
 بلغة فطرية لوجود اثاره فيه كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا
 عليه وههنا يحكمون بان النفس الموقر مقدم لوجوده
 وهو صفة ذكر القهيم وهذا ينبغي ان يكون مجازا وهو غايه البعد
 البعد وايضا لا يلزم في الحجاز الاتحاد في اللزوم والالتزام
 فن ان يلزم الحكم بالمتقدم وهو ان النفس متصل قدمه
 كونه مفهوما وجوديا بالو مستقل في التلخيص بين اهل اللغة
 هما خولك وهو ان النفس مرفوع الحل دائما كان الى الحق
 ومنصوب الحل كذلك كاي اي الى اي من ترك الكفاء بما يق ولا
 اي وان لم يستقل في التلخيص متصل نحو الذي ان ضربتها وهو
 اي المتصل مرفوع كما قربنا الى اخره وبستر المرفوع المتصل
 في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل
 تفصيل مطلقا مفردا او مشبهة ومجوعا ومذكرا ومؤنثا اذ لم يسند
 الى المظفر في الصفة لاطرادها والمالقة للغاية المفردة و
 الغاية المفردة اذ لم يسند الى اللفظ والمضارع لهما الى الغايين
 والغاية بالشرط المذكور وللمضارع لهما واحد او فوجو الخاليد
 المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسما للافعال وانما يستتر في مطلقا

عليه في
 وليكن ان يكون ما يثبت ونظم ان لا يكون بل يكون
 والمقدرة خلافه
 والمقدرة خلافه
 والمقدرة خلافه

ولانهم يشترطون
 الاستقلال في عدم الوقف
 اشترطوا ان لا يكون الفعل والالفاظ اشترطوا ان لا يكون
 ومنه يتبين ان

والمتضمن البين ان والالتزام علما للالتزام
 ضمن الخطاب ونظيرها الحروف الخطابية على صفة القاب
 المنصوب للخطاب ومنه ذهب القراء ان يتبين ان ضمير كذا اليه
 انهم وقال بعضهم الضمير بالحق ان وانما كان متعلقا
 في قوله ويستغنى عن كلمة متصل بها
 ولا يستغنى في كلامه الماضي فاما والافعال اذ لم يسند
 سوا كانه مفردا او مشبهة ومجوعا او مذكرا ومؤنثا

ولم يفت الحرف صفة النسبة فحوز به
 تسمى فان الغايم مستغنى في الالفاظ
 دافعة في الصفة سدره عمام

فقد إذا اختلف ما جرى عليه حمل القمير المؤكد وما يؤول في الأفراد أو فرع في الذكر والمذكر في اللفظ واللفظ
 صفة أو فعلا محو زيد هند يفر با قولكم بآب بالقمير فالصفة علم ان الضارب للزيد والهند وان انقضا في الأفراد وفرع
 وفي الذكر الثاني فان انقضا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كانا المحتل فعلا وصفة ولا يرتفع ذاك اللبس بالانتماء
 بالمنفصل محو زيد عمرو وضارب هو او يفر به هو الزيد ورمي العوان ضاربها هو او يفر بها هو وكذا في المؤنث والمبني وان اختلف
 في الغيبة والمخاطب والحكم فاللبس منتف في جميع الافعال بخوان زيد ضربته او ضربته والزيد اني ضاربها او يضربها وهذا
 ضربته او يضربها لا يفر غائبه المضارع مع المخاطب وفي غائبه مع الخاطبة محو هند وضاربها هند انت تضربها وانتا الهندان
 تضربانها والهندان انت تضربانها فان اللبس حاصل في جميعه مع الاختلاف المذكور ويرتفع بايراد القمير ^{سبحه}

وامر الخاطبة المرد مع وجوده في ايضا واذا خال في المضارع
 مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف الذي وامر
 الغائب ومنصوب كيا ضربته الى وجوز كل الى بخلاف
 المنفصل فانه لا يجوز له فالظلمة بخمس انواع ولاولى
 عندي عدتها اربعة اذا الاعتبار للفظا والمعنى والاعل للمعك
 ستة ثم الاصل في الضمان الاتصال الا لا يجاز فلا يسوع
 المنفصل الا عند تعذر المنقل ولزم وجه والتعذر بانوار
 البرا بقوله وبفصل الضمير لو قدم على عامله نحو انك نعب
 اذا الاتصال انما يكون باخر الفعل ^{بمعنى الوقوف على الاستحالة} وصل بيته وبين عاكه بال
 نحو ما ضربت انا وكونا الامم قدرا نحو ما ضرب انا وعيا
 الكافية اعني اوبالفصل لغرض التمثيل لتناول نحو جاني زيد
 وانت واما انت او زيد واسكن انت ولقيك اياك ^{والغرض افادة التذكير فاول الامر عساه} ولست
 اليه في القمير ما صفة جري على وجه صاحب محو زيد عمرو وضارب
 هو فانه لولم يذكر هو لست اذ ان المستر راجع الى عمرو
 لغوي فاما الفصل على خلاف الظاهر ان مرجع خلاف
 الظاهر هو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلبس
 طرف التبا والمراد بالجرى ان يكون ضربا او فعا نحو مرت

وذا في هذا الباب حمل واو عليك اياه كنت مسهل
 كقوله الذي ضربته فانه يقتضيه وجوز كل الى
 كانه محو كنة وبفصل في وجوز كل الى في
 في الاصل فيقدر بهذا الاعتبار فكونت اياه تمام
 وقد اتى بهل في ان الانفصال الضمير صديقا
 كمن في شمع الفتاح ان الانفصال بعد تاخير
 واجب الا اذا استلزم الاتصال ^{عساه} الاتصال
 والاراء بالصفة ان الفعل والمفعول والصفة
 والمنصوب محو زيد وعيبيته هو فاقصا ارض
 على الثلثة الاول غير مقول عليه ^{سبحه} سرح عساه
 فانه فصل بين انت والفصل لمتبوعه كانه
 التاكيد اذا التاكيد لا يتقدم المؤنث
 عرفان الفصل اعلم الفصل حقيقة او كما عظم

وإن كان تأكيد لازم الفعل كان العمل لا يكون جمعا
فأعدهما فاعلم شئتم

أشياء لا وجه تقديم هذا القسم مخالفة إيجاب
الملاحظ

الظاهر أن يكون جارا وجورا وتخيلا لا يكون مضارا
منصوبا فاقبل هذا أنما يقع على نصب الجيبين
لما جيبين العملين المبنيين والخبر والعامل للظن المبني
فالموجب أن يقول لا يكون العامل مبتدأ واضرا
سواء

وقد انما انفصل
مخو ويدر ويدر اياه وعليه وعليك اياه
وان لم يكن الكاف ذلك الكاف سمي

يهد برجل ضارب بهي وحالا نحو جنماني وجاني زبد ضارب به
انما اوصله نحو الضارب بئنت زبد والمنفصل تأكيد لازم فاعلم
لجواز خي الرئودون ضاربهم نحن بلا ضعف وهذا اذا حصل
في الفصل العرض فاشترك مع سابقة فذكر عنده وعلى ان
الملاحظ ان لا يذكر مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان للسند
الى التمييز فعلا جاز لا اتصال ولا انفصال لان الانفصال
لا يقع للتبني الفعل الا في مواضع نيسية بخلاف الصفة
وبيانه في التبعه او كان عاملا اي التمييز حرفا وهو في التبعه
سرفوع نحو ما انت قائما اذا المرفوع لا يتصل الحرف في لغتهم
بمخلاف المنصوب نحو انت او كان عاملا التمييز معنويا نحو
انا زيد لا متناع اتصال للتفظ بالمعنى او كان عاملا التمييز
محدد فاقبل اياه والشر لا متناع اتصال المفوظ بالظن
عكس ترتيب هذه الثلاثة نظر الى العامل فانه التفظ مقدم
على المعنى والثابت على المحدوف وما فرغ من مواضع وجوب
الاتصال بين مواضع الجواز ثم الاولى والاولة
تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو جمعا اي التبعه
غير مرفوعة عن الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب

الاتصال نحو ضربتك اذا المرفوع كالجاء من الفعل وكأنه لم يتحقق
 الفصل فلو كان احدهما عريفاً من الآخر وقدم الاعرف فجاء
 الاتصال والانفصال في الاضرب نحو ضربتك وفرضي اياك
 واعطيتك واعطيتك اياه فان ضمير المخاطب عريفاً من المخاطب
 الاعرف في الغائب فان المتصل الغير المرفوع له جهتان اتصال
 وكونه فصلة في النظر اليه القول يمكن اتصال الثاني
 وبالي الثاني بنعذر للفصل ولاي وان لم يكن احدهما عريفاً
 ولم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه اياه واعطيت
 اياك للتخويز في تقديم احداً المتساويين او المروجوع وعند
 انفصال الثاني يربح الاول بالاتصال هو الي الانفصال
 او في خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو زيد
 قائم وكنت اياه وكنته ككونه ذا جبرتين ايضا كونه خبراً لمبتداء
 في الاصل وشبهه بالمفعول في النظر اليه الاول بنعذر
 الاتصال ككون عاملاً معنوباً وبالي الثاني يمكن كانه في ترك
 والاصل او في الرعاية من الشبه والاكثرة الاستعمال ولاننا الخ
 بانفصال الضمير ككونه مبتداءً وعسب الخ ايضاً بانفصال
 الضمير ليكون فاعلاً للفعل مقارن وان في بعض اللغات

خلاف السببية فان عنده وفيه ان الاتصال ان الانفصال
 في باب جئت او في الاتصال في باب اعطيت لا فرق
 في حيث المفعول في باب اعطيت فاعل كل واحد منهما
 بعض الفاعل والمفعول فاعل كل واحد منهما
 ولما لا فرق حقيقة الانفصال وجب اتصالها
 لغيره من الفعل في الاورد الثاني الانفصال عات
 للاصل وان الانفصال بعد الفهم الخ ووجهه
 بعد المنسوب سنة خمس

خلافاً لما في سببية عن جواز الاتصال في باب
 الاعرف وان قال هذا امر قاسم ولم تكلم بالعرف
 وهذا في سببية في باب جئت في الاتصال في صوت
 سارة القيمين انما هي في باب جئت في الاتصال في صوت
 كسور قاسم المبرر في باب جئت في الاتصال في صوت
 سببية
 ولم يخرج انفصال مفعول عات عنده في باب
 اي في الاصل او في باب جئت في الاتصال في صوت
 في باب جئت في الاتصال في صوت

اشتد في توصيهم لهما ففهم من وجه التبرئة الاشكال جازي قبل موافق بالتأويل وقالهما خبرين مستعاران الاول
مجرى الاستعارة المرفوعة على عكس بك انت والى في منصوب على عكس خبر ترك انت وهذا ولكن ان يجعل كل على عكس
خبر ترك انت ومنهم من يقول لولا يجعل حرف في كانه الاول بحسبك زيد وعيسى منزلة منزلة ليت لتأويلهم التأويل في الالف
كثرة وزياد الاول بان لا يقد لولا ج من متعلق وهو مضعق ويتركب الثاني بان لا يقد خبر ليت فلو كان عيسى منزلة منزلة
لما قيل عساكن ان يخرج كما يقال ليت زيد ان يخرج ويمكن دفع الاول بان جعل لولا حرفي واقع موقع جرمه فانه ان متناول منزلة

لولا بالانفصال وعساي بانفصال المنصوب فيسيوي نقر في

في المثال فجعل لولا في هذا المواضع ففطر حرف جر وعساي بمعنى

لعل المتعار بهما في المعنى فالمتبر بان على اصلهما والاخفش

نقر في التبر جعلهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم ما

ان كانت فلولاً وعيسى على اصله ويجب نون الوقاية التي

تقى حرف الفعل عن الكسرة التي جازحت حرف المنقوص بالاسم و

كسرة نحوكم يكن الذين وفل الحظ عارضة بانفصال الكلمة

منفصلة فلم يخرج الى الوقاية مع الياء المنصوبة للمتكلم

في الفعل ماضيا ومضارعاً وامراً مجرداً عن نون الاعراب مخففة

وبغيره واخره وهذا الوجه اشتمل من عكس الكافية

وبجوز نون الوقاية ولا يجب معها اي مع نون الاعراب

مخففة بونه لان كراهة اجتماع النونين عارضة الوقاية

المذكورة ومع لدن وباب ان اي الحروف الستة المشبهة

بالفعل محافظة على الحركات البسيطة والسكون وكراهة

اجتماع النونين وحمل على الاخوات ويختار نون الوقاية

في ليت لتخرج المحافظة على الحلق ومم وغيره فقط كما يعني

حسب لتخرج محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على

جاء ومع لعل اعرف سره

المتنور في هذا المتن الوقاية ولا يجوز

في الالف فورا الشعر لا في السجع قاله

سيبويه وغيره

المتنور في هذا المتن الوقاية ولا يجوز

في الالف فورا الشعر لا في السجع قاله

سيبويه وغيره

اجتماع التوين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخرين فظهر
 ان الحافظة سبب ترجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسر
 في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات فبحار فيه ترك التوب
 لشغل التضعيف وكثرة الحروف وفي التزيل لعل اعمل الصلحا
 وقد اصاب المص حيث قدم الضمير الثاني لكونه ضميرا
 بلا خلاف وعظم شأنه وفائدة على ضمير الفصل الذي هو
 حرف في التبعيض والبحث عنه هنا استطراد في للاتحاد القوي
 بخلاف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع
 الى ضمير المتكلم فقال وبسبب الجملة ضمير الثاني اي
 الضمير الذي بمعنى الثاني وهو اي ضمير الثاني ضمير
 غائب مفعول بهم نرجع الى الشيء يفسر بها اي بالجملة بعده
 ولا يقع مشبوعا لانه لا ينزل المبرام المقصود منه لان
 ذكر الشيء مبهم مفسر او وقع في النفس من ذكره او لا مفسرا
 فلا بد ان يكون مفعولا للجملة شيئا عظيما يعنى به فلا يقال
 هو الذي باب يطير ويختار ثانيا لئلا يفسر في الجملة المفسرة
 مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك
 المؤنث لان ثانيا باعتبار الفضة مخوولة لثانيها في ساحتها

بلا فصل كما هو المتبادر ويكون مذكور في جزأين خلافا للكثيرين
 في جواز حذف احد جزأيه هو ان يفسر بها اي في جملته
 ويجوز ان يفسر بها في جملته وان يكون في جملته
 وفيما لا يفسر بها في جملته وان يكون في جملته
 موضع للمقابلة في جملته وان يكون في جملته
 لتدعيم على الجملة في جملته وان يكون في جملته
 او في جملته في جملته وان يكون في جملته
 وفي جملته في جملته وان يكون في جملته

وختار ثانيا لئلا يفسر في جملته وان يكون في جملته
 مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك
 المؤنث لان ثانيا باعتبار الفضة مخوولة لثانيها في ساحتها
 مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك
 المؤنث لان ثانيا باعتبار الفضة مخوولة لثانيها في ساحتها

ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يتفهم الجمل
 مؤنثا لم يسمع ثانيته وان كان قياسا باعتبار القصة ولو
 كان المؤنث فضلا او كان الفضلة نحو انها بنيت غرفة
 لا يختار ثانيته وافصالة اي الضمير الشأن واستناده وغيرها
 اي انفصالة على حسب عامله اي اقتضائه فان كان مبتدأ نحو
 هو الله احدا واسم ما نحو هو زيد سلطان كان منفصلا
 وان كان اسم بابي كان وكاد كان مستترا نحو قوله تعالى كاد
 يذبح قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان او لا مفعول
 علمت كان بارزا نحو قوله تعالى كاد لما قام عبدا له وقول
 الشاعر وعلمه الحق لا يخفى على احد وقل حذق المنسوب
 كقول ابن ابي ندى دخل الكنيسة يوما يلقي فيها جازا وطبنا انا
 جوزه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته وضعف
 فقبل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل لان الخبر كلام مستقل
 وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشأن مع ان مفتوحة تخففة
 كقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
 لانهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع
 قلة مشابهة الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا

فانما تقرر ان من دخل الى التواضع لا يدخل الى الشبهة
 فاما قول لا يخفى ان القول في ضميرك ان ضعف
 ليس باصحة في القول ببول النسخ على الهم الشرح
 على ضعف سر تقسم

وهو الدليل الواضح
 عدم الدليل على الخبر مستقل فغيره لا يفي
 البتة ولا على الابع القصة الدالة عليه
 بوجه حذف مفتوحة وليس كذلك بل جازا
 فالوضوح ويتبع حذف الانصوابا فانه يجوز على
 حذف سر تقسم

وفي خبر لانه الملفوظ كذا زدت وان المكسورة
 كقوله تقسم

عمل المنفوخة في الملقط مع كثرة المشابهة قد زدوا علمها في ضمير
 الثاني ثم حذفه وجوباً لئلا يفوت التحفيف المعطوف
 بين المبتدأ ولو لم يوجد عامل داخل عليها لمخوذ به هو المنطق
 ولو وجد عامل كذلك لمخوذ كان زيد هو القائم ضمير الفصل
 لفصل بين كونه ما بعده نعتاً وخبراً في بعض المواضع
 وهو أي ضمير الفصل ضمير مفعول منفصل مطابق للمبتدأ
 في الأفراد والثنائية والجمع والتذكير والثاني والثالثة والغيبة
 والحكم والخطا والخطا أي حين يقع ضمير الفصل بينهما
 معرفة لأن الفصل إنما جئنا به إليها أو لفعل ثم الحاقه بالمعرفة
 لاستلزام اللام وهو في ضمير الفصل حرف دلالة على غير شرط
 وهو رفع اللبس فلا يكون له حذف من الأعراب أصلاً وتسميته
 بالضمير لكونه على صورة وبعض البهارة يجعله لساناً ملحقاً
 بالأصل مما له منزلة مما الملقاة في أنفاً وهذا بعيد لعدم نظيره
 في الاسم والكوفية ويجعلونه تأكيداً لما قبله وقد سبق
 أن المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخل أي ضمير الفصل لا المبدأ
 نحو أنتك لانت لطيم الرشيد واللام لا يدخل تأكيد
 الاسم وقد يخرج عن أي ضمير الفصل بما بعده فيجعل ما بعده

لأن إذا قلت زيد القائم فوجه السمع كونه القائم
 صفة تليق بالثبوت بالفصل لتعيين كونه فعل
 الأصفة وقال الخليل وبسبب تسميته بفصل الفصل
 الاسم الذي قبله كونه بدلالة على أنه ليس بمخارج
 ضريح ومال للمعين في الشيء واحد إلا أن تقر بها
 أحسن ثم تقر بهم والكوفية بضمير مفعول
 كونه حافظاً لما بعده حتى لا يقطع التوقف في
 كماله في البيت الحافظ التوقف في التوقف في
 في الفصل الأصل فصل ثم التوقف في التوقف

في التوقف في التوقف

وقيل قيل بين المبدأ والمعرفة ما يمنع دخول اللام عليه
 كان كونه وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام
 وتبين كونه في المبدأ والمعرفة فلو كان اللام

وقوله عليه السلام كل مولود يولد على فطرة الاسلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه
احدها ان يكون ضمير الثاني والثالث في ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان
جملة خبر كان في الوجوبين والثالث ان يكون ابواه اكم كان وقوله عليه السلام هما اللذان
جملة خبر كان وروي عنهما اللذان

ثلاثة اوجه
واحدة من جهة
الاسم

فأما
اسم كان والذين
وهما فصل
عقاصم

فصل في بيان
الاسم والذين
واسم كان والذين
نفسه وقيل
ويخرج الاول
لم يخرج من
بنو بين المنكحين
فصل في بيان
الاسم والذين
واسم كان والذين
نفسه وقيل
ويخرج الاول
لم يخرج من
بنو بين المنكحين

مبتداء كما جاء في غير الشيعة كاقوام الظالمون وان ترننا
اقل منك برفع الاسم فيكون اسما تراها ضميرا بلا شبهة
اسم الاشادة ولما دل الاسم على الحد الكفوي والاشارة
حقيقة في الحقيقة لما فرغ فيخرج المفردات والمعارف
لان اشارته ما ذهبت عنه ونحو تلك الجنة وذلك الله مجاز
لغاية الظهور فكانه محسوسا ههنا وما عطف
عليه خبر المذموم المفرد قبل جال والعامل في الفعل
المفهوم من نسبة الجزاء المبتدأ وورد بان الجزاء
وايضا لم يرد من ذهب الى جوازها من الجزاء بل جماعة من
النخاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل
ما ذكر فالوجه جعل صفة بتقدير المتشابه المعروف على ما
جوزه بعض النخاة وان كان الخلاف المشهور وتفسير
قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد وقد
التفتنا في الكاشفة وقال الشريف اصاب في ذلك
لرعاية جانب المعنى ثم قال وفي هذا امثاله من
التركيب ليعرفها جزاء وان احوست الى زيادة تقدير
في اللفاظ والاوجه ان يجعل على اسم الاشارة بمنزلة باب

فصل في بيان
الاسم والذين
واسم كان والذين
نفسه وقيل
ويخرج الاول
لم يخرج من
بنو بين المنكحين

قال الاكثرون ان المشية منه لقيام علته البناء فيه كافة المفرد والجمع واذن صيغة مبرحلة غريبة على واحدة ولوبيت عليه اقبل واذن فاذن صيغة للجمع وذين اخرى للشعب والمبرح قال بعضهم ما هو مبرع لا خلاق اضرع باخلاق العمل وادع ان كل واحدة منها صيغة مستألفة خلاق الله وقالوا الرجوع لم يسي في شيء من المشية الا تم قصدوا ان يحوي اصناف المشية فيخرج واحدا فوجب ان يختلف المشيات اعوا باخلاق الجمع فانه يختلف بعضها بعضها والحيث هو اللذان والذين كما انه فان وذين سره عظام

وفصل واخر محمد وفي او مبتدأ وذامبتدأ، وللمذكور خبر
ويكن ان يجعل ذامبتدأ، ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكور حال
من فاعل الظرف او العكس والمجمل خبر لا أول وذان
وفعاو ذين نصباً وجر المشناه اي المشئى المذكور وتاوفي بقلب
الالف ياء وتة بقلبا ياء بغير صلة وتزى بصلة الياء وده و
ذكي كته وتزى وذكي قيل هي الاصل لكونها بازاء، ذا المثنى
وتان وتبين لثنا وهذا يدل على ان الاصل تان واو الاد
بالمدة والقصير لجمعهما اي لجمع المذكور والمثنى واي في بعض
اللقام مشناه اي ذان وتان بالالف مطلقا في الاحوال
الثالث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لاسحران على قراءة ثنيل
ان ويدخل اليها التشبيه على اوائل هذه اللغات سالم يلحق اللام
اخرها مخوذ لك تلك ويقع بينهما اي بين الراء واسم المشارة
القسم نحوها بالله ذا والقسم المرفوع المنفصل نحوها انتم
اولاد وقيل وقوع غيرها وتقصل باو اخر هذه اللغات حرف
المخاطب يعني الكافي بتبنيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفية عدم حظه من
الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعاً لاسم اللغات لتبنيها او عدم

٩ فكتب اليها في وقت ان الفجر هو الاكبر
يا حبيبتي وكتب واولد الهمة للمفروق وجعل
ما ولا عليه وقد تيقن الهمة افادة للبعد بار
علامه انك العجب للايام الكتاب المبد
وقد شيع فتة هتم اولاد وقد نكحت هتم
بالحا وقد بني على الفهم واما جولة على دن
فعلها فليس بلغه اضري بالهوا حقد هولا
بجذ الفضا وقب همة اولاد واكلان
الواول للهمه عليها سره عمام

[illegible]

٩٧
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

الفعند بالنسبة واسم الإشارة لا يضاف وقيل لا يضاف وقيل لا يضاف
 القدر مقامها منع مستند بخلاف واجب بأن فيه دليل
 السلبية وهو السند اليه ولا يخفى أن هذا كلام على السند
 واللازم إثبات المقدمة المتقدمة واخذ هذا في غير اسم الإشارة مع حذف
 الخطاب خمسة وعشرين أحر والخطاب خمسة أنواع لاشرائط
 الشبهيين وكذا اسم الإشارة لاشرائط للجميعين فيضرب خمسة
 في خمسة يحصل ما ذكرنا من هذا ذلك ذا كما ذكرنا وذلك
 لي ونالك لي ونالك لي واولئك لي وعاقرها هي اسم الإشارة
 وحر والخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المشار
 اليه اول الخطاب مفردا او متنا وجموعا بنا وبما ذكرنا لو نحو وهي
 اي الاسم لا إشارة باللام والكاف نحو ذلك والنون المشددة
 في التشبيه نحو ذلك للبعيد وبما نحو هذا والكاف نحو ذلك
 للموسم وبغيرها اي المذكور ان من اللام والهمزة والنون
 المشددة للبعيد ومنه بفتح الشا وهذا بضم الهمزة وتخفيف
 النون وهذا بفتح الهمزة وتشديد النون وبما ذكرنا وبما كسر الهمزة
 للمكان الحقيقي الحي خاصة لا تنعمل في غير الاماها
 ولذا في اللغز والظرفان للبعيد وانما عداها فتستعمل

في قوله الاشارة الى هذا

وتكون في قوله ونالك ونالك مستندتين في قوله الاشارة
 احدهما لا يضاف مع كونه النون اوادغم وهذا خلاف الاصل في وصفها
 كسرها لانها لا تسمى بالاسم اليكس في قوله الامام كانت في قوله
 كان في قوله الامام اليكس في قوله الامام كانت في قوله
 وبطلان الاصل في وصفها احدها لا يضاف باللام وقيل التشديد
 الفصل في نون التشبيه واللام في قوله الامام كانت في قوله
 عرفت في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 وقد جاء في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 وقد يقال في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 البعيد بل في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 في القرب والبعيد واللام في قوله الامام كانت في قوله
 بابل ان النون في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 وفي قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 يعني قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله

وهو قوله الظرفية اما منصبا او مجرورا في قوله
 وفي قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله
 وهو قوله الظرفية اما منصبا او مجرورا في قوله
 وفي قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله الامام كانت في قوله

فأخبره عن أول ما كان عليه من الخلق
وعلى الثاني من الخلق الاستقلال
وهو انفراد الخلق والملك

لم يقبل بالحقين من الدرة يستلزم الجمع والابتن
ضمها كما لا يخفى على المتأمل

فقد المصطفى العنوة فلو كانا والى سلمهم
فخلق السور والارض يقولون العظماء
العزير العلم فانى خلق آية الاقضية
والحققة اسماءه اخلق فلان ام خلقى
افخر مسجده

اولاً فانه لم يحصل الارهاق قبل التفسير بل العزف
فما الارجاء لا ذلك انما هو من نفس ما بعده التفسير
كغيره فمما يفسر ورتب رجع على رجع رجع

الموصول لا كما شاعل الخبر عنه في الجملة الأولى ^{في جواب أن} فربما بالتغليب ^{في جواب أن} وكذا اعظم من الكلام أو الأخبار في ^{في جواب أن} الأول ^{في جواب أن} بعض الجواب ^{في جواب أن} وفي الثاني ^{في جواب أن} بعضه ^{في جواب أن} السؤال ونقول في المعنى والمآل دون اللفظ والظافان ^{في جواب أن} الموصول مع صلة ^{في جواب أن} الابداع على الوصف الذي هو الخبر ^{في جواب أن} في الحقيقة بخلاف المسئول عنه فإنه دال على الذات في الغالب ^{في جواب أن} ولهذا السبيل يقال الخبر في غير زيد ضرب زيد بالذي فيقال الذي ^{في جواب أن} خبره زيد فيعكس في الظاهر ونظن أنه لم يطابق الجواب السؤال ^{في جواب أن} لكن المطابقة في المعنى والمآل على ما سيجي المعبرة ولذا قيل ^{في جواب أن} خبر في زيد في ضرب زيد على الذي قيل الذي خبره ^{في جواب أن} زيد كان في غاية التماكك والقول على هذا عند من سئل عن الثاني ^{في جواب أن} وأما الأول ففي غاية الضعف لأن فيه إخراج الباعث صلة ^{في جواب أن} المذكور مع كونه في غاية التبادر وقوت مقابلة بعن مع كونه ^{في جواب أن} في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب آخر الخبر عند من قيل ^{في جواب أن} في الظاهر ترك شروط الأخبار بالالف واللام لانفصالها عما سبق ^{في جواب أن} ولو تعدد شيء مما ذكر فقد زال الخبر بالموصول كضمير الثاني ^{في جواب أن} لوجوب تقديمه على الجملة فيستعذر بتقدير الذي ونأخيه ^{في جواب أن} والموصوف بدور الصفوة والصفة بدور الموصوف لاستثناء

المختبر

کتابخانه

كسوة الخليفة
مشرقاً فخرها مجدداً
ثم خرق النقع والشمس
منه

وقد كان قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد أنشأت سبعة عشر ألفاً
لا يجوز لها الفعل إلا بالفتح واللام فقط
العصر على كذا

الآن لم يذكر في خبره في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ

وقد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ

وقد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ
على أن قد روي في الأخبار في بعض النسخ

جعل الضمير بحلة الماستر وما تسمى الموضوع والصفة فيجوز
عنه ما نحو الذي جرت زيدا العاقل والمضاد بدون المضاد إلى الضمير
لايضاً والمضاد العاقل بدون الموصول لتعذر عمل الضمير فيظهر
أن ذلك الضمير واجز وأفيد ولطال والتميز للترقيم تنكيرها
والضمير المستحق لغيرها أي الموصول ^{لأن كل صفة عاملة كالمفعول والفعول} ومما تمل عليه
أي على ذلك الضمير لاستناع جعل الضمير الموصول محلهما
لبقاء ذلك الغير بالضمير وكذا ما وقع في الجملة الانشائية
لاستناع جعلها مصلة وكذا المضاف اليها الاعلام لعدم معناه
فلا يقع جعل الضمير بحلة وما عطف على الذي في قوله وهو
الذي وعلى الالف واللام أي من الموصول لفظاً وما كان ضميراً
بين الموصول وغيره ذكره رفعاً للترقيم واختصاص وتكثير اللفظ
فيكون قوله استغفارية أي منسوبة إلى الله تعالى
يكون جزء معناها كلاماً استغفارية بتقدير يكون أو يجيء ولو
زاد الواو وكان احتس ويجذف الفها أي الفها الاستغفارية
مع لجاء المضاف نحو كتابم عندك والخوف محو قول تعالى
عَدَّ يَسَاءً لَوْنٌ للفرق بينها وبين الموصول ويجيء ولذا
لا يجذف قبل الموصول لاختصاصها بالاستغفارية وتقلب الفها

ويعلم ان يكون ما حينا كافة كانه قول كذا
 يكون الذين قال الحق الان النجاة اختاروا
 كذا موصوفين كذا لا يميز صفات الموصوف
 واقامة الجار والمجرور يوصفون الاسر معاملة
 وزاد قبل

وهنا حكاية التي لا ينبغي ان يعد التاخر هنا
 المقام ان في وجودها التي العلم لا يقع على
 لا يعلم الاغلبا فتقول في وجودها التي العلم لا يقع على
 وما لا يعلم ان في العلم والصفة العالم فتقول ما زيد
 في ذات كذا على صفة والجهول ما زيد
 ومنه ما حية ووجد في الاسرار ما زيد
 لفظا والحق تزد في مقتضوا رديه
 نفس فيقال لفظا ما ولا فليس الحق جعل
 او تقول انه منسوب الى ما يدعى لفظه جعل
 الكائنون ككلمة كقولهم كينته كذا في قوله
 عظام

درة الشجر في صفة لا ينفق بقولنا اي حار حرك
 فحاجب هذا او غير هذا لفظ ان ما اضيف اليه
 اي كونه كذا بالاعمال الاشكال في اسماء الاشياء
 فسلطان الجواب فيكون غير هذا الذي اريد بالتمييز
 التبيين الشك في ذلك كذا في قوله الم يقصد
 ذلك حسن

كـ فيه طرفة هـا السكت كاهية وشرطية خوفه لثما ما يفتح انه
 للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بفرد خوررت
 ما يجب لك واما جملة كقولهم انما بذكره النعم من امره
 فوجه كل المعال اتمامه بوجه حاجة الى الصلة وصفه وموصوف
 واستفهام اما المعنى في قوله لثما فمعناه وصفه
 نحو مثلا ما اي مثلا عظيما وحفيرا او نوعا من انواعه في الموصوفات
 من وجهي كانه الوجه الى التام والصفة فمن يكون احدا
 وحصلت في ما يعلم وحصلت ما بين لا يعلم نحو فهم من شئ على
 ونفس وما سواها مجاز وفي بحث وخلاف بوصف في اللغات
 ويقعان اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المشي والجمع
 والمؤنث ولفظها مذكر مؤنث والحال عليه اي على اللفظ المذكور
 المفرد فيما كان معناه مشتقا ومجوعا ومؤنثا اكثر للحال على المشي
 ويظهر في الحال في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان اي
 من وما موصولين وموصوفين معا بخلاف باب الذي
 يقال مرتب بالذي اكرمنا الظريف ولا يقال بنى اكرمته
 الظريف لانها موصوفتان موصولين ونكرتان موصوفين
 فيمنع اجتماعهما واي للمذكر واي للمؤنث وسواء كل واحد منهما

ما سمية او فعلية لا خلاف فيها في فلا يتبين منها والاسمية وتحدف صدرها اي المبتداء بشرط ان يكون ضميرا لاجزا الا لا في المبتداء ونحو اسم ايتهم غلام قام وايتهم زيد غلاما انما تحذف كثيرا مع ايتهم سواء الموصولات تكون مستقلة مع صلة بلعزم اضافة وانما تحذف في احدى جزئي الفعلية لان التصاق الجزئي فيها اشد وانما تحذف المبتداء اذا كان ضمير الموصول لانه بالنظر الموصول كاللام المكرر على المولى بمعنى فاذا حذف المبتداء صار مبتدئا سمي رتبة ٨

فالمبتدأ صار مبتدأ مستحقاً للرفع
 كمن في ثبوت الأربعة وأنشأ الاثنين فالموصول نحو قرب بهم لثبوت
 والاستفهامية نحو أيتها الحرك والشرطية نحو إنا ساعد عوا والموصوف
 نحو أيتها الرجل وإنا أتينا في محمريت رجل أي رجل ^{بمعنى} كأل في الجولية
 فاستفهامية نقلت إلى الصفة فكأنه لعظم شأنه وكما له
 بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فثقل عنه وبرز بكل واحد منهما من بين الموصوف
 ما لم يحذف صدر حشوه أي صلتة سماها حشواً لأنها كالفضل
 لأنه الموصول هو الأصل والصفة كالمنفصل ولها هذا يقال الأصل بالموصول
 فقط كما يقال الموصوف والمنضاف في هذا ظم إصابته المصنف في

[illegible]

معتمد الفائدة اي الجنبه رسمه
 بكلامك جذاق اصغر عينا وقد يتي ما يبو
 ارشد على الرض عينا بنصبهم وذلك لان لم جذاق
 قال الكسار في كونه عا لم يستقبلوا فذوق في
 فكم يكن لا سندا انه قال انما خلفت بغيره وضما
 الواقع وقد علم ان ما ذكرنا قال لا يجوز حذو على
 الابهام والابهام لا يخفف الا في مستقبل الذي ليس
 مقلعه ولا مبدوه بخلاف الماخذ والمجان اكثر منه في
 مستعلا معدي في الموضوع على الابهام وليس في
 اخلاف الابهام من واليعلق احد بها الا رسمه كره

يطلب التميز في النقد العبد الذي في المطول

يطلب التميز في النقد العبد الذي في المطول

لا تخرج مبتدأ والرفع وجواب خبره
 كناية عن رفع على أنه ضيف ووقف
 أي مفعول أو الذي صنعتهم
 لا تخرج الجاء الموصوف من فعل صنعت جواب
 ملامك بضموب بقدر صنعت ملامك

بمعنى هذا الذي بالرفع اولى في جوابه لطابق السؤال فكونها اسمية
 ويجوز النسب بتقدير الفعل المذكور اولى شيئا بالنسب اولى
 في جوابه بسط ابقلة كونهما فعلية ويجوز الرفع على خبر مضاف
 ومن الموصولات والظائفة اي المنسوب الي بنى طي وعي في اشهر
 اللغات منسية لا يتعرف بقول جاني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذوا
 فعلا وقد يغير في التذكير والافراد وبزها اي الثابت والشيئية
 والجمع مع اعراب جميع متفرقاتها جمل الموصولات التي بالذي بمعنى صاحب
 نحو هذا ذوا اعراف وها نانا ذوا اعراف وهو ذوا اعراف
 او ذوات اعراف ومنهم من يقول ذوا المذكور ذوات مضمومة للمؤنن
 ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنن ذوات
 مضمومة في الاحوال **اسماء الافعال** اسمك اسماء الافعال
 لانه لا يفهم منها الا لفاظ بل معانيها في افعال مخصوصة في زرف
 المتضاها اجازا وقد تسمى في صدر الكتاب وجعلوا اسماء اسم خبر خبر
 راجع الى اسم فعل اذا التوقف للماهية لا الافراد ولا يمكن ادعاء
 العلية اذ لا يقال مثلا ويكسما الافعال وقسم على اسماء جعي
 هذا الاصطلاح والمركبا ما ورايد صيغ الجمع للتشبيه في اول الامر على تقدير
 الافراد فعلى هذا المنصب فيما بين المصنف والمصنوع كان بمعنى الامر قد تم
 ان يقول

لكن

لكثرة او الماضى قبل ما قبل ان ينعى تفجرت او وقع فاما ان
تفجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى
على الانشاء الحالى فيقال فالباعث والذليل على كونها في الاصل
بمعنى الماضى ثم نقلها الى المعنى الانشائي لانه لا ينعى
الفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعل بالمضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة في ما ذكر ويدل على امره
وجها بانه بعد فعلا الى ما كان على زنة المثال في الخبر بانه
الامر المظفر فان كان من مذهب فيستوي منسوب الى العتس عند
سيبويه بشرط كونه متفرقا اما فلا يقال نعم ولا وكان عليه
ان يذكرها ولا بد عليه ان يقال نعم وفعلا فلا يشترط في القياس
كل الافراد ويثبت شراح لبتا التباديل سيبويه وصح مذهب يدحج
اليه وفعلا صفة مؤنثة كفتى بانه فاسقة قدمها الحق بابل
شبهة بخلاف المصدر المعرفة فان الرخصة شك فيه ومصدر معرفة
كفجر بانه الفجر على الاعيان لا الالهي كما اننا نسمي الله اشارة الى كثرة
الافراد مؤنثة المنصوبات احوال في مذهب شاربها الاول في الزنوب
المبالغة المشابهة لمبنى الاصل في اتحاد المعنى فيه ان جهرته المشابهة
مختلفا فلما استخرجت المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المناوي المفردة

ما علمت الالفاظ التي فيها النفاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوان كالحق او غير الحيات
 كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل الحكة وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركات صحيحة وليس كذلك الثانية
 المركبة من الحروف والحيوانات والحيات لا يحسن الا فصاح بالخوف كاصان الانسان لكنهم احتاجوا الى ايراد اصواتها
 التي هي شبه المركبة من الحروف في انشاء كلامهم اعطوها حكم كلامهم في تركيبها من حروف صحيحة لانه ينسب اليهم

وزا الى ما كان على اللعابان المومنين يعرب في لغة بني تخيم كخام وقطام
 الا ما اخره راند فان اكثرهم يوافقون الجازيين في بناءه كخصار لانهم
 احرض للمالة لا سبما في ذوات الولا المصحح لها كسرها فالتزواها
 وقيل في الرا حروفه مثل كونه في محرجه كالمكره فاخبر فيه البناء
 لانه اخفاه سلوكه في لغة واحدة اسرله في سلوك طريق مختلفة
 وفيه ان هذا يقنع اختيار الفصح وفيها انهما يفتنيان عدم
 الاختصار سبب البناء في متسببة بسبب الاصل وان ضموا ما ذكر
 الجازيين للفا ما ذكره كلفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
 درجة الاجاب الا بقسم ما ذكرنا والمحس للاصل وما نصميه
 في عرف النفاة ما لفظ حكي به مستعمل في موضوع المعنى بدل
 تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوان والجمادات
 والحكاية اما بنفس الحكي عنه محو لا زيد عاق او في او في واما
 بشارة حقوقا الغراب غاف او غاف صوت الغراب
 او قلت غافا قاصدا امدا ما يشاهد صوت الغراب غير نفسه في غير
 تركيب مخصوص للحكاية باخر القسم الثاني وهم ثمول الكل معنى
 وحكا والغرض الا يصل من النحوي معرفة التركيب فاخرج ما وقع فيها
 وادخل ما لم يقع غير معقول مع انهم لم يخمس المبيات فيما ذكره النفل

او يفتنيان عدم الاختصار سبب البناء في متسببة بسبب الاصل وان ضموا ما ذكر
 الجازيين للفا ما ذكره كلفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
 درجة الاجاب الا بقسم ما ذكرنا والمحس للاصل وما نصميه
 في عرف النفاة ما لفظ حكي به مستعمل في موضوع المعنى بدل
 تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوان والجمادات
 والحكاية اما بنفس الحكي عنه محو لا زيد عاق او في او في واما
 بشارة حقوقا الغراب غاف او غاف صوت الغراب
 او قلت غافا قاصدا امدا ما يشاهد صوت الغراب غير نفسه في غير
 تركيب مخصوص للحكاية باخر القسم الثاني وهم ثمول الكل معنى
 وحكا والغرض الا يصل من النحوي معرفة التركيب فاخرج ما وقع فيها
 وادخل ما لم يقع غير معقول مع انهم لم يخمس المبيات فيما ذكره النفل

لأنه يوافقون الجازيين في بناءه كخصار لانهم احرض للمالة لا سبما في ذوات الولا المصحح لها كسرها فالتزواها
 وقيل في الرا حروفه مثل كونه في محرجه كالمكره فاخبر فيه البناء لانه اخفاه سلوكه في لغة واحدة اسرله في سلوك طريق مختلفة
 وفيه ان هذا يقنع اختيار الفصح وفيها انهما يفتنيان عدم الاختصار سبب البناء في متسببة بسبب الاصل وان ضموا ما ذكر
 الجازيين للفا ما ذكره كلفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الاجاب الا بقسم ما ذكرنا والمحس للاصل وما نصميه
 في عرف النفاة ما لفظ حكي به مستعمل في موضوع المعنى بدل تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوان والجمادات
 والحكاية اما بنفس الحكي عنه محو لا زيد عاق او في او في واما بشارة حقوقا الغراب غاف او غاف صوت الغراب
 او قلت غافا قاصدا امدا ما يشاهد صوت الغراب غير نفسه في غير تركيب مخصوص للحكاية باخر القسم الثاني وهم ثمول الكل معنى
 وحكا والغرض الا يصل من النحوي معرفة التركيب فاخرج ما وقع فيها وادخل ما لم يقع غير معقول مع انهم لم يخمس المبيات فيما ذكره النفل

وهنا اشكال قوي وهو انه لا وجه لاجراء عليك في المركبات المبينة لانه معرب وجزء الاول مبني لكن ليس في المركبات المبينة بل هو داخل فيها ليس مركبة تركيبا يتحقق معه العامل ولا يراى في خمسة سلاة جزءه مبنيان لعدم تركيبها كذلك نعم لو جعل الجوع كما مبني على الفتح كما ذكرنا مبني لكن قوله بنيانان ذلك ولما عرف المركبة فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول كونه اعرف في البناء

بموضوع صادر عن الانسان والاعراب على معنى بالجمع كخ عند
 الما حجاب ووزي للمندم واهل المتوجع واخ للمسعال وهذا
 القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى
 دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه **في المركبات** المدونة
 في المبنيات منها ما صار اسما واحدا كعليك وسيبويه **بها**
 الاعتبار عدة في اقسامهم ومنها ما بقي على حاله كخسنة
 عشر والمراد بناء جزئية هو كلمة ما ألف في ركة في اسمين او في
 او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في **الاصول** ما لا
 بل انبئة تفليق مفهوم منط الذي يخرج مخوقام زيد
 وعبد الله وثابت بشر افلا شمل الجزء الاخير حرفا عاطفا
 او جارا **ابن** قبل اما الاول فلو وقع آخر في وسط
 الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لمقتضى الحرف
 فيه ان كانا بلا خلاف لئلا لال جزء اللفظ على جزء الحرف وايضا
 يلزم عدم اخصار سبب البناء على بيانه والذي عندي ان
 التقسيم للجزئين معا فلذا بنا كبا حادي عشر **يريد**
 ما دون العشر بين وفوق العشرة سواء ردا المتعدد
 وبولع عشر واحد عشر الى تسعة عشر وتسع عشرة **والتقنين**

العلم كان في جزئية الاخير قبل التركيب
 البناء فالاولى والآخر ابقاء للجزء والجزء
 على بناءه مراعات الاصل فيجوز اعرابه
 اعرابه اعرابه بالانيفض سيجزى
 فانك ربح الاول ما كتب مع غير ثبات
 جزء المركب الاخير مسته

في ط ١ والواحد المتعدد وهو د عشرين في عشرة عشرة
 برفظا ليس المعنى حاوي وعشرين في جهها الفاعل ان يكون
 المفرد من المتعدد اسما على صيغة الجمع الفاعل مستغنى عن ذلك المتعدد
 ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخوة فاضطرر الى ان يوقعوا
 صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوزن من اول الامر ان المراد
 المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على ذلك القوم
 وفي حيث المعنى على العدد المستحق هي منه ثم حذف العاطف في
 نحو حاوي عشر وبقي في نحو حاوي وعشرون والمعنى واحد
 الاثنى عشر واثنى عشر فان الاول منه ما مر قبل
 لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف التوق واعرب
 وقبل اجزاء باب التثنية تجري واحدا ^{ادخل} هما الذين يقولون بقاء
 نحو هذا والذنان وان حذف التوق للماجاز المطا ^{الماضي} وايضا
 المحذوف والا اي وان لم يشتمل الاخر حرفا اعرب المركب ^{معطوف على غاير}
 منع من الفرق لكونه كلمة واحدة واوله جزء حقيقيا فلم يخرج
 الى السبيل البناء وسكتوا في الاول ان كان حرفين
 نحو معدي كرب ونحوها في غير تخفيفا وينبغي ان يزيد
 ان لم يكن الثاني متباين التركيب احترازا عن نحو سبويه
 وقد يعرب المركب الذي لم يتفصل الحرف مضافا جزئيا

فانما ينبغي ان يكونوا واقعة في الكلام والحالة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فان قيل فكان يجب ان يكون مبنية ايضا
 كالجمل فقلت يجوز دخول الجمل في الاعراب والبناء لانها فرصقات المفرد ويجوز خلق المفرد عنهما فاما وقع موقعه في الاعراب
 في الاصل والبناء لم يجز ان يخلو كل منهما مثله فيقع في الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو لفظ
 عن التركيب يكفي عونه عن سبب الاعراب فغيره عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعوا
 لتكونا كناية عن جملة لهما محل في الاعراب نحو قال فلا تكتب وكنت اى زيد فام مثلا وهو موضع التقيد قلت لان الاعراب المحل
 في الجملة عارضة فلم يعتد به وبنادى على الفتح لئلا ياء كما في ابن وكيف وتكون هاء الاغلب كناية عن جملة المضمومة المحل

في الثاني في الصورة تشبيهها بنحو عباد علماء في الثاني بعض
 القائلين على عدم شرط التركيب لما في من الصرف ووسع
 من في بعض العدم الاضافة في الحقيقة والمعنى الكتابات
الكلمات لم يوفقا لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن
 شيىء معين بلفظ غير صحيح في الدلالة على لغرض كالمباهم على
 السامعين ونحو غرائبها بمعنى ما يمكن به والمراد ببعضها لان بعضها
 مبرنة كقائلان فلانة وعن وبعضها غير عند التبا كغيرها الغريب
 كبت وزيت كركا التا ولما يستلزم لان الامكرتين بواو العطف
 للفقسي اى للكناية عن القصص نحو قال كبت وكنت وكان في الامر
 زيت وزيت ونسب الكون لهما عارئين عن الجملة التي عطف من
 المبني الاصل وينبغي ان يذكر كايان فانه مبني ايضا بعضه
 كم الجيزة واصلا كاف التشبيه دخلت على اي صار الجوز
 اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لاسنون
 ولهمذا يكتب بالنون وكذا اذ قد اذوا اخر غير مباحث كم يلزم ثبات
 الاقسام ولو قدم علم مباحثه فقط كايان لما يجب يلزم الفهم
 بين الشيئ ومباحثه كم للمعدد وجاء كذا كتابة عن غير العدد
 ايضا نحو خرجت يوم كذا كتابة عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم في

ويعجز عن الاعراض
 بانواعها على الفهم
 والكسر ايضا تشبيها
 وجب وجها مختلفا
 تام المكتبة وابل
 بانواعها العريضة
 من حيثها لثقل
 من حيثها لثقل
 ولا سببا لا او او
 ولم يقل ان اصلها
 وزيت بدل من الا
 ذوت وكوت وحكا
 تاء كبت مشفوعة
 وقد اكاد انشط
 وامر بام محض
 او استفهاما ك
 غلب الحضور
 لوقت كان ابن

فصل في اعراب
 بعض النسخ
 ونحو

الفرق بين الكتابة والخط
 عند الحكماء
 وكما الخبية
 واما المعدد
 احتج الى
 الدليل وانما
 الكتاب بكذا
 جوازا لان

في حكمه مفردة عند البصريين وعند الكوفيين
 كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهام
 وحذف الضمير حرف جملتين وسكن منه مفعولين
 للتركيب وكانهم جعلوا كالمبني حاصلة بفتح
 في اللفظ منها مية عن الاستفهام
 في معنى البسبب
 في معنى البسبب

لمعنيين محتاجين إلى التمييز ففرقوا بين تمييزي في الاعراب
 تمييزي بينهما ومميزكم الاستفهامية منصوبة عن جملة على تمييز العدد
 الوسط فان خير الامور واساطير متميزكم لتمييزية متميزة بها
 وأن كانت الانشاء المكشور باعتبار المتعلق تمييزي بينهما مجزور
 بالاضافة مفردة ثانية ومجوزة اخرى بالانها نقضه
 رب او مثله بالان في جزو من العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه
 مجزور فحلت عليها ^{تجمع عليها} فعل النكح وقد وجد فان اي تمييزا هي الجزئية
 ويدخل من البسيطة فيما اي في المميزين جواز ويجب دخول
 من فيها الوصل بينهما وبين تمييزها بفعل متعد لنا لا يلبس
 المميز بمفعول مخوف ^{تعالى} لكم تركوا من جنات وبستان
 اي لهما حصص الكلام لانها الانشاء فابدان يعلم من اول الامر
 انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والجزئية
 بنا ويل للفظين او اللامين والوجه ان يقول وكل يقع مجزورا
 بالجار المضاف نحو غلامكم رجلا او رجلا اشترت او لطف فبكم
 رجلا او رجلا مررت قد مر رعاية التناسب اذ الجلي يناسب
 النصب في كونه علامة الغفلة والنصب يناسب الرفع في الال
 شذاك بين الاسم والفعل واتا الجر والرفع ففي غاية البعد

وانما جاز تقديم المميز على المضاف على ما سيجي انهما
 صفة الكلام لانها في الجار والجزئية تمنع لضعف
 على تعجز تقديم الجار على المضاف لان جعل الجار
 سواء كان اسما او فعلا لا يفسد حكمه واحدة
 مستقلة لنفسه حتى لا يفسد حكمه واحدة
 ولهذا حذف الفاعل الاستفهامية الجوزية فاق
 في الموصولات . سبعة في قوله

ولرعاية المترفين الاضواء على بل عدم وجوده في هي المواب
 الى الاوسط اعني النصب كونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى
 اعني الرفع كونه علامة العدة ومنصبها وجوبا يفعل ينبغي ان يزيد
 او شبهه بعد كل واحد منهما قد يستعمل ذلك الفعل او غيره
 بآي بكل واحد منها اي عمل فيه لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله
 بحسب المميز نحوكم يوم اضربتم رجلا ضربت وجاز النصب على شرط
 النفس يوم مثلكم رجلا ضربتم والرفع على انه مبتداء او خبر
 ولما اقتضيا الضم لم يجر دخول حرف الشرط والتخصيص فيجب
 النصب على شرطية النفس والاي وان لم يكن كل واحد
 منهما مجرور ومنصبها وجوبا وجواز ارفع كونه مجرورا
 عن العاقل للفظية مع خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا لكونه
 ميمه ظرفا نحوكم يوم سافرت قدم لوجودينه والاي وان لم يكن
 ظرفا فكل واحد منهما مبتداء نحوكم ماله هذا الاطلاق على مذهب
 سيبويه فانه خبر عند معرفة عن كونه منضمه للاستفهام
 وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثلكم في وجوه الاعراب جهات
 المستفهام والشرط لكن لا ينافي الرفع على الخبرية في من وما
 الاستفهاما يمتين لاشناع ظرفية هما وكذا في اسم الشرط اذا لم يقع به

وقال في سيبويه ان نصبها لا يقع بها
 انظر في المصدر او في مكان او مفعول ثانيا
 الا في ترك قول او مفعول ثانيا لانها لا تقع
 المفعول الثاني لا يعلل ويكون اقامة الزاير
 على عدم انصباب على انه مفعول له بان لا يقبل
 تقدير اللام لعدم كونه حدثا محيا على عدم
 انصباب على صاحب سرج سرج عمام
 لا يتقدم على صاحب سرج سرج عمام
 قلنا يتحقق نحوكم رجل علمك عند الكمال لا
 مبتداء للوقوع وعند سيبويه ايضا كذا رت
 وعدم تضمن الاستفهام
 جعل ما بعده غير اعم التبيين ونصبه وجعل
 محذوف رافع على الابتداء وذلك المحذوف
 اسرار فان امكن وانما مصدر الفعل الذي
 بعد اما منصوب او مجرور ولا بعد الخبر اربا
 لتبعه وبالجوه الثالثة الاعراب الثالث
 الا ان تسمية نيل حال الرفع على سبيل
 التغليب سرج عمام الذي سرج

الا الفعل هو لا يصح للابتداء وما هو لازم للفرقة منها كنه وابن واثن
 واذا اذ لم يجز ان يكون من ابن منصوب على الظرفية ابدا وترت
 بيان الوجع في مثل كم عمدة لك باجرير وخالة لانه في صدر القول
 لانه بيان اعراب الالمان **الظرف** المبهودة عند الفتح في باب البناء
 كالكلام لانه كان واحدا هو اي الظرف مطلقا معربا ومبني لثبوتها
 وحرفا جارا ومجورا **المنقري** مستقر فيه معنى عاملة منتقلة
 اليه عمله وضيقه واعرابه فيقع وكنه وفضلة لوقوع ذلك الفرق
 بتمام كالكاثر والحاصل والموجود والمنقري فانها عامة
 لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو في ^{شال} الدار ^{من} زيد ^{من} عن من
 قائل والا يوان لم ^{من} يعلو بهام حذف سواء تعلق بخاص
 نحو زيد اكل في الدار او عام مملو فحقوله ذلك ولم يكن له
 فالفرق لوقوع فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينقل اليه شي من الثلاثة
 المذكورة ولا الاعراب في نفسه واما القصب المحلة في نحو مرت
 بزيد فللمجور فقط اذ الجار الاء وسبيل في افضا معن العال اليه
 فربما اذ في جملة العال فكيف يكون في جملة المعلى فقول بعض
 المعربين الجار مع المحرور مساحنة او يجوز بثبوت حمية الكل باكم
 لجن منها اي في الظروف البنية ما ظرف والجملة خبر للظروف وما بينهما

مستطاف وزنا

الجمل والمبتدأ والظرف

اعتراضية او مسانقة قطع اضافة بخذف المضاف اليه
 بلا عوض اذ لو عوض عنه فكأن لم تقطع فيروب وهو في الطرف
 كثير نحو قوله تعالى ^{وعاقرنا له الامثال في الطرف} قليل نحو قوله
 وكنت قبله كما دأغض ^{بالما الفرات والمعنى في الما الى واحد}
 وقال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسبي في المبوب
 وقال الرضي الحق هو الاول ^{كقبل وبعد وحث}
 وقوف وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ووراء واول
 ومنزل ومن علو ولا يقاس عليها ما بعناها نحو مبين وشمال
 بنيت الاحتياج الى المحذوف ^{في حيز الفهم} جبر النقصان بالما قوي
 المحرك ومثله اي مثل الطرف المقطوع ^{عز الاضافة في الساع على الصتم}
 لا غير وليس غير للاشتراك في العلة المذكورة وقيل لشبهه بالانفا
 في شدة الالام فيه لم يزد عدم الانتاج ^{لوقيل في الاحتياج للنفا}
 الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا وليس اذ لم يسمع في غيره
 وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه بغيره كثره الا
 استعمال وعدم تفرقه بالاضافة وهذا في الغريب اوفيه
 ثمانية اعاجيب ما من غير مرة واستعارة من استعارة المستعير
 وسؤال في مسائل السائل الفقيه وعدول من استعارة المستعير

والتميم في فاني لا يابا ولم يجر كسرها في السواب
 وجاوبناوها على الفصح والكر ايضا ستر عفا

وقيل في ليس في الآ والمضاف الى المحذوف في السواب
 كما قد قيل ليس الا كما في النعم والظا حل في غيره في غير ليس
 في غير نفع واحد وليس في ليس في النعم والظا حل في غيره في غير ليس
 بما لا يكون انما يقدح في الوجود جلد عفا الذي

على
 في النفا
 او الشراب
 او النفا
 او النفا

وعلى ما فيها الحاجة الى التعانق الى الفكاكة حتى انفسا الى الفضايلة في الحقيقة مضمون الجلالة وهو غير مذكور في ما شقيقت
الغالب قلنا ثابت على الفكاك واذا وان شاذ في رتبة البناء بنه على السلوك لشدته مثبته بل هو حيث وافقه في
الهبة والركب وفي المكان وقد راد الى الحين عند الاحضار ولا يقضي الى الجلالة في الظروف الحادثة سواها وان يندرج
بشيء يصح في النظرية ومنه انه علم حيث يجعل السالالة حيث مفعول كمن لم يعلم مقدار الامتناع على اعم التفضل ان يفتب

في المفعول به ايضا فاما

والكلاب على أن لا يخرجوا من بلادهم
والكلاب مع ذلك لا يخرجون من بلادهم

على الجملة
التي بعدها بنقله
سبحه

المجلد الثاني

وإذا مضى النطق أو ساقط

المعنى الشطح اي في اذا السطح

قوله وفيها معنى آخرى كقوله

من النسخ من حيث ونظامه
والا فانه ولذا جاء في قوله
اهم يغور

اسماء النسخ لما فيه
انقطع ولا عاقبة له ما فيه

فأما إذا كقولهم تعالى البني هم يتصرفون

الذي إذا أصابهم

استجبت على سبيل
من قال الرأس انك
شاورك ضعف
اقتناص

طعمهم سرى قانر
ودوها والمحقق اش
امعنى الشرع قطع

الواقع بعد ذلك وفيما معه

الشرع فيها

ومقام خبر المسألة

فإنه لا ينفك عن طاعة الله تعالى ولا يتركها

اعلم ان قد وقع الشك في صحة ما انا عليه من ان الله تعالى

الثاني في جعل
شأنه الجليل
وقد تقدم الجليل
عند البصري

المسألة الثانية في الوقف وقوله
يؤتى من ماله على من كان له
مصلحة في الوقف

الاول كذا اذ كان
او يجعل المقدم
الكل في ويليم

مثلاً جزاء و نكاحاً
منه الجزاء منه الكو

تقدیم

تغوا اذا

1234

وهو اتحاد المعنى واسطها وهو الابرار الى الابداني وهو كثرة الاستطاعة
لو ثبت وهو موم ومن الاصل لا الفرع اذ عدم التوقف فرع الابرار على
زعمهم ولغوية توسط غير محقق مثابته حسب القابيل بل هو
ايضا محقق مثابته بالحق كما ذكرنا ومنه اي ومن الظروف المنية
وتزكها السجيت المكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية
او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله
اما ترى حيث سهل ما لعافيعم بعضهم لزوال علة السناد
ويجوز الاضافة الى الجملة المعدودة من بني الاصل والاشتراف
على بناء لشذوذه الاضافة الى المفرد وليس الاضافة الى
الجملة للوجوب البناءا خلفه في صورة كثيرة بل لزومها
وعند الحق ما تخيرت ما تجلس اجلس بنائوه لقتننه معنى ان
واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولودخل اذا غير اي
غير المستقبل يعني الماضى نحو اذا طلعت الشمس ويأثم اذاله
رابع الزعم كقولهم تعاخى اذ ابلى بين السيدين وفيه اي اذا
معنى الشرط ولذا اخير مع الفعل لمناسبة الشرط الفعل ولم
يجب ان ولولعدم تاقص فيه وقد يجرد اذا من معنى الشرط للفرقة
كقوله تعاوا الليل اذ افشى ويستعمل اذا اسما بل تقديره في رفع

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
مکتبہ اسلامیہ
مکتبہ اسلامیہ

فقد يكون اذا مع جملتها كما هو الخوف والرجاء واذا
قبلهم لا تقصدوا في الاضغاث وتلاوا اي
هذه عادتهم المستمرة وقصه الله عليه

ایک وقت پیامبرؐ نے ایک وقت قعدہ کو دیکھا

ويجزى خروا ايقوم زيد اذا يقعد عمو ومنعوا لرقى لعدم الشاهد
 وجاء اذ الله فاجاة فيدخل المبداء غالبا عدل عزم الزوم لثلاثا
 ماضية في باب الاستفهام وتاويله بالغلبة تعسف واذا للزمان
 وانا دخل عزم ابي الماضى كقولنا واذا بك بك اليك وتدخل الجليان
 السلبية والتعنية على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال وليس
 للجنان كان اظهر واني اذ الله فاجاة نحوينا عند فلان اذ اطلق
 رجل فيدخل في الماضى واني استفهاما وشرط حالات
 بتسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومثلهما
 اية الاستفهام والشرط واني استفهاما كلاهما للزمان
 البرهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة للزمان وجاز
 مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده كم فهو خبر مخوف
 بمانته وان فعل في حال مخوف حيث قد تم الاحوال لثلاثا على سبب
 البسائط الفراض ومدوم منذ ذكرها في الفروق وان لم يكونا ظرفين
 لمساواة ماله في الالة على الزمان اما كانا بمعنى اول المدد فليهما المدد
 لا المنة والجمع الا ان يؤولا بالمدد نحو ما رايتك هذا يومان اللذان
 صاحبنا فها ي زمان المصاحبة المدركة الاولى ان يقول المعنى
 لتناول نحو ما رايتك مذموم ليعتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت

[illegible]

والتشويبي
وكم تهاولت على الفضل الماحضة قال الماوي لانه
اوهم من انا البوم اخرجت من اخلتة بندي البوم
يعني من واحد تكس ككك مثل هذا البوم
لوظف يعنون زمانا المصاحبة الا اني بانته
ليفتق انا اي زمانا المصاحبة ككك

الحمد لله

ومعنى ما رأيت من بوماء مدة انقطاع الرقبة يومئذ انما هو الاصل من دارية حركته لكونه الجمل مضافا اليها لفظ التقدمة ما يدل عليها
وهو من عند ثبوتها بناء قبل وبعد ولذا قيل بالفتح وقيل بنى من ذلك على وضع الحروف ثم جعل من ذلك مفعول معناه وقيل
جاء على من ومنه لخر في بنى عندهم سجدة سجدة سجدة

فعل على بناء وضع بعضا وضع الحروف والياء
عليه وفيه انما يجوز نفع في الاصل على ما فصل
بالفتح في فاء وجوده بعد بناء كاهل الفاء
ليست كاهل الاء الذي هو معني في هذا والياء
ان يقال انما ينفع من ويجعل وجعل فاعلى
في كيد او انما ينفع من اذالم يذكر

الجهول اول مد فعل للعلم به او جميعه بالي ويجتمع جميع المد فيهما
الزمان المقصود بيان مفرد او مشئى او مجموعا وقد خلا ان
الفعل نحو ما رأيت من سافر قد تم لظهور احتياجه الى الخذف
والمصدر نحو من سافر وان مخففة نحو من سافر وان
مثقلة نحو من انه سافر لم يكف بواحد لاحتياجه في الشئ
الي التخيلا البعيد فيقد زمان مضاف وهو اي كل واحد
منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر
عالم به ويلزمه كون المعرفة خبرا غير مذكورة في نحو
من بوماء فلفظه لم يذكر المصدر ومنها اي في الظروف
المبينة قد عرفت ما فيه لدي بالفتح معصومة ولدن بفهم الدال
وسكون النون واتى على قلة فلذا اذاد ولم يكتب بحرف العطف
لأنه يفتح الدال ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام ومنها
وسكون الدال وكسر النون ولدن بسكون الدال بفهم اللام
ولدن بفهم الدال كلها بمعنى عند وفتح الفاق وضم الطاء
المشددة ثم اشهر التاليف المايض وعوض بفتح العين و
ضم الصاد في المشهور للزمان المستقبل المنفيين فعلمها
كلها بمعنى ابدأ واذا اضيف عوضا عن نحو عوض العائنين

وغيره قد تقدمت الامثلة في اربعة اشياء في المباحث
وفي على التسم على اربعة اشياء في هذا الباب
فكانت وقد خفف الظاهر المشددة والمخففة في
البناء ففتح الظاهر المشددة والمخففة في
سكن الظاهر المشددة والمخففة في
اسم التسمية لا التثنية ومنها ما هو
معنى اذ انهم عند اربعة اشياء في المباحث
في اربعة اشياء في المباحث ومنها ما هو
فقال ابن حروف لا يكون مشددا ولا هو كسرها
في المايض على الا ان له لانتفا في المايض
الانتفا في المايض
الاول

ابد حر الدارين والدمر الذي ينبغي عليه وجه الدهر وجاز الفتح
 الى البناء على الفتح في الظروف مع اضافة الجملة نحو قول **فان**
 يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرأه بالفتح لاكتساب
 البناء في المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم ومع
 اضافته اذ كونه لفظا من خري يومئذ فيمن قرأه بفتح الهم
 للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير
 مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء
 ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة
 لما عرف بل هي سبب الاراد في الظروف امثلة ما ياتي مثل
 ما قام زيد وان تقوم وانتك تقوم واتول بربا تقول وان
 يقول وانتك تقول اعلم ان للاسم نفسيهما متداخلة باعتبار
 مختلفتي تقسيمه الى الملوب والمبني باعتبار اخلافاخر
باعتبار بالعال وعدمه وقد فرغ منهما الى المعرفة والنكرة
 باعتبار الاشياء المعينة وعدمها الى المؤنث والمذكر باعتبار
 وجود العلامة وعدمها الى المنث والمجوع والمفتر باعتبار
 دلالة على شيئين او اكثر وعدمها الى المنفرد والمجامد باعتبار
 الاشتقاق وعدمه والمنفرد بالمصك والفاعل والفعول

عند ان الاضافه الى الملبس انما يحتاج الى المضاف في حال
 والمضاف في غير ذلك فيكون متصفا بالملبس المستوفى
 واذا ادرى في ذلك ما ينبغي الشرع ان ينهاها الا ان كانت
 بشبهه وتماثل في الشيء لا في الملبس لا في الملبس
 البناء المضاف اليه ليس في الملبس لا في الملبس
 والمعرفه وحده بناء المضاف الى الكلمة الا ان المضاف
 لا يحتاج الى ما انشأه وليس بناؤها كسبها
 البناء في الملبس بالوجه لا في الملبس بالوجه
 بحيث وان اذ انما في ظرفية والارادة والضميمة في مثل
 المضاف الى الملبس والارادة والضميمة في مثل
 وغيره فلهذا ايضا في بعض الجمل

والصفة والتفصيل باعتبار اختلاف معناه فإراد المص
 ان يبين هذه الاصنام لكن ترك منها المفرد ولما مدكونها
 سماعتين وموضعتا على التفصيل يحصل من اللغة
 وعلى الاجمال من مقابلتها وازاد اسم العدد لان لها احكاما
 مخصوصة من جهات مخالفا لغيرها لسان الاسماء الثابتة والذكر
 والذاتية اليها مؤخر اعزها والبحث عن هذه الاصنام
 سوى المتعرف ليس من المسائل بل اتم المبادي كالنقبيين
 الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد فقدم ولما
 كان المفرد والمؤن وجوديين داخلين تحت القبط فقدم
 وحال مقابلتها كحال المفرد ولما مدونكن فيها نوع خفا
 فذكرها بخلافها واما من مباحث الفرض كالاجزى والجمع
 عن المتعرف من حيث العمل في النحو ومن حيث الصيغة من الفرض
 ولذا ترك المص **المعرفة** ما لهم فيه نفسه فقط كالمفرد
 والاعلام والمبرها فان الاشارة داخلية في وضعها او مع
 نية كالمضاد وفي مجاوره كذي اللام والمنادي ^{فانها}
 خارجة عن وضع هذه الثلاثة ^{وهي اللام وحر والذات} حاصلة بالمجاورة واما ارادة
 هذه الثلاثة من فيه فانما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز

غیر

غير الخلف في هذا الحد لأن يدعى أن تناوله للأفراد مجاز ومجده
 عدم الفروقات الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحبيب
 والفيض أن يريف مثلها قد يرى كعدل عمل المورد لفظية
 مثل امتناع اللام ومنع القرف وهو أي العلم باللام وجوبا
 لونه أوجع بعد العلمية نحو الزيد بن والزيد بن وأما حال
 العلمية كابا بنين جليسين متقابلين وعرفان فلا لام أو ي
 أي العلم أي جعل العلم علما أي باللام كالجم غير صفة حال
 من زاب الغال ومصدره وتعبه أي جعل العلم غالبا في معنيين
 يريد كون العلمية بعلية الاستعمال بالوضع واحد معنيين
 أي باللام كابيت للكعبة وجاز دخول اللام لوصفها أي باللام
 أو بدونها صفة كالحسن قال الفيض وهذا ليس بكلي إذا لا يقال
 الحمد والجلل ومصدره كما الفضل فيهما عداها امتنع اللام وكل
 لفظ مبنى على ما لا ينفسم فالحمداية على سبأه غالبية
 وقد يعرب نحو ليت نصب ولو جعل مبنى على الغير أي لغیر
 نفسه فالأعرب واجب كما إذا سمي جعل بليت والنكر في
 الاصطلاح ما سواه أي ما سوى ما ذكر من أقسام المعرفة المؤنث
 في عرف النحاة ما أي اسم فيه التأني وكذا ذلك التام قد راجعنا

هذا تعريف للمؤنث الذي لا ينفسم ولا يقسم
 كوجال ليس فيه علامة تأنيث لا لفظا ولا تقديرا
 سمي غنما

وعرف قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان الثاني المعد في الجميع
وان كانت في الثالثة اوضح وقال الرضا واما ان يذهب الثالث
فحكوا فيه ايضا بقدر الثاني ساعلى الثاني اذهب الاصل وقد
ترجع الثاني ايضا شاذ اخو قد يجهل ^{تفسيره} ورويه فظهر ان ادخال
خو عوب في التفاضل مخالف للعقل والنقل ^{تفسيره} والالف المقصود في قوله
او محدودة نحو قوله والمذكور ما لم يعم عداه ايم يكن فيه احدي الثلث
في هذا التعريف لبحث الاول اذ ان اردنا ان يذهب
في الوقف يخرج نحو صافنا واخنت وبنيت وان اردنا المطلق فلا بد
من التقييد بعدم الاصل ان لم يقيد بالآخر دخل نحو ترك وتكلم
وان قيد بالآخر لم يبق في خرج نحو ضاربين وان يصح الكون
بعد الاصول خرج نحو اخنت وان اردنا الثاني لزم الدور
والثاني ان من المؤنث صيغا موضع كرى وهما وان وباء نحو
تقبرين ونون نحو قرن وتاوت وهذه وهذى وكلتا وستان
وكلها داخل في حد المذكور الثالث ان الالف قد يكون للملاحق
فان اردنا المطلق فلا تنبع وان اردنا الثاني لزم الدور
ولما بان ان يذهب الاعم في الحقيقة والكون بعد الاصول
ونقد الثاني في المسئلة المذكورة وتنسج الثاني بالصيغة

والمراد بان المتعدي حالة الوقف وانما هو في الثاني والثالث
في الظاهر عند الاطلاق في جميع حالاته فان الثاني لا قد يكون للملاحق
في الثاني او في الثالث في جميع حالاته فان الثاني لا قد يكون للملاحق
كله وهو للملاحق في الثالث وفيه في الحقيقة غير متصل
التفصيل في الفعل الضمة ونحوه في الفعل والمفعول في الفعل
في الفعل كمن يخطى امره في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
ويكون كمن يخطى امره في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
سما في كمن يخطى امره في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
الواحد والجنس في المساد والاحسن بالجنس هذا ما يقع في
وفريد ونحوه في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
والذي يخطى امره في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
ويكون في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
واحد صافنا في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
ويكون في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
والذي يخطى امره في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
ويكون في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
كعلامته وادوية ونحوه في النسب بالثاني في في الاعم الجاهل
للتثنية باعتبار تقيده بوصف
صحيح الجواب الواحد في المسئلة
تختلف الخطوط في المسئلة

هو الباب وحفظا للقاعدة تسهيلا للتبسط ونزيبا لالفا الذي صار
 مستقلا مني القرف وذلك معلوم باستعمال الريب يمكن ان يقال
 التوفيق لفظي يراد به اليقيني لا التحصيل فلادور وهو اي المؤنة
 حقيقي لو كان بازائه اي بازاء مستفاه ذكره الحيوان كامرأة بازاء
 رجل وناقاة بازاء رجل والا ايوان لم يكن في مقابلة ذكره الحيوان
 فالمؤنة لفظي كظلمة وعين لو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير
 المؤنة طلقا حقيقيا ولفظنا سويا خو طلمة اي علم
 المذكور فانه يجوز الشاف المسند الى ضميره لا بفعل الصلحة جئت
 او الحقيق عطف على ضمير المؤنة اسند المشتق الى نفسه للمؤنة
 الحقيقية ^{فان} غري المحي اذ ضميره داخل في ضمير المؤنة وحال الجميع بيحي
 وينبغي ان يري في الامم بيتي جواز سائر الناقاة بلانا بلا فصل
 بين الشق والحقيق احتراز عن جوابه القايض اليوم امرأة
 فالتا لازمة في المشتق نحو انك مسي طلعت وجاءت يند لو
 قال الثالث ثي يشمل مجزا يند اخره وتبين لكان صلويا
 وجازا الثاني غري اي في مؤنة غريما ذكره ضمير المؤنة والحقيق
 بلا فصل سواء اي سوي فخطأ استثناء من غيره فانه لا يجوز ان
 في سنده امثلة طلعت الشمس وطلعت وجاء اليوم يند وجاءت
 نحو

ووجه ثبات الجواب في الالف ان كان كالمؤنة الفظية والعام
 فان الاستسجال جعل المؤنة الالف الدال على داخل المؤنة
 الفظية وتنفيد ما اراد به ذكره بالفعل اليقيني قال
 انما لا ادري الحقيق بذا الف في الفع لا يخرج عند مؤنة
 لا يذكر على سبيل الف في الفع لا يخرج عند مؤنة
 حال انما الف في الفع لا يخرج عند مؤنة
 او بالحقيق في الفع لا يخرج عند مؤنة
 بالعلم في الفع لا يخرج عند مؤنة
 انهم في الفع لا يخرج عند مؤنة

وكلمة جواز الشا طاهر للجمع مطلقا واحدا مذكرا ومؤنث حقيقي
 اولفظي نحو جئت الرجال وقال النسوة سوي جمع المذكر السالم
 فاذ لا يجوز فيه اننا الان يشبه المكسر يكون فيجوز فيه اننا لقوله
 نعم انت بنو اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواء اى لسوي
 المذكر السالم فان ضمير الواو لا غير نحو الزيدون جادوا
 ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
 جادت واجازوا وضمير جمع المذكر غيرة اى غير العاقل وضمير جمع
 المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة
 ذهبت اذهبن **اسماء العدد** لم يدرك لانه عطفا معناه اللغوي
 الذى هو اظهر مما عرف به لو سلم من **الاعراض** اصولها اى
 اصول اسماء العدد التى يفرغ منها بابتها بالنقصان او الزيادة
 او الاضافة او العطف لفظا او تقييدا واحدا الى عشرة نفرا والى اثنى
 عشرة وقدرة فالحقة ولكن فيه جعل الحرف زعا والمربى صلا وهو
 الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اقلوه بالمؤنث فاستويا
 فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع ونهيم بكسر
 يشتر اى عشرة نحو زاعم نوالى الفتح مع ثقل التركيب والمجاز يوى
 ليسكون لان اصل المذود ونوالى الحركات لم يصب في تقديم هذا التروم

الاعداد والاعداد بالانعام مفسر بغير الاحتياط
 الانعام والامم دفن الاشياء وهذا هو الجواب
 الانعام وكذا النسب ذكره منقطع بالاسماء العالمة
 كقولنا صبيته لثمنه ونحوه لا يرد الى شدة متناهية
 وبلغ فيه في الابل والاربعاء انما لا يرد الى شدة متناهية
 بالعدد في الابل والاربعاء انما لا يرد الى شدة متناهية
 انما لا يرد الى شدة متناهية بالعدد في الابل والاربعاء
 وله انما لا يرد الى شدة متناهية بالعدد في الابل والاربعاء
 وكذا العدد في الابل والاربعاء انما لا يرد الى شدة متناهية
 اشارة بتدليله انما لا يرد الى شدة متناهية
 لاسم العدد والجمع على ما تقدم
 وتبع الشرح التبيين للفاضل العظام حاله
 منه والمقصود توفيق اسم العدد

شدة
 الاضافة
 او بالزيادة او

على الاصل في اسم العدد والعشرون
 وانما لا يرد الى شدة متناهية بالعدد في الابل والاربعاء
 على الصلة مع حيلها على الصلة مع حيلها

الاطلاق

الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف الشاخير ومائة والف فالأصغر
اشنتا عشرة كلمة ولما كان الفرض من ذكر اسم العدد بيان الاحكام
الخاصة بارتك ما كان على اليتيم فبداهة الثلثة فقالوا ثلثة
بغير يتيم لكونها علما لنفسها ولذا جاز وقوعها بمسئله اليها اي
منتهيا الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلثة فلا انتهاء وانه
يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل
القطع فكان كقولهم تقاعثم اغوا القيتام الى الليل وانما
الدخول في تناول القطع كقوله تقاعثم وايدبكم الى المرافق
فلنا تقدير الكلام وثلثة والرايد عليها اليها فالامتداد والتناول
قطعيان فيكون الغاية لا سقوط ما وراها لا المدرك اليها الذي
هو حكم عدم تناول القطع فلا يمس بالثنا كما ان الله ذكر وبالعكس
اعتبار الثاني الجماعة وبدونها اي التاكاثا للموت
فرايها هو المذكور تقدم بالشراف والزمان ووجه ترك ما دون
ثلثة هي هنا وفيما يلي سبق ولكن لو ذكر اعلا ما لوجب تقدير
واحد الى احدى واحدة الى احدى عند التركيب ههنا وحذف
النون من شتان واشتان عند التركيب مع العشرة كما ان
اوجه وثلثة عشر والرايد عليها منتهيا الى تسعة عشر وان كان

اصغر من ثلثة على وزن حسن صفة شجرة
من واحد على وزن الواو والفا على سبيل التثنية
عند الجمع وفي احدى كذلك عند التثنية في الواو
اما عند فقلت الواو والكسرة في الواو التثنية
كالصفت ولا يستعمل احد الا احدى الا التثنية
او مضاهيها واحدا في الواو ولا يستعمل
واحد واحد في التثنية الا قليلا عمام الدين

ابداً للجزء الأول بحاله وحذف النامى الثاني كراحة اجتماع
 علامته الثاني نمر جنس واحد فيما هو كالجملة الواحدة بخلاف
 احدى عشرة وتاسنتان واثنتان لما لزمنا الوسط
 لعدم مفردتها وكانتا بدليين في لام الكلمة وبمرة الوصل للابتداء
 لا للتفويض كانتا كجنس آخر واتا حذف الثاني احد عشر واثنا
 عشر في الاصل نظيره وتبعيداً عن تقيضه وثلاث عشر لا تسع
 عشرة للمؤنث تخفيفاً لتمام المخالفة وباب نوع عشرين
 وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيها اي المذكور والمؤنث ويعطف
 العدد الأكثر الرابض على تسعة عشر في بعض العقود الثمانية
 على العدد الأقل في بعض الاحاد الى التسعة في غير بعض حاله
 الافراد في التذكير والثاني نمر تقول ثلثة وعشرون وثلث
 خمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة
 والالف وما شئت والفاصل مستعملان فيها اي المذكور والمؤنث
 ولا تفرق عشرة مائة والمائة لا تقع مائة الا في التثنية في التسعة مائة
 ولم يذكر جمعها لعدم دلالة على عدد معين وهي المراتب السماوية
 العدد ولذا لم يذكر بضعة ولولم يذكر التسمية ايضا كان
 اوجه لدلالة الاتحاد في المفرد عليه في ما هو كذا في السماوية
 اي هذا العدد قد يرد مائة وما زاد ما ليس بعكساري عكساي

اصل ما ذكره وبعده حذف لامها فلهذا التاء
 عوضاً منها كما في قوله ثلثة واثنتان
 مائة مائة واثنتان مائة بالالف بعد ايام
 هذا لا يشبه بعض من فطروا وخلقوا التثنية
 باللفظ دون الجمع عصام الدين

قال في الضميمة بكسر الهمزة وفتح الهمزة
 في التسعة فقد وضعت رجالاً وضعت نسوة
 وضعت عشرة رجالاً وضعت عشرة نسوة
 لم يفتقد التثنية عصام الدين
 ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مائة كما في قوله
 فما اشبهه في كتابة الالف في التثنية خطاً

في باب العطف وببانه يعطف الأقل فيه على الأكثر بقول مائة
 وواحد وثلاثة وخمسة عشر ألف مائة وواحد وقد أحسن
 المصنف حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكراً لشخص دون
 المعدود بان اريد به المرأة مثلاً او كان مائلاً بسين بالعكس
 بان كان اللفظ مؤنثاً كنفس والمعدود مذكراً بان اريد
 الرجل مثلاً لا أحسن رعاية اى رعاية اللفظ وان كان رعاية

المعنى ايضا جازع بقول ثلاثة أشخاص واربعة نفوس
 وهذا لا يفسد الاكثر في كلامهم
 ويجوز ثلث لشخص واربعة نفوس مح

على بحث بيزر العدد ولكن لآخر عن قوله ويجوز في ثمانية
 الفخ في الياء كسائر اخواته والتسكون لثقل الريب كمعد يرب
 ولخفف مع بقاء الكسرة الدالة على الزيادة التخفيف وضعف
 حذف الياء فتحمل اى ^{او تدق الياء} التثنية لغاية التخفيف لعدم الدلالة
 على الياء المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى ولا وجه في الكل
 فيكون في المذكور والمؤنث لعدم اختصاصه بتمام العدد وكذا
 احسن في تقديم قوله ولا يميز لوحيد واثنان وكذا
 الواحد واثنان وثلاثان للتقدم الطبيعي وترك وجهه
 قبحه والتمسك به بلفظي معدود بهما مثل رجل ورجلان
 لا فاداهما النفس ^{بمعنى عود} المتى بالعدد لانه في صدره المسألة لا الذم
 علمه ترك

ان لم يكن العدد والجمع قلة اضيف
 الى العدد وان لم يكن له الجمع كثره اضيف
 الى كثرته اقسام وتلثة رجال وان كان
 له جمعة معا اضيف العدد في الغالب
 الى الجمع لطابقة العدد والعدد

فان التثنية مائة وهي ليست بجمع لفظا
 ولا معنى لانها تعد مئة مائة

لان احدى عشر زل في العشر مائة التسعين
 التون وذا الياجم نون اثنين فلا يضاف
 مع بقا ما هو مائة مائة الاضافة وما لم يضاف
 احدى عشر واخرا تها لم يضاف عشرون
 لست بصفة المركبات احدى عشر واما الازوار
 عز ذلك فاحفظه وجردي واما الازوار
 فلان لو جمع كانا انقصر في الالات على العدد
 مع كون مئة هذا وجردي

ولما كان لتمييز العدد احكاما مخصوصة ايضا قال ويحذف الثلثة
 والزائدة اليها الى العشرة بل العشر محفوض بالاضافة
 للمخفف في جمع لطابق المعدود العدد وان وجد جعبها
 معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في
 ثلثائة الى تسعمائة وذلك ان للمائة جميع مائتين
 ولا يضاف العدد الى جمع المذكور السالم الا يقال ثلثة مائتين
 ومائة فيلزم وقوع جمع المونث السالم بعد الثلث
 واخواته بعد تعود وقوع جمع المذكور السالم بعده ويلزم
 عند ذكر مئتين هك كان يقال ثلثائة رجل مثلا ان يلي
 التمييز للجمع بالالف والشافع ما تعود مجية بعدما
 هو في صورة المجرى بالواو والنون اثني عشر من الى
 تسعين وهما لكونهما ضد في العاديتين مكرهاتا فاقتر
 على المفرد مع كونه اخصر ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين
 منصوب لتعذر الاضافة لكرههم جعل ثلثة اشيا كالاسم
 الواحد بخلاف نحو خمسة عشر ك فان المضاف اليه لما كان
 غير العدد كان منه التثنية بخلاف نحو ثلثائة رجل فالأعراب
 الاولى يمنع الاتخاذ في غير اعراب عشرين وابتداء ما في صورة نون الجمع

حذف
 الالف
 بضم
 الهمزة
 في
 بعض
 النسخ

مقتضى جمع ثلثة

او حذف

ولكن بالاول ونقول الحادي والعشرون والثانية والعشرون
 والثلاثون والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم
 اسم قال في الحقيقة جوت اشتقاقه من الجزء الاول والمغنى
 عن الجزء الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الى ما فوقه
 يقال اول الاثنين والثلاثة الى سلا نهاية له والباقي
 يضاف الى مثل وما فوقه يقال ثالث الثلاثة ورابع الخمسة
 ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث الاثنين اذ معناه
 واحد اقل بعد الاثنين فقط كما دي عشر احو عشر
 باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من واحد
 عشر متأخر من عشر فيبين الجان من كل المركبين او احادها
 احد عشر مجزءا للجزء الاول لاخير من المركب الاول
 مع بقا المغنى على حاله ويعبر بالجزء الاول لا اشتقاقا
 الموجب للبنا وبني الجران الباقيان لوجوده فيهما **المغنى** ما
 اسم كان في موضع احو لو حذف في مكان اظهر واخفى
 الف زائدة او باء كذلك فتح ما قبل اي البنا لظهور لزوم
 فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه
 اي مع مدلول مفردة مثل اي مثل ذلك المدلول في الوحدة

على ان لا يخرج من المغنى على ان لا يخرج من قوله
 ويظهر ان لا يخرج من قوله ويظهر ان لا يخرج من قوله
 اكتب ان لا يخرج من قوله ويظهر ان لا يخرج من قوله
 لغة لبعض في اسد الزمان يخرج من قوله ويظهر ان لا يخرج من قوله
 ضم النون وجا في اربعة زوايا من قوله ويظهر ان لا يخرج من قوله
 وباجتماعهم النون

فصل في

والمجلس في هذا المخرج نحو قولنا يقال قرآن لغيره وحيد عند الجمهور
لعدم الجنسية بخلاف الزيد بن عمرو لا لأنها بمعنى الياء ^{للمشعر والقرع وعمران لا يجره وعمران} ^{بفتح المعاق وسكون الراء وقدر قرآن وقدر}
زيد وقر حقيقة أو مجازا فيحقق الجنسية وحذف
النون عند الإضافة لا ينافي كونه جزء من الدال
لأنه كالترقيم ولا يقتضي خروج المضاف لأن المراد أصل
الوضع وجعلها عوضا عن الحركة والنون يقتضي عدم
وجودها الأبعد وجود التركيب مع العال وليس كذلك
وأرجاع ضمير يفسد إلى الزايد يقتضي كونه كلمة لا جزاء
والمنع من أن ادت الوقوف على ما هو الحق فأرجع إلى أصل
الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والألف في المتن من حيث
العرف لا حاجة إليه في الخواص لا نذكره بخلاف قوله يحتاج إليه
في بحث الأعراب والنعت ونحوها وحذف نونه عند
الإضافة فإنه من لوازم التركيب فينا سببا لنحو الباحث
عن التغيرات التركيبية من الأعراب والبناء فقال ويجذف
نونه بالإضافة لشبهه بالتون للقيامه مقامه لما عرفت
ولو ترك قوله ويجذف الثاني في حصران تشنية حصرية
والبيان تشنية اليه على خلاف القياس لشد الانصاف
^{الساكن} ^{وهو جلد ناء اللسان فيهما تشنية}

ويعتبر في التقديس قلب الألف على غير المذكر
على اللوث فلهذا لا يقال ^{في قول النقيب}
محفوظ ولا يقاس عظام

والعلم غالب على الكنية ^{والعلم غالب على الكنية}
والعلم غالب على الكنية ^{والعلم غالب على الكنية}
والعلم غالب على الكنية ^{والعلم غالب على الكنية}

والمعقول كان ثوبا وحققا أو حقا

بجاء لا ينفع باحدهما بدون الاخرى فكانا كالمفرد ويجوز
اثنان التا على العيش لكانا ان لم يعدم تعلقه بالخصو
المجموع ما اسم لاجل الزيادة يعرف بنى ولفظان حرف
مفعول بالوضع على اوله فخرج التثنية واسم الجنس لانه
وضع للماهية فلذا يصدر على الواحد واكثر فلا وجه
لقوله القراء ان كل اسم جنس له واحد بالتاكيد والبالا
كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة والتصغير
وعود ضمني المفرد اليه وانما ما ليس له واحد كذلك كل واحد
فليس بجميع بالانقضاء وخرج اسما العدد ايضا لانها تدل
على احاد واجزاء الافراد فان افراد الشيء يلزم صدقه او صدق
اصله عليه بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا كل عشرة
واحده كل واحد منها فلذا تبدل الاحاد بالافراد بحروف
مفردة ليس المراد به ما ليس بشيء ولا مجموع للدور وخرج
جمع الجمع بل انما الاصل وانما الدال على الفرد حقيقة كما
نعلم واعتبارا باننا نعلم فانهم من حيث دلالة التا على افراد
منهم جمع ومن حيث دلالة التا على ثلثة من مثلهما خوة
جملة معدودة واحدة مفردة لاننا نعلم فلذا قيل ان جمع الجمع

اختار على الجمع الاشارة تبا على ما اختار في كنه

لما خرج الماهية في نعم الماهية دون الادوار كان
المراد به واحدا تارة كذا لا اوضح بالجمع انما

المراد به مادة لغوية واحدة
له جمع انما

لا يصدق على أقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد من لفظه كالإله
وعنه فاذ لبس بحج بالنفاق وأن شاركه في الدلالة على
الأفراد وعدم الصدق على الواحد لاثنين وأما ما له صورة
مفرد من لفظه كركب فركب وبأقر في بقر فبح عند الأحفش
لصدق حدة عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه فراكب
وبقر ليس بأفرد في ركب وبأقر عنده وإن اتفق اشتراكهما في
الطروف الأصلية والذي حمل سيبويه على هذا من لفظي وهو عدم
وجود خواص للمع السابق وقد سبق في صدر الكتاب أن نفرح
لما كان في الألفاظ جعلوا خواص أصلا ولحدود تبعا وتحتلوا
فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا للقواعد تسهيلات للمطبعة
وترك الصحيح لعدم جمعيته فخر ركب وتوالت الكفا بعدم
صدق التوقف الشبهة مذهب سيبويه وميل إلى مذهب
الأحفش وهو المظن ولو كان ذلك المفرد اعتبارا واعتباريا
لاستعمل البديل نحو عباد يد بقدر له عبده ونسوة يقدر له
كون نسائه مفردا لا كغلام وعلمة ومذاكر في جمع ذكر يقدر له
حسن ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه واحد ينال به علم
في جمع حديث وليس جمع الأحاد وقلة المستعملة لأنها الشيء الطفيف
في لغة العرب

حسن بغير له
حسن بغير له
حسن بغير له

والشئ الناقص

ازل حوشي النبي عن مثله بتغير ما حال من حروف
 اي زيادة حرف او حركة او ففصا وبداخل مع الاستلامه
 لان زيادة الجراء او شبيهه في عدم جواز الانفكاك مع التضا
 تغير بخلاف نحو سمعهم ولو كان ذلك التغير تغيرا لتغيرا
 لا تحقيقا كسوة مثال الجمع لم يفر اعتباري وقد سبق وذلك
 مثال الجمع لا تغير بتغيري فتمت ذلك مفرا كتمه غفل وجعته
 اسند ويؤي الجمع مسكر لو غير للجمعية فخرج نحو مصطفىون
 وظلا لان تغيره بعد الجمعية للثقل والفرق ونحوه بنا واحده
 ولو بتغيرا بترك الكفا والاي وان لم يتغير صيغة واحده فصيح
 فالصيغة لا تتغير عندهم بتغير الاخر ذات او وصفا والاسم
 بطلان الاحاق في نحو سلف الرجل وعد انبياء الاسم المالكه
 اربعين لاعشر والتغير المساق لغوي فلا تناقض مذكر
 ذلك الصحيح لو كان في آخره قيل بما فرقه فيلزم تكلفا
 والظا ما قلنا في المشتق فواحد ولو ترك في السلام مع الإجازة
 او يادرك ما قبلها بمجنها اي فهم ما قبل الواو وكسرت قبل
 الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او بتغيرا نحو مصطفىون
 ومصطفين ولون فتح في اصل الوضع فيدخل نحو صالحو لغوي

والتغير في ما قبله في تلك وفيها تكلفا والفاية
 والاقرب لها التضا في غير تلك فكذلك فكذلك
 كاسد ولا يجرى في التضا في غير تلك فكذلك
 المستعمل في الاعيان في غير تلك فكذلك
 بجمع نحو في التغير اعتبارا لاصلها فلا يشترط ولا يجرى
 وتباينه في جمع ما قبلها من التغير احدا
 كذا في التغير

او هو ان تغيره لا يفرق له ان
 او هو ان تغيره لا يفرق له ان

وخرج

ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم ولأن المراد كون
المذكورات زائدة كما صرحنا في المثني وقد عرفت فساد جماعها
عوضا لبيد المجموع أو الزوايدان معهما أي مع مدلوله مفقده
أكثر منه من جنسه قبل بثون الكثرة في المفرد فزفي
كفطان افقده من المار وقد سبق وجرتك الأفعال وقد
قوله وحذف فوفه أي نون جمع المذكور الصحيح بالإضافة
للمسبوق مع كونه حكما مؤثرا من الشرط طبعا ليقرب
من ذكر النون بشرط أي شرط ويسكن مذكر الجمع الصحيح
ولما حاجة إلى إرجاع الضمير إلى الاسم الذي أريد
جمعية جمع الصحيح بل هو في غايته الركابة حال كونه
اسما لا وصفا أن يكون مدلول مفقده مذكرا لغويا
والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو
ورقاء وسلمى سمي رجلين فانهما يجعلان بهذا الجمع بالاتفاق
ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصن اختيار قوليهما
وإنما كون المراد من المذكر ما يكون مجزعا عن التأ ولو مقدر
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاوسا يبي فبعد كونه

والألف في هذا الكتاب بدو عليها إذا كثرة في مفرد وجمعنا
حيث يخطئ المثني زيفا ويدان الجمع من وضع الأحاد
والثنية لاثنين لأن مع الواحد أكثر منه أو مثله قاله
علامه الشافعي والأول على ما يجمع لأنه لا يخطئ
ثانيه لأنه فاحفظه سبحانه عاصم عبد العزيز

بلغ

بخلاف اللغة والأصطلاح غير مضموم إلى اللفظ أصلا لعدم
 القرينة على أي مدلوله عالما ويجوز أن يقال التقدير أن يكون
 مفقوده مذكرا أي ماله عالما أي أنه فالوجه أن مساويا لا اختيارا
 إلى ثلث محذوقا ولو قال علم مذكور عالم كان أظهر
 أسلم ولو أكتفى بتذكير العالم كان أحضر أيضا بشرط حال
 كونه صفتا أن يكون مدلول مفقوده مذكرا عالما ذكر التوجيهين
 لكن الأول جهناج لعدم المساواة ببدل العقل بالعلم
 ليتناول محذوقه تعافى الماهدون إذا لا يطلق
 العقل عليه تعافى أن لا يكون مؤثرا أي مؤثرا تلك الصفة
 المفقود فعلا وكما لا يقال أحجرون للفرق بينه
 وبين أفعال التفصيل كما فضلون ومفعول الصفة كالإتيان
 التفصيل للدلالة على الزيادة فينسب إليه الشرف والاعلى
 بفتح الفاء كسكران لا يقال سكران في قايينها وبين فعلانه
 كدمانه ولكونه التا أصلا في الفرق اختيار في مذكورها أسف
 الجمع مخوند ما فوه وان لا يستويا أي المذكر والمؤنث فيها
 أي في تلك الصفة كخرج بمفعول مجروح ومجروحه وكلماته
 فلذا افتقر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في الكلام

في الكافية وترك الجوزج الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنث عن
عطف على مذكروا المراد به الاصطلاح اي ايضا يدخل نحو طلمات
لو كان في آخر اي اخر الجلع الصحيح تذكر ملحق الف وتارة ان ذكر
اي شرط هذا الجلع لو كان مفردة صفة ان يجمع بالواو والنون
الكتف باقوى الاحوال ان كان اي ان وجد مذكرة كلمة
لما يلزم مرتبة الفرع على الاصل ولا اي ان لم يوجد مذكرة
فشرط وجود التاني في مفردة كما بضمة وطامشة لم يحدث
له الحذف والطمش فيقال ايضا وطامشة بخلاف طامشي
والطامشي فانهما بمعنى من ثبت له احداهما في الجملة فجمع ما يضي
وطامشة لا غير ولا اي ان لم يكن صفة جمع من غير
اعتبار شرط ولوزاد سماعا سلم غير عرض التوضيح لعدم
والجلع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال اي جمع على غير
كافواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وقعلة بكسرا لفا كغمة للفتلة خبر يعنى يطلق على
صادون العشرة بلا قرينة ويجزها اي غير المذكوران في الجوزج
للكسرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال
الرفعة لانه ان الصحيح المطلق الجلع من غير نظر الي
في الحقيقة والكثرة

تذكره

اعني بالالفه

... قال ابن جرير في جملة المستويات بين
الفقة والكثرة والظاهر المطلق الجلع من غير نظر
لما الفتلة والكثرة فيعلم ان بعلبة استعملها
تغير الفتلة الى العشرة واستأثرها فيه على سائر
الجمع ان وجدت واعلم انه لا يرفع

والكثرة فيصليح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلته كارجل
 في الرجل والجمع كثره كرجال في الرجل فهو مشترك بين العدة
 والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجوده كقوله
 ثعلب ثلثه قومه مع وجود الاقراء ولما كان الاسم المتصلة
 بالافعال متبينة في كتب الفرق مطوالاتها ومختصرها بالجملة
 التشبيهية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي
 وقد ترك تصنيفها فقال **المصدر** يعمل كفعله المثنى
 منه علما مطلقا في زمان لان عمله له نسبة الاشتقاق
 وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان
 بخلاف الفاعل والمفعول فان عملها ثابتا به المضارع
 فقط فاشتراط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس بحرف متبينة
 الاشتقاق بل مع كونه يتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به
 واما لا يدان على الخال البتة فلا بد من عدم الاقرب اليها
 ونسب الالم التفصيل فليس جمع الي البتة الابواب وشرحه
 سالم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة
 تاليدا او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل في فعله
 وهذا من فروع التقدير المذكور لعدم عمله موصوفا ومصفيا

اذا كونه بتقدير ان يصف الفعل

المتعدي او اللازم غير تفاوت ولا بعدا
 يدرج في عمله على الفعل المعلوم الجوهري
 اذا كان مصدرا متبينا للمفعول بان يقال
 اخرج زيد بان زيد مفعول مالم يتم الاخر
 الا بجمع اللون يخرج على صيغة الفاعل
 لا بغيره كون يخرج على صيغة الفاعل

حيث قال ويجوز فعل ما قد بان مع الفعل
 حيث لا يتقدم مفعولا للمصدر والوضوح وكذا
 المقتضى بالجمال لبس الابواب

ومعرفة بالآتم كذا في لبس الأبواب والرفعة وقيل إذا يجوز
 أعمال الضعيف مع وجدان القوى وهذا لا يفسد الاشياء
 ونحوه من ضرب اللص بأعمال ^{الاصح} المقدر يجوز لأن تسمية
 بالمطلق مجاز كذا في الرقي ^{الاصح} ألا لو كان المطلق بدلا عن
 فعله المحذوف وجوبه لئلا يفتقر من الظرف المحذوف
 ولو للمصدرية لتقديمه لأن العمل للفعله في كل موضع
 أو وقت أو موضع أو وقت إن كان بدلا فإن فيه اختلافًا
 فعند السبب في العمل للفعل المقدر وعند سبب
 للمصدر لقيامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرًا
 بأن مع الفعل حتى يجوز تقديم معموله عليه ^{الاصح} ولستار القيمة
 فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم
 المفعول كذا في الرفعة ولبس الأبواب فوجه الوجهان واحد
 لا وجهان كما توهم ومعموله أي ^{جاء وغيره} المصدر يتقدم عليه
 ظرفًا نحو قوله تعالى ولانا خدم بها زادة فلما بلغ مفعله السبق
 لآلة المانع تأويله بأن مع الفعل فإن معمول ^{ظرف تقديم} الفعل لا ينفصل
 على الموصول وليس الموقل بشيء في حكمه من كل وجه
 مع أن الظرف كالجهم العامل لما بسطة اليه في ^{ظرف تقديم} الاعل فيخل

فيما لا يدخل الا جانب وان مفعول ضعيف يكفيه رتبة الفعل حتى
 يعمل فيه حرف التثنية نحو قولهم ^{لنقله} ما انت ببعثة ربك بخير
 هذا ما اختاره الرضي ^{وهو في غاية العبد من العبد} ويجوز مفعول مطلقا وقد رواه
 المعالي فيما ذكر من الآيتين ونحوهما ولا يضر فيه ثبات الفاعل
 اي لا يقع الاضمار في المصدر بالانستد في رفعه كالفعل
 والصفة بخلافه في زيد وذلك لان النسبة الى الرفع
 مأخوذة في موضعها ^{موضعها} يحكم بالاشتراك عند عدله
 واما المصدر فالواضع نظره وضعه الى ماهية الحدث
 فقط لا الى ما قام فاقضاه للمرفع عقلي لا وضي
 فلا يحتاج الى الامر بالحكم وقبل الواضع في مفعول المصدر
 لا ضمير في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
 التشيين والجمعين ومما في الفعل راجعان الى
 الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه
 تشييده وجمعا وفيه بحث اما اولافا تاغص صحة القيا
 لوجود المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل
 واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل انفس
 فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان اردوا الاجتماع في اللفظ

عند كذا
 ان

رد ذلك صوابا عبد الله بن سفيان جملنا طلب الصفة
 للمرفع عقليا لا واضحا وهذا هو اسمها وبها فاعل
 من مفعولها الا ترى ان قوله من قام بالفعل
 لمن وقع عليه كيف وكذا مفعولها غائبة ان النسبة
 الى المفعول في موضع الفعل الخبري والآن ان كانت
 فيكون حدثا في موضع الصفة تقييدية غير ثابتة
 فلا يكون جملة مسته
 هذا ما قاله الخليلي وقال الكندي ولما لا
 مرفوع الصفة عنها فيكون الواحد من كل ما
 فلا يلزم الاجتماع وهذا اقرب الى الصواب

حقيقة

حقيقة فيما حل الكلام في الاستسار وان ارادوا لا بد من علامة
 في استسار ضمير المشتبه ولما اتخذ في الصفة التي يتبين بها فلم
 يلزم الاجتماع بخلاف المصدر يمنع لزومها والسند للفظ و
 اسم الفعل وتوليد قال لا الاظمار فيها تنساج لقيامها معاد
 ما اضمربه لاحقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما
 على السند لا حق لانه افعال البز المسقرة وافعل في مثلثات
 اخرى صحيح اذا اضمرا حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكم
 محض واعتباري مرفعه حقا في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل
 واسم في المعنى بل في امره لفظية لما مر والمقتضى للاستسار
 وهو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع
 في اللفظ حكما لكونه المشتبه في حكم الملقوظ فنقص بالصفة
 وكون فاعلا غيرا في الذات والمخرج باليدع الضرر بل يزيد
 وجاز حذف فاعله في المصدر لما ذكر في الاضمرا بعينه وقبل لانه
 لو لم يجر لزوم اضمرا اذا كان مقتضى ما يند بعد كونه مبني
 على مقابلة العليتين ثم اذ لو اريد بالاضمار مسبقا لغير الاستسار
 وهو لفظ فاللزام من جواز ان يقال مثلا زيد ضرب شد يد
 ولما اريد بالملفوظ بطلان اللازم بمنوع والسند من وجاوه

يقع في هذا الكلام بجنس الفرق في اسم الفعل
 والثابت ان هذا هو ان الافعال التي لا تقتضي مثل فعل
 يس والاضمار في الجملة والضمير في المشتبه والجموع والاعلام
 ويزيل اسم هو ضمير القيام لا يتبين فيها على قدر

يقع ما ذكره مسبقا وما ذكره صلا الاول
 ان هذا العليتين كما ذكرنا في

لا يكون في كونه اسم الفاعل في الجملة
 كونه الفاعل في الجملة لا يكون في الجملة
 كونه الفاعل في الجملة لا يكون في الجملة
 كونه الفاعل في الجملة لا يكون في الجملة
 كونه الفاعل في الجملة لا يكون في الجملة

والاسم يكون على اللزوم باللام ضعفاً
 والمصدر مفعولاً في اسم الفاعل والمفعول
 مفعول الفاعل واللام في المصدر مفعول
 مفعول الفاعل وهو مصدر مفعول

وماذا فعلت من فعله الخ لا استقامت في الفعل
 وماذا فعلت من فعله الخ لا استقامت في الفعل
 وماذا فعلت من فعله الخ لا استقامت في الفعل
 وماذا فعلت من فعله الخ لا استقامت في الفعل
 وماذا فعلت من فعله الخ لا استقامت في الفعل

ضافته اليه في المثال قبل مع ان اعماله متونا او لم
 افوي مشابهة للمفعول كونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا بضافته
 المعرفة خلاف ما خرج به الرضي في العكس والى المفعول
 وقل اعماله في المصدر ملا بسبابا للام المعرفة لا شائع تعبيرا به
 مع الفعل وانما جاز على قلته فوا بين الشيئين والمقدرة به وهذا
 في المثال والمفعول به الصريح وانما في الفرق فكثير قوله تعالى
 لا يحب الله الجهر بالسوء **اسم الفاعل** بعد كنهه لو كان
 ملا بسبابا لكان الحال والمستقبل حقيقة كنهه يضارب
 على الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
 في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا
 الان لقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه قبيل ان هذا المأشهر
 في نصب المفعول به لانه الفاعل مضمرا ومظهره او لا في الفرق
 واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد ولو على المبتدأ
 ولو بعد الناصح نحو زيد ضارب كذا او ذي الحال كذا
 زيد راكبا جلا او الموصوف كذا ورجل ضارب كذا والمستفهام
 بالهمزة او يفرضها نحو ضارب زيد عرو وعرفني في ما لا وان
 ولو لو حذف فحرف ليث مل الشفاه استفاد من الاسم والفعل

وقد قالوا في قولهم انما هو من قول
 حيث قالوا انما هو من قولهم
 اسم الفاعل والوجه انما هو من قولهم
 هذا الوجه من قولهم انما هو من قولهم

كما ذكر في بحث المبتدأ لثم الفائدة في غير عبارة الكافية والذات
 نحو ما يطالع الجبل وهذا عند ابن مالك واغترض عليه ابنه وانما
 بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقریب من الفعل لان حرف النداء
 مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد في مثل
 على الموصوف المقتدر وهذا لما احتاج ابن الحاجب واقول
 نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوا
 فهذا يكفي في التقریب ولو اجتزأ الاعتماد على الموصوف والمقتدر
 للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب نحو عليه
 ملفوظ او مقدر ولم يذكر الموصول لان المراد به هنا التام
 فقط اذ الصفة لا تقع صلة الاله او يذكره فلو ذكره هنا
 لزم التكرار ولو اكتفى بالاول وهم اشراط الحال او الاستقبال
 فية ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحب غير الموصول
 لا ما يسمونه كما نعلم ثم قيل ان هذا الاشرط في الباري لا في المستحق
 والفرق ويضاف اليه اسم الفاعل لو اردت ذكر مفعوله في المعنى
 اليه اضافة مفعول لو كان اسم الفاعل بمعنى المانع لا ممتنع نفسه
 ولو وجد مفعول منصوب نحو زيد مفعول عمر ودرها اس
 قدر فعمل ناصب نحو اعطيه وهذا جواب عن تمسك الكسائي

فان قلت ان حرف النداء لا يعتمد على الموصوف المقتدر
 بقوله لا يعتمد على الموصوف المقتدر
 في شرح اكتشاف بانه ذكر الموصوف مع اسم الفاعل
 لفظا وتقدرا بتعريف الذات التي قامت باللفظ ومع
 مخالفا لغيرهم الذين لا يبالوا بغير الاعتماد على موصوف
 فمما لا يخفى لعلنا انما اقوي القصة بقصة كمالها
 جبلا وبالكلمات انما لا نفهم انفسا وبعد فضل اسم
 اقضا وحرف النداء لا يقتضا بعد فضل اسم
 حتى ناتي اعتبار مثل هذا القصة وكل موضع يجوز
 بالاسم الموصوف
 بحكم
 كما ذكر من اعطاه فاجيب بانه انما اعطاه
 واليخفى ان مكلف الاسباعه العلم فلا قال كسائي
 فخلقوا واسم الفاعل يعلم عند امتناع امر المتعلق
 بهم العلم الاضافة للفرق والظن لا لا يمتنع وجب
 بطريق الاضافة من معنى اتقا الاشرط على الموصوف
 الاضافة للفرق من معنى اتقا الاشرط على الموصوف
 الاستقبال بالشرط كونه وجبا اتقا الاشرط على الموصوف
 او يقتضي عدم

حيث يجوز علمه بجهة المايعة ولو قال المتكبر خلاف الظاهر
 لما لم يجد عمله في المفعول الأول مع كثرة دوره في الكلام
 كان قرينة وقال السبكي لا يوجد ان يقال انما نصب عنها الثاني
 ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدونه هذه الضرورة
 وقال الاندلسي رد اعاجيب الخلف لا يستقيم ذلك في مثل
 هذا طاعة زيداً من فائلاً لا تمنع الاقتصار وقال ^{في قوله} لا يمكن
 ان يتركب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلاً كما يحكي في افعال
 القلوب ويضعف من ذهب السير في قولهم هذا ضارب زيد
 اسس وعرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمر لان على السماع
 على اعراب المتبعين الفاء اول ^{في} وباللام اي بسبب دخول اللام
 الموصولة دون الموصولة على اسم الفاعل يستوي فيه الجمع ابي جميع لا
 تكون في فعل حقيقة ومعنى وكذا المباعدة اذ انما العاملة
 ثلثة مفعال وفعل وفعل وزاد كسيبويه فاعيل
 وفعل ان اراد ان اراد ان المباعدة كذا في اللام في استواء
 الجمع لم يستعمل في المعطوفات وان اراد انما كاسم الفاعل
 في العمل والاشتراطير وعليه انهم صرحوا بان لا يشترط
 معنى الحال والمستقبال في المباعدة ثم ان هذا عند البصريين وقال

للمفتي

يقول العود بعد دخول الموصولة في قوله
 في المظهر بعد وجه النية

كالمعبر وضمتها

وقال الكوفي لا يعمل المبالغة لقول المشابهة بغير الضيغة
 وان جابده منصوب في فعل مقدّر عندهم فاتجا البعثة بان
 مع المبالغة جائز لما في المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
 كالزيادة التفصيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فليكن
 يكون جائزا ويكن ان يقع بان الاصل في افعال التفصيل
 الزيادة على الفير في الحظيرة التي كانت بعد هذه المشابهة
 واما بجملة الزيادة والمبالغة في الحدث فتعرب كونه بمنزلة
 الجدة **واسم المفعول** اي هو كما سم الفاعل في العمل والشرط
 والمشته والمجوع صحبا او مسترا من اسم الفاعل والمفعول
 كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والشرط والمشته والمجوع و
 الصحيح ظ لبقا صيغة المفرد واما المكسر فذلك في
 فرع الواحد جاز حذف النون من مشاها ومجموعهما بالعلم الى
 بسبب عمل النسب على الفعلية موقا اي داخل عليه للام الموصولة
 لاستطالته فجاز الخلف للتحفيف ولا بد من القيد المذكورين
 لعدم جواز الخلف عند انقضاء أحدهما على الآخر **المشبه**
 باسم الفاعل من حيث انها شئ وتجمع وتذكر وتوثق فعل كفعلا
 بل تريد عليه لانها تنصب عند البعثة لا فعلها من غير شرط زمان كونها

ينبغي ان لا ينصب على التثنية في الفعل
 لانه الصفة ما قام بالصفة المثنى
 فصار يجمع في موضعين فيكون فيه ما حفظ
 في الحدث واحد واضعوا للاطلاق في الاسم
 ولم يبق في التثنية التفصيل لضعفه لعدم
 لزوم ذلك فيه كما في التثنية المشبهة ولو جرد
 معارض ذلك التثنية اسم التفصيل وهو
 عدم المشابهة في الفعل بخلاف التثنية

بمعنى البتة الحدوث المقصود للزمان لو اعمدت على ما سبق
 ويجوز ان الصفة المشبهة ملازمة باللام الموقوفة لا الموقوفة
 او مجوزة عنها انفصال حقيقة والمعول اي مولى الصفة
 المشبهة الظل المضمحل ملازم باللام او مضاف اليه التمييز
 بلا واسطة او بالامطلاق المضاف او مجوزة عنها فيدخل الحسن
 وجه غلام في المجزاة المضاف لان انفصال ايضا لا يمنع لظن
 كانوا فبقر في الاشياء في الثلاثة يصير شاملا في مولى
 في هذه الاقسام الستة مرفوعة بالفاعلية او منصوبة
 على التشبيه بالمفعول في المعمول الموقوفة عند البقرة
 لانهم لا يجوزون توفيق التمييز وعلى التمييز عند الكوفية
 لتجوزهم بآه وعلى التمييز بمعنى المصدر اي جعل مفعول الصفة
 تمييزا في غير آي غير الموقوفة او مجوزة باضافة الصفة
 اليه فيصير في الستة الثلاثة ثمانية عشر وامتنع منها
 الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى مفعولها المضاف
 لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف السوتين والنون
 او بحذف ضمير الموصوف من مفعولها او بنقل مفعولها
 ولا يشترط منها في امتنع الحسن الوجه وجهه غلام باللام في الصفة

قال في الصفة المشبهة موصولة في مقام
 به الفعل على سبيل الاطلاق في غير اعتبار
 حدوث واستمرار وقال السبكي المحقق الشافعي
 في شرح الفصاح ان الصفة المشبهة لا تكون
 ولا في الاطلاق وفي كونها في الموقوفة
 في خلاف الصفة فيحتاج ان يقال في مضاف
 غدا والآن او اس

المضافة إلى معولها المجردة بالآلة هذه المضافة وأن أفادت
التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا إضافة إضافة المفعول
إلى التكررة ولم يذكر الخلف فيه وهو حسن وجهه بإضافة الصفة
المجردة عن اللام إلى معولها المضاف فكانه اختار وجب
الكوفيين فأنهم يجوزونه في السبعة بلا فتح لانتفاء المانع
المذكورين وما قسم فيه ضمير واحد أثنائه نفس اللفظ الصفة
أو معولها أحسن لأن الضمير فيه بقدر الحاجة غير زيادة
والانقصان وما فيه ضمير إلى حاشا له على الحاجة إليه
لأحسن الاستئمال على التأكيد والآي إن لم يكن في الصفة
ولأن معوله ضمير ففتح لعدم الربط بالموصوف لفظا ومكانا
وجود الضمير في الصفة يرفع ظهوره في المعول ذكر فاع
يظهر بأوجده وعدمه فقال ولورفع بانائب الفاعل
أي بالصفة أي لورفع الصفة سما ظاهرا بالفاعلية فلا
ضمير فيها لا مشاع نعت الفاعل والآي وإن لم يرفع بها سواء
نصبت على التشبيه أوجرت بإضافة فعل الصفة ضمير
خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطلق ذلك الضمير الموصوف
وفي التذكير والتثنية والجمع لمطابقة آياته والفاعل والمفعول

عدم الحقة وعدم الجوز

والثانية والافراد

الملازمان اداد بالترقيم المفعول تعدية فعله الى واحد
 ذلك الواحد يتقرب من الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب
 فيكون كاللازم والمنسوب كما شئت في اي كالصفة المشبهة
 فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منها فلا يجوز
 نصب فاعله ولا جرح لئلا يشبه بالمفعول على تقدير حذفه
 وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر مفعوله منصوبا بعده لم
 يتغير قياسه للفعل اي لتفصيل على غيره في الفعل لا لغيره
 المفعول اذ لو كان له اكثر الاشياء فجعله في سائر الاشياء
 وهو الفاعل وقد جاسما مع التفصيل المفعول كما شئت في
 اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا كان انشبا لانه ما لم
 الوضع والصفة ويستعمل اسم التفصيل باحد الثلاثة بغير
 الانفصال الحقيقي باللام الموقفة فيطابق موصوفها
 او تشبيهة وجمعا ونذكيرا وتأيينا للزوم مطابقة الصفة
 لموصوفها لعدم المانع الذي يحجب كزيد الافضل الزيد
 الافضلان الزيدون الافضلون هذا الفصل المهندات
 الفضليات الهندات الفضلات وبين فهو مفرد مذكرج
 لفظا ابدا وان كان موصوفه غرو كلهم لم يحق اداة التثنية

وان لم يبق افعال التفصيل على سبيل
 كالتدبير والخلق يستعمل باحد الوجوه
 التفصيل
 المعجزة وتبين العاين ان وضع
 بقلب ذلك لانه لا يعقل الا تفصيل
 عليه والتبصير بالتفصيل على ما هو
 كما في اكثر ما في سائر القاريين والافعال
 اذ لا يمكن مفردا اكثر من قوله المفعول لا يتم له
 وانما كان العاين انما يكون اكثر من الاشياء
 جعلوه مشتركين بين الفاعل المشترك فاعتقد
 لا طرده واما سائر الافعال التي لا يمكن
 فيها تشبيه كونها سماعية فاردوا جعلها
 في افعالهم دون الاخر فجعلوا في الفاعل
 كونه اكثر من المفعول لان المفعول لا
 في الاغلب لا يتعكس واما قلنا في الغالب
 يتعكس اكثر من يتعكس وحيث ان الغالب
 جعلوه حقيقة في المفعول ليس ليعتبر
 مع كونها اكثر مما في معنى التفصيل

بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الغرض والحال والتمييز
 لانها مولات ضعيفة يكفيها راحة الفعل واما العمل في المظهر
 فله شروط بيته بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن
 في عينه الكحل منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون صفة
 لمعول منفى والتمييز الرابع الى الموصوف فيكون في منفعة
 لافيه ويدخل من التفضيل على فاعله مقيد بحال
 وترك ضابط الكافية لغرضه وصعوبة فهمه والكتفي بالشيء
 والتمثيل بوضوحه لا سيما على المبتدي وقد سبق مرارا وجه
 ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل بحسب معناه ان النبي
 في الكلام يتوجه الى القيد فينبغي الزيادة فيبقى اصل الفعل
 فيكون احسن مثلا بحسب حسن مع انه لا يعمل بحسب بل رفع
 اسم التفضيل على الجزئية وما بعده على الابداء يلزم الفصل
 بينه وبين معوله اعني منه باجنبيتي وهو للبداء ولو عمل
 يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف التمييز
 الجور ومنه وكلمة في او نحوها في نحوها في نحو المثال
 المذكور مع بقا الباقى على حالها وكعين زيد احسن
 فيها الكحل يريد تبديل رجلا احسن في عينه الكحل الى في المثال

والمفعول والمفعول والمستثنى وقدر
 ان التقييد على التشبيه بالمفعول من خواص
 الحقيقة المشبهة واسم الفاعل والمفعول
 المتعديين عنهما

فصار المعنى حسن كحل الرجل وواحد حسن زيد

يدور لفظ ما بعد في الآتي المصدر أصله
مضارع كقولهم

دور لا دور في المحل لأن الشك في عدم الحكم فيه فليحذف
اسم الزمان الضارع وهو المشابهة ما بعده من الضرع
فإن كانت بهيئة انشائية من غير واحد فيها اخوة
رضاعا مقام

وقيل هو حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال
حتى خلت العظا وفي فقال الحكماء ان الحال
ليس زمانا موحدا بل فصل بين الزمانين ولو كان
زمانا كان التفسير في الحال عند الحكماء
على ان الحال في قوله زمانا بل هو في الحقيقة الآن
فإن زمانا الآن سوا زمانا زمانا

الاول ونحوه هذه العبارة ونحوها وفي هذا المثال الفصل
مقدمة بعد الكل فيلزم الفصل **الفعل** المايض ما فعل ذلك
بالوضع على ما في المضي او زمان او حدث او شيء بمعنى المايض
فخرج نحو اس لم يقرب ودخل نحو ان قربت وقربت وعيسى
وبني المايض لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا نحو قرب او تقرب
نحو غزالا السكون مع كونه اصلا في البناء المشابهة الاسم في وقت
موقعه في نحو زيد قرب وضارب ما لم يلحقه اي المايض الواو
الفتحة قدمه لقرب لازمة من الفتح ووجودية لانه اي المايض
يضم في لفظا نحو قربوا او تقربوا نحو غزوا والضمير المحرك
المرفوع لانه يسكن في نحو قربت وقربت وقربتما وضربتم
وقربتم **المضارع** ما فعل ذلك بالوضع على الزمان الحال والاسم
بالاشتراك على الاصح وهو اي المضارع موب المشابهة
الاسم لفظا ومعنى واستعمالا مني بين انواع الفعل الخمسة
لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع موب
مشابهة الاسم لفظا ومعنى واستعمالا مني بين انواع الفعل
لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع
نوه المثال كيد خفيفة او ثقيلة فانه في مبنى على الضم في جميع

وعلى الكسرى في الحاضرة وعلى الفصحى في غيرها لا تها بمزلة الجزاء
 فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخولها في وسط الكلمة ولو
 دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانت
 ج مبنى على السكون حملا على المايه واعرابه اى المضارع رفع
 ونصب وجره فالمضارع القويج الآخر المفرد غير المشتهى والجمع
 سوى الحاضرة اى الخطاب ملبس بالفتحة رفعا والفتحة
 نصباً لفظاً ملفوظين والسكون جرماً كرفع ولز يرفع
 ولم يرفع وغيره اى غير المفرد المشتهى منه الحاضرة صحىحا
 او معتلا بالنون رفعا وحذفها نصبا وجرماً نحو يرفعان ولم
 يرفعيا ولم يرفعيا لان الضمير المرفوع لما عجزه بديل سكون
 اخر نحو ينادون فربما جعلوا الاعراب بعده ولم يحمّل الالف
 والواو والحركة جعلوا الاعراب بالنون لعدم امكان حرف العلة في ذوق
 في الجزاء حذف الحركه وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الحرف بدل
 الجزاء فالنصب يناسبه في مخرج اصله علامته الفضل
 فلذا يحمل على الجر دون الرفع في اللسان فيناسب به فيحمل عليه
 في الافعال ايضا والمعتل الآخر بالالف قد تم حقيقته ووجدته
 بالفتحة رفعا والفتحة نصبا نقدر اربعة مرتين ومختلف اى
 نصبا

لا يرفع على الفاعلية الا بفتح العلم المنعوتة وبن
 الحاء بالجر الاسم فلفظ الرفع والنصب مذكور
 لفظاً على اعرابهم والعلو ووجد قد استوفى
 بين اقران الرفع والنصب جعلوه من اللفظ الرفع
 والنصب وكلامهم والبيد ان يكون في الرفع في
 الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومفعول ما يشبه علم
 المنعوتة ويعلق الخبر ما يوزن له الجزاء الاضمار

الآخر من نحو يخشى ولم يخش والمعتل بغير إيه
 غير الالف بفتح الواو والياء بالضمة رفعا تقدير والفتح نصبا
لفظا والخط ق من ما نحو يفوز ويزي ولن يفوز ولم يفز وله
يعزى وفي كلام المقر نظم وجوه الاول ان الضمة والضمة
في الفتح المفرد يكونان تقديران الموقف الثاني ان السكون
فيه ايضا يكون تقديران خولم يفز الرجل والثالث ارجاء
ضمير غيره الى المفرد بلا قنية مع ان الفا رجوع الى الفتح
والرابع الضمة في المعتل بغير الف يكون تقديران الموقف
ولو قال المفرد سوى الحاضرة بالضمة والضمة مطلقا
ولو تقدير والسكون كذلك في الفتح والخط في المعتل
وغيره بالنون وحذفها السلم مع الاجاز ويزي المضارع لن
جره غرا النائب لما زمن الايين وعامل الجر عند الكوف
ووقع عند الهم مع البر سب وينصب المضارع بان
وكلمة التي بعدها العلم مخففة من المشكلة فلا تنصب
المضارع لانها للتحقيق فيما سب العلم والناصب للرجاء
والطبع فلا يناسبه في البتن السين او سوف او قد
او حز التي كقوله تعالى ان سيكون والتي بعدها الظن

اعلم ان المشقة تقع وقول كل من كذا ما يقع
 اسماء ونحوها موضع الفتح سواء كان مذكرا
 مفعول فعلا لا شئ . نحو زاده رجلا

هذا اصل الفعل المنفرد في الخبر الحاجة
 لا اله الا الله

يحتمل الخففة باعتبار دلالة الوقوع والنامية باعتبار
 عدم اليقين وينصب المضارع بلى ويجوز ان يكون موضوعا لرفع
 الفعل المستقبل واذن لو كان فعلا مستقبلا لاصح الا اذا
 الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما
 الاستقبال والغالب واذن عامل ضعيف فلا يدل على حال
 اغلب اقوي وقد حذرت عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذن
 وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت
 خلقته فقد علمته فظاهر ما في قول من قال ككونا جوابا
وجزاء ومما لا يمكن الا في المستقبل وقد اصاب في تقديم
 هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفعل
 ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد في العمل بوله ولم يكن فعله
 معولا لما قبله اذ لا عمل في نحو والله اذن لا حرج للاعتماد مع
 عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك ونحو ان تأتي
 اذن اكرمك وحصر الاعتماد في هذه الثلاثة فيكون المراد
 الاعتماد الكمال ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بتوقعه بين
 المتصلين لا انوارد العاملين على معول واحد لعدم تشبه
 في الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية في المعول كافي كقول

الاول لما بعد ضابطه لا قبله والله الا ان يكون
 له في العمل انما لا يكون وجوبه بالاعتماد
 الذي قبلها من جهة

مرادى ان تقوم ولعدم امتناع بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كونه
 يزيد فلم لا يجوز ان يكون الـ كمك في الثالث منصوب بالفظا
 يجوز ما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوبا العمل الاجوازه
 وذلك في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء
 قد تمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواجزاعلا اذن بنا على ضعف
 الاعتماد للاستقلال المعطوف لكونه جملة والفاؤها بنا على
 وجوب الاعتماد في الجملة وضعفا العامل في فتح الفصل بينهما
 اي بين اذن ومفعوله بالتسمي نحو اذن والله الـ كمك والدعا
 نحو اذن رحمت الله الـ كمك والنداء نحو اذن يا زيد الـ كمك
 لا غير كثره وور هذه الاشياء في الكلام خاصة وراؤها
 وكفى وهي السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كما سلمت
 كي ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع بان المقدرة بعد
 لو كان المضارع مستقلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان
 بالنسبة الى زمان الكلام غيره وهي اي حتى حرف جر ينفذ في
 للسببية كما سلمت حتى ادخل الجنة او اي لانها الغاية كسر
 حتى تفعل بـ تمس ولو قصد بالمضارع الحال تحقيقا
 كسر فلان حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية

وكان الاعتماد على ذكر التو والفائدة
 العوار على وقوع اذن بعد غير
 من حروف العطف . ستره عنهم

وكون حتى بمعنى لان نظرا لان معنى الـ وقت
 ان كما يظهر عندنا انما هو الصادق والاول
 بمعنى لان غير ذكر ان كما لا يخفى . ستره عنهم

او ما يكون لان تحقيقا بان يكون زمان التسمي

كملت سن اسحق اذخل البلدي ربع المضاع بعد حتى لعمد
 تقدير ان لكونا للقطع والرجاء فينا في حال فيكون حتى حرف
 ابتداء بحضرة ما بعدهما كلام متانف لا يتعلق بما قبلها
 من حيث الاعراب لاحرف جر ويجب عن السببية ليحصل الانصاف
 المعنوي بحر كما فان الاتصال اللفظي ورتب التوقيفات
 لظهورها المقصدي هذا الكتاب وبعد لام كي يلام بمحذ كب
 للسببية اذ هي حرف جر كنه لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل
 اسلمت لا داخل الجنة وبعد لام للجود ونا اشارة الى
 لام الجود وانه للتأكيد بعد التثنية كما ان اي حدثه
 خوقوله تعا وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم
 ان الحظ متحد بالنوع في الجمع فلا حال لتوهم كاه المعنوي
 كما لا يخفى فيقده مصافا في اسمها او خبرها ليقع الحل مثل ما
 كان صفة الله او لتعذيبهم وبعد لفا لوكا للسببية وبعد
 الواو ولو كانت للجمعية اي لصاحبة ما قبلها بما بعدهما وما
 مبتداء قبلها اي الفاء والواو امر خبر للجملة حال من قال
 الفعلين المقدرين بعد لوكوز في فاكوك اي لم يكن منك
 زيادة فاكوك من اوزي كولا شتمت فاضربك اي لا يكون منك

وفي قوله كاه اما بضم او زنة على ما يدرى لهم
 على المضاع فلا لم الجود تحقيقا كما ان لم يكونا
 فقول كاه لام التقوية زينة مفعول النظم
 لتضعف عمل المعكس كما يعرف بالآدم

بل في السببية سو كانت السببية
 فيكون الكلام صافا او لم يكن فيكونا كاذبا
 والينفع السببية بدو القصة

المذكور في الحاشية

شتم ونفسه مني او لم يقدّم مكتسبة الترتي كما اننا فتح حدث ان
 ليس منك اتيان فتحديث منا او مني قدّمه مكتسبة الترتي كلياً
 لي ما لا فانقصه او عرض قدّمه مكتسبة الحقن كالاشتر في حب
 خير اي لا يكون منك نزول فاصابده خير مني واستفهام كمال
 عندكم ماء فاشير اي هل يكون منكم ما فشر مني وبعد
 او لو كان لمعني الى او المارك ان في مالنا الهجاز جنة مني
 او مقدر بعد والتوجيه بمعنى الى او لا الدخيلين على ان
 المقدر بعد ها غير وجهه اذ لا تفاوت في المعنى بين الدان
 وغيره اذا التقييد ضايع بل التوجيه ان يقال مراد ابن الخطاب
 بقوله بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في الكلب
 لا يكون بما لمعني او نحو لان منك ونقطتي حتى وبعد العطف
 مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل
 على الاسم فيقدر ان يكون في تأويل الاسم فيصيح
 العطف كقوله للباس عبادة وتقر عيني احب الي من لابس
 الشفوق وجاز اظهار ان مع اي العاطفة كما عني في انك
 وان تذهب ومع لام كي كجئت لان نكرته وجب اظهار مع
 لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لا اله الا الله

والفتن في تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف
 فيقال ان لابس زيدا وشتمه جبريل او كرامه كرامهم
 لم يجدوا السخط على الزايم فيقولون له

وقيل لفظ الماض المضارع الماض
والانفصاليين وبين قول الماض
والانفصاليين

لاستكره اللآسين المتواليين وليتبع اظهار ان فيما عداها ولم
ان ان الناصبة تضمن في غير الموضع المذكورة كثيرا لكن ليس
بفعل كما في تلك المواضع من غير عمل لضعف القولهم ^{مقدرا} بسماع
بالمعدي خبر من ان تراه مع عمل مع ^{الاشارة} الشذوذ كقوله الاليا
ايها اللآئي احضر الوغي في رواية التصيب بحزم المضارع
بلم ولما وهما للقلبي لقلب المضارع الى معنى الماضي وتا
اشارة الى ما للاستغراق اي استغرق الزمنه ^{الاشارة} بتمامه وقت
الانقضاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق فلم يجاز
حذف فعلها اي ما عند القرينة دون كم كشارفت المدينة ولما
ادخلها ويحقق ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يما
ان لما يوجب ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولان الامر اي
يجزم المضارع باو بة اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد جاز
بهذا اللام للمفردة الشبهة كقولهم ^{الاشارة} ~~مجدد~~ تفقد نفسك
كل نفس وقد يقع بهذا اللام وجاز السكون لفظ هذا اللام
اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد جاز هذا اللام ^{الاشارة} بغيره
الواو والفاء وثمة عليه كقوله تعالى ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثمة لم يقضوا ولا

قال الرضوي واذا دخلت به من الاستفهام على
ولما في الاستقبال على سبيل التعريف لقوله
تعالى لم يترك المفسر حجة هذا وفيه
نظر والمعنى على المعنى فيفسر في التفسير
سورة صام

فان فعله ان حاله بالي هذا في كل الشئ
وانت خبر ما باله لا يجوز الالف وجواب لما
الاعتناء بما باله ان كان جملته كتحية وليجوز
منعول وقومها جواب لما فالوجه ان الجواب
محذوف والتقدير حسن جوابه

واجاز الفاء حذف في المشرق والقول وجعل
منقول لعبادى الذين امنوا بقبول الآية
في تقدير ليقبوا سورة صام

وتخرج الموقف الشبهة الفصل الذي
عقد لتقسيم النظر الى الفاعل والفاعل
الجواب بالفاء فاعل وهو ليس بالفاعل
لام حركه جبة

والاشارة الى انما حقت من امرها

وانفصاليين يسألون ان قد كل نفس ولكن
قد احل حقت من الامر ما وليس
البنال وسواك ولا يصحك سورة صام

الذي

التي بلاضافة بتكثير المضاد ويجوز خوريد الشجاعة
 او الوصف والبيان بتاويل الدال على الذي وبه اي بلا هذه
 يطلب الترك وكلم المجازات اي يجرم المضارع بلا وهي ان
 ومهما واذما وحيثما وهما لاجريان بلا ما وان قد تم
 لمناسبة الطرفين واي ومنه وهما لجرمان مع ما وبدونها
 وما ومن واي وقيل الجرم مع كيفا واذ او يجرم المضارع
 بان مقدرة بعد الافعال الستة السابقة سوى التي لو
 قصد السببية قيد للتقدير ولولم يقصد لم يجر الجرم بل منع
 فيكون او حالا او استينافا ولو قدم هذا فقال وهي ان
 ويقدر بعد الافعال الى كان اخصر واحسن واشبكلوه
 المعروف والكلم الجارزة تدخل الفعلين لسببية الاولى
 وسببية الثانية ولو جعل المتكلم ولو قدم هذا ايضا فعلة
 وكلم المجازات وتدخل الفعلين الى كان مثل ما سبق و
 يستعمل اي الفعلان المدخولان شرطا وجزا فلو كان
 مضارعين او الاولى اي الشرط فالجرم لازم في المضارع
 ولو كان الثانية مضارع عا فقط ففيه وجهان اي جاز للجرم و
 الترفع في المضارع ولو كان السببي الجزاء ماضيا

في الجارزة والافعال الستة
 الجوز فافان الحكم الى الجارزة كاخانة
 الادوات فافان ادوات الشرط

ما قد كان في الافعال الستة
 الشرطية المحذورة للوجود والعدم والارباب
 وجب في لغة اياها واما ما لا غير اذ وجب
 فليست كاذبة بل اذ لا ليست لازمة

او العلوية ان لا الاعتية على شي من
 السببية السببية في شدة الفعل الذي
 المحذورة الى المحذورة ان كان بنفس سببية
 على سبيل المحذورة الى الصياغة

في التسمية ان الشرط والمجاز اسم المحذورة
 وجه القول في سببية الشرط والمجاز اسم
 لجوع الجارزة الثانية اذا كانت استمية فلا يفتى
 لجوع سببية الفعل ان كان مجازية فليست

وهذا تفصيل قد خلافا للعارفين بالاعراب
عز المقلد بالمعنوي سوم عقاصم

بما ذكره المقلد وانما ذلك كونه افعال في باب الرفع
بمنه الزيادة المطوية والفرق بينه وبين الفعل
اسم الفاعل في ذلك الوجه كمن في قوله تعالى
المعلم من الامر في الاثر او هذا الفعل في
الامر والامر في الاخبار في الاثر او هذا
وكذا استعماله وكان ما في الاثر في قوله تعالى
وانتم مرجعها فلا يوجد في قوله تعالى
عدها كذا المسمى من اقسام الفعل في قوله
ففيهم انتم وكذا قوله تعالى في قوله تعالى
ففيهم انتم وكذا قوله تعالى في قوله تعالى
ففيهم انتم وكذا قوله تعالى في قوله تعالى

بما قد لفظا او معنى قيدان للماض في عمل نحو ان فرب
لم فربا ولقد فخرج نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من
قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز انما التحقق تأشير
حرف الشرط فيه بقلب معناه الى المستقبل فاستفوا عن
الرابطة ولو كان المسبب ضارعا مقدرا بلفظ لا او مضى
مبشرا فجوز الفاء وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن
خلصه للمستقبال فبان مؤثرا في وجهه ووجهه ولا اي وانه
يكفي لجزاء ما ذكره الفاء واجبة لعدم تأشير اداة الشرط
اصلا فاحتج بالرابطة وذلك اذا كانا جارا
ماضيا بقدر لفظا او معنى ومضارع ما اولى او سوف
او السين او جملة اسمية او امر او نهي او تمنا او عرضا
او عادا او غير ذلك وينبغي ان لا يفتى للمفاجأة مع الجملة الاسمية
موقفا اي موقع الفالان معناه ينبغي غير حدوث امر بعد
امر فيها معنى الفاء التعقيبية لقوله تعالى وان تبصرهم سنة
ما قدمت ايديهم اذ هم يقنطرون الاسم بالقياس مقابل
الامر باللام اوردته بالذكر لكونه قسما من الفعل برشه مغايرا
للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف الامر في الامر باللام فانها

كأنه في الفعل
في الفعل

مع الحرف لب بنفسه من الفعل كما ينبغي وبدونها كما المضارع
لفظا وحكما فاعمل بطلب به مدلول ما فيه أي مفعول
من الخطاب يخرج امر الغائب المتكلم بحذف التاخرج نحو قوله
تعالى فلتفرجوا فممن قرأ على صيغة الخطاب وجمول
الخطاب وبني الأمر بالصيغة عند البقرة لزوال موجب الخطاب
عنه المشاهدة التامة للاسم بحذف التاخرج السكون في المود
المتحج وجمع المؤنث الكونه اصلا في البناء وحركه عند طوف
ضمير الفاعل الساكن بحركه بجانسه واما حذف الاخر في
المعقل فللخفيف فيما كثر استعمال وهو السبب في تجديد
الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمكمل وقبل ونعم ما قبل
اصل الفعل فاعل لتفعل بالانفاق اذا الطلب معروف من اللام
لكنها منوطة بمقدرة عند الكوفة مجزوما ومنسوبة عند
البقرة فيكون موقوفا فلا حذف في الفرج وانما لم يعد بعد
زوال الجازم لما مر فعل فاعول ما لم يستم لم يذكر ظاهرا
اولا مضمرا بارزا ولا استكتا فالذي فاعل ذلك المفعول
ما فعل نسبة تامة او على وجه القيام الى المفعول
في الاصل كضرب عمرو في فريز بد عمرو وان نسبة الفعل الى

فيكون هو
الاضافة بيانية لان ما لم يستم فاعله هو
والفعل كما ان الفعل اعلم ما لم يستم فاعله هو
قبل ما لم يستم فاعله هو المفعول والاضافة القائل
اللازمة ملازمة وقيل بغير اضافة العام الى
الخاص على التقديرين والاضافة الالمانية في جملة
على الاضحية بانية فخرج العام عن اصطلاحهم وورد على
الاضافة اضافة العام الى الخاص في قوله تعالى
لما هو كذا في قوله العام فلا يعاين انما يزيد به

عموم الاول تاسد واما الثاني واما النسبة المعلوم الى
المفعول وقوعية ونسبة **الاجم** الى **الجم** ب قيامية والفعل
مطلقا لو توقف تعقله اي تعقل مضى ونه **ابو** غير المثال
واصطلاح الخاة فالفعل متعد كبرت زيدا والا **اي** كذا لم
يتوقف تعلقه على متعلق فالفعل غير اي غير متعد كحب
زيد فال **اي** في فعله هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج في
المتعدي مع كونه بالوزن واليعدان **ب** بسم المتعدي بانه
الذي يتضح ان يستحق منه اسم مفعول وبسم اللآزم بان لا
لا يتضح ان يستحق منه ذلك بغير واسطة للآزم وقد يتعد
الفعل **ل** **الافئتين** اما مفعول **المائة** في **الاول** **ظانا** كما في

او عينه وهو باب علم ويتعدي **ل** **لثلاثة** مقابل كاعلم واري
وهما اصلا في هذا القسم فسا **ل** كما كان قبل ادخال الهمزة متعديا
للمفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعول اخر يقال
المفعول **ل** **الاول** و**ابنا** و**بنا** واخر وحدت وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة اشتغالها بمعنى الاعلام والمفعول
الاول لها اي لهذه الافعال المتعدية **ل** **لثلاثة** مقابل كفعول
اعطيت في جواز الاختصار عليه والاستغناء عنه ونحوها والمفعول

والمتعدي تارة في المتعدي بنفسه حسب
الموضع لا يتصل عند الاطلاق المتعدي
بجزءه والفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي
بجزءه ان الاول عيشة مفعول به ونسبة
ذكر متعلق بخصوصه والثاني بغيره
كل ما يحد في متعلقه بذلك ان ذلك
والمتعلقان الفعل متعلقان بمتعلق واحد
الشيء متعلق بالفعل والشيء الثاني
والنتيجة ان الاء مع الاء لان الفعل يصيد
بفتح اللام وبوقرب لان المفعول ويند عرفت
ثم المتعلق ويتعلق بالمفعول ويند عرفت
ان المتعلق لا يتصل بالاول **ل** **لثلاثة**
سبح عظام

نقل علم واري بالهمزة **ل** **لثلاثة** مقابل كعلم
هذا الفعل يتصرف في الدين والاعتدال في جميع
الاعمال واري وقول الاخفش في جميع
افعال الفعلين **ل** **لثلاثة** و**ابنا** و**بنا**
في مثل وتديس المتعدي **ل** **لثلاثة** و**ابنا** و**بنا**
في داخل المنة والمخبر متعلق بالواحد
جعل مفعول الجملة مفعولا فيقول وعلمت الغوام وكذا
فانما علمت قيام زيد وعلمت الغوام وكذا
المتعدي **ل** **لثلاثة** متعديا **ل** **لثلاثة** متعديا
علمت اربا قيام عوم سبح عظام

ان في العلم بالحق الماصل في العقل
فكيف وان يحصل العصور فاضافة
وان بانها في النفس تلك الصور فانفعال

جعل التسهيل للنظر واليقين ومبدا
التسهيل للنظر واليقين عظام الدين
كلها والوحي لا يقتادو الجازم سواء
كان ملابقا ولا سري في عظام
فولم حسب وفقت جعلها في النفس
فقط حسب والتسهيل للنظر واليقين
ولا يقع بعدها الفعلية الا بالادراك ففقد
الانسان فيصير له اذا علمت جاز وفوق
على الفعلية كقولك علمت بن عم وعلمت اب
يوم منتهى

والفقيه يجنون لان له العلم الجليل
القلوب في علم عظيم اكثر من الجواز في الكون
الاول والاول والثاني والثاني
او عند التاكد هو عدم الكثرة في
كونها بغيره

الثاني والثالث كمفعول على في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الا
وجواز ذكرهما معا وغيرهما من الخواص
اصطلاحية والاعمال في العلم والظن فانها ما كيف
واضافة او انفعال لا فعل وثالثه ان يرد بالفعل القائم
بالفرض يكون في باب تسمية الشيء باسم جزء مملوله وفي افعال
القلوب ظننت وحسنت وقلت هذه الثلاثة للظن وزنت
مترك بين الظن والعلم وقلت ورايت ووجدت وهذه
الثلاثة للعلم تنصب لشيء او خبر فاعمال القلوب في الجملة معونة
او خبران ^{سواء} او خبر واحد في خبر في الجملة الاسمية على كل واحد
مفعول به وحسنت هذه الافعال اي سبقت فبين الافعال
بانه اي الثاني اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول
الاخر ان اراد الذكر للفظي فالحكم اكثرى لا كافي اذ قد ورد في
مع القرينة في قوله تعالى ولا يحب بن الذين يجنون بما اتيهم الله
من فضله هو خير لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول
مخذوف في الجنبين هؤلاء جملهم هو خير لهم ووجه القلة كونها
بنزلة اسم واحد فالمفعول به في الحقيقة مضمون المثال مضافا
لله الاول ففقد بر علمت زيد اذ علمت قيام زيد وعدم بر علمت

العلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم

العلم في العلم

فمع تقدمها يغلب المعنوي ويروى الالفاء اوليها في الاعمال جواز
 لو تأخرت هذه الافعال غير مفعولها والاعمال اوليها في الالغامع
 جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعولها ويجب الالفاء
 بين الفعل ومفعوله كضرب احب زيد وبين الفاعل ومفعوله كضرب
 بكرم احب زيد وبين مفعولي ان كان زيد احب قائم
 وبين سوف ومصحح الخوسوف احب يقوم زيد وبين العاطف
 والمعطوف نحو جاني زيد واحب عمي وروحت هذه الافعال
 يجوز انما المتعلق من قولهم امرأة متعلقة لمفقودة الزوج لايحي
 ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
 عند المتأخرين لايحي عامله في اللفظ لوجب ابطال العمل
 اللغوي والاسقاط لوجب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
 على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكر اعادة قبل الاستفهام كعلمت
 ازيد قائم وهل زيد قاعد واي الحيز احضر وعلمت غلام
 من عندك وقبل النفي كعلمت ما زيد نطلق وان زيد ذاهب
 ولا زيد في الدار ولا امر ووقبل لام الابتداء له اخذ على مفعولها
 لانه هذه الثلاثة مصدر الكلام وضعافا فنقتض بقا صيغة
 الجملة والعمل التقديري كثير فلا يفسح حقوقا في كل وجه فروع

كنى من هذا المعنى ان الالفاء اوليها في الاعمال جواز
 زيد وروى ايضا بل يجوز ضرب احب زيد اعطى
 في التبيين سره عظام

وهذه ايضا حذرة من شيء متعلق لا يكون قرار
 وراحت ولا فاعل فاعله فظهر من هذا جواب
 اخذ من هذا الاستدلال كمن التقيت في المرأة
 المتعلقة انظر به فاعله فاعله فاعله فاعله

الداخل على الجملة او الجزء الثاني ويلحق بالمتعلق
 في اللفظ لغيره في الاول وما انفك في الثاني
 مما هو في قول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا
 في الثاني كما قال في علمت زيدا في الثاني
 مستغلام سرى في علمت زيدا في الثاني
 فيسرع من ان لا ينفك في الثاني بل هو في الثاني
 الثاني انما هو علمت زيدا ما هو قائم
 سره عظام

ولم يفسد في التفسير بل انما هو في الكلام
وهذا الكتاب من جمل الكتب التي فيها غار
القلوب والبرهان في معرفة

انما هو في الكلام
وهذا الكتاب من جمل الكتب التي فيها غار
القلوب والبرهان في معرفة

الجانان وحضت بجواز كون الفاعل والمفعول فيمن متصلي
راجعي لولحد كعلمتي مطلقا واستغنى عن خبرتي بل يقال
جرت نفسي لان المغايرة في بغير افعال القلوب غالبة فاذا اخذنا
زادوا النفس في حيا وتبينها على ما ينبغي في فعل عنه بسبب
النقد بخلاف افعال القلوب فان الانسان حاله اعلم منه
بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة الموش
والمتأثر لا الصلي فيهما فاذا اخذنا عنه كره انتفاءهما لفظا
ففسد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واقبال القلوب
فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول
بل هو نونته فلم يتحد فلم يكره الانتفاء اللفظي وفيه ضعف
اذ الخالف للاصل بنا سببه لتبنيه لتسايق الفعل لا التلبس وكلم
فلانم لوزم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكف المغايرة ذاتا
واعرابا ولو لم تنفوض بجواز نحو ما جرت الاياتك اذ في اتحاد
في وجوهها الضميمة والمغايرة ممكنة باز يدبر هذا بان يقال
ما جرت الانفسك مع عدم لوزم وطننت وعلمت ووايت
ووجدت الما بسا المعنى التمت وعرفت وابهرت واصبت
لفظ شمر رتب يتعدى كل واحد من هذه الاربعة خبر وطننت

وهذا البحث من كلام منكره موافق للجواز ان يكون
الفاعل والمفعول متحدين في اللفظ والمفعول فاعمال
فرب زيد زيد قال لوزم الوطننت والضمير جواز في فعل
القلب فيقال لوزم زيد زيد قانا ولا يجوز في
شيء من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل بخلاف
المفعول والمفعول المتصل بالفاعل في اللفظ
ما راجع في ضمير الفعل والمفعول
قانا ويجوز في افعال القلوب كون مفعولها
ضمير متصلا بغير الفاعل في قولها
فقال لوزم زيد قانا ولا يقال لوزم
زيد سرج عصام

انما هو في الكلام
وهذا الكتاب من جمل الكتب التي فيها غار
القلوب والبرهان في معرفة

انما هو في الكلام
وهذا الكتاب من جمل الكتب التي فيها غار
القلوب والبرهان في معرفة

لانه

لأنه لا يذهب اللفظ إلى مفعول واحد لا اثنين وإنما لم يجعل يفتي
 حالاً في فعل يعدي مع كونه أقوى من جهة اللفظ إذ جهوز
 النخلة لم يجوزوا تقدير المعلق معرفة لأن فاعل يعدي
 مع أن رجب إلى مجموع الأربعة لم يستقم له واحد وانج
 إلى كل واحد يلزم ملازمة الأربعة إلا أن يرد
 بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول **الافعال**
الناقصة نقصانها عدم تمامها كما بالالفعل بخلاف الافعال
 التامة فاللفظ لا فعل ليس على ما ويا والتسمية بالفعل
 الناقصة اصطلاح جديد والمناسبة كون بعضه لغة وبعضه
 بعضها من دين القديم ثم ما جرح حذف لا ملفوظ لما تبع بل جرح
 إلا كان مبتدأ وصار ملح والجملة محفوفة وضع لاجل اثبات
 امر لفاعله عندل عن التيقير لإيهامها القرار والدوام وعنه
 الصفة لإيهامها الوجود فلا يثبت على ليس وليس التام
 صلة الوضع واللا يثبت على الإختصاص بالشد يد معلوما
 أو مجزئ ولا لما كان التوقيف بشا ملا للفعل التام فأن قرب
 مثلاً وضع لاثبات القرب وتيقيره لفأله تكلفاً في الجواب
 فبعضهم خصصوا الصفة بالجرح جذبه الفعل الناقصة

فوقه

أي

وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلوله مصدرة ^{منه} ^{منه} ^{منه}
 منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد المدح مع انه
 يمنع الجميع لخروج ليس ^{منه} ولو اريد بالمصداق الموجود في
 الاستعمال دخل نحو فعال بل احكام الافعال كلها وقد عرفت
 فساد جعل ما عكس عن الفعل وبعضهم قال معنى الخدان
 المهمة فيما وضعت له هذه الافعال ^{منه} هو التقرير المذكور
 لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيها وجعل ايضا
 ويجعل الزمان والاسقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد ^{منه}
 في ليس وكونه حكما يجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة ^{منه}
 بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتداء
 او بالاسم ونسب بالمبتداء بعد دخول الفاعل عليها كان
 اقرب وزك قوله ابن الحاجب لدخول على الجملة الاسمية لا عطا
 لطرح حكم معناها لا غناء التفصيل الآتي عن هذا الاجمال
 وترفع الافعال الناقصة الاولى من الجملة الاسمية
 اعني المبتداء ^{منه} ^{منه} على الفاعلية وتنصب الثاني منها الشبه
 بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل
 مقتضى علم ما به الامتنان تارك ما به الاشتراك لغيره فعال

لا يثبت ما يجره عنه بعض الالفاظ
 مدلولها بالاضافة وانما هي قوله الاخبار
 لتفصيل حكم الاخبار وتفصيل الاحكام
 المقاد الاخبارها تنوع في تمام

وكل ذلك يعطى في كل من شقلا واليد اليسرى
ان يدور صار الانتقال من اليد اليمنى الى اليد اليسرى
ما كان الوجه اذ هذا من يدور ليدور الى اليمين
ويدور الى اليمين اذ هذا من يدور الى اليمين

وقد خذ في الم يكن في الجرم ولا يكتسب في الجرم
لكن في الجرم لا يكون في الجرم ولا يكتسب في الجرم
لكن في الجرم لا يكون في الجرم ولا يكتسب في الجرم
لكن في الجرم لا يكون في الجرم ولا يكتسب في الجرم

محذوف في الآية على الاطلاق في الآية المعطلة في الآية
اقرا في الآية المعطلة في الآية

نكدا وبت
وقد خذ في الم يكن في الجرم ولا يكتسب في الجرم
لكن في الجرم لا يكون في الجرم ولا يكتسب في الجرم
لكن في الجرم لا يكون في الجرم ولا يكتسب في الجرم

صار قد مر على كان لقوله ويعني صار للانتقال في الصفة كصار
زيد عالما وفي الحقيقة كصار الطين حرقا وكان اما
ناقصة لتحقيق الخبر زمانا ماضيا دائما غير عدم سابق
اولا في نحو كان الله عليما او منقضا نحو كان زيد غنيا
فافتقر ويعني صار عطف على تحقيق الخبر اي وللاستقبال
نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي في كان عطف عليه
ايضا ضمنين **لشأن كقول الشاعر** اذا مامت كانت
الناس منصفان وهذا ليس بمعنى كان بل لتعال المتفرع
على الاولين فلو قال **في يجوز فيها الشان** لكان احسن
واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله **تفك** لكان فيكون او زائدة
لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى **كيف**
نكلم من كان في المهدي صبيا والمنسوب حال واجبه
واسميه واسمحي ويكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات والجملة معترضة من جر صتي وظل وبات
وقل كونها تامة بين نحو ظلت بكان مبيتا طيبا وهذه الجملة
كالسابقة لاقران الجملة اي المعنى المأخوذ من الجملة باقيا
وهي الصباح والمساء والضحى والظلول والبيوت ويكون

اصلي في زمانه على علمه والارواح متفصلة
بالفكر والارواح متفصلة بالالفكر والارواح
الارواح متفصلة بالالفكر والارواح متفصلة
بالفكر والارواح متفصلة بالالفكر والارواح

وتكون هذه الخمسة بجعة صار بلاد لاله على الاوقا المذكورة وليس
قد تم لباطنه واصالته لنقصه في الجملة حاله الزمان الحال
وهذا مذبح الجهر وقال السبويه ومزنيه مطلقا وما برح
وما فني وما زال وما انكث قد تم الماوية لخصه واصالته
ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثة احق بالتقديم ثم المتأخر
ثم المهور وهذه الاربعة بجعة لدوام حدث جزها لفاعلم ما من
قبل اي من زمان امكان بقول لفاعلم المضمون جزها فني ما زال
زيد عالما مثله لدوام العلم من زمان البلوغ او المراهقة فلا يفر
استغاث في اوائل زمان البصيرة لعدم امكان القبول وزمرها
اي هذه الاربعة في كونها ناقصة النقص وما دام لتوقيت امره
بشؤون جزها لاسم بدل الفاعل بالهم اشعارا بجواز التفسير
فايها مصدرة بتقدير الزمان قبله ولذا اي لاجل كونها التوقيت
المذكور وفق مقدم الكلام قبله لانه اي مادام مع اسم وجزء
طرف منصوب وفضله فلا بد له من نائب مدة نحو اجلس
مادام زيد جالس اية مدة جلوسه وغدا واض اوراج بجعة ضا
اخوه الاربعة مع كونها باسما يطر لانه المحمدا والغالب
كونها تامة فلذا راى في الترتيب عاينها الاصلية بفضل بني غدا

قال الشيخ في قوله سجد قال في محرمات
بجعة صار على نظر وقال ابن مالك في محرمات
ابيع واستسرا في محرمات وقال في محرمات
جاءت في محرمات بجعة صار في محرمات
ابن مالك في محرمات بجعة صار في محرمات
عليه وقال في محرمات بجعة صار في محرمات
بجعة صار في محرمات بجعة صار في محرمات
وعلمنا ان كل ما زال وهو الاصل في محرمات
اعلا قبل في محرمات بجعة صار في محرمات
كلما فني في محرمات بجعة صار في محرمات

قال الامام في قوله في محرمات بجعة صار
انما اطلق في قوله في محرمات بجعة صار
بجعة صار في محرمات بجعة صار في محرمات

وزاد ابن مالك في محرمات بجعة صار
هذه الاربعة في محرمات بجعة صار
زيد في محرمات بجعة صار في محرمات

كانت مائة في قوله في محرمات بجعة صار
انما اطلق في قوله في محرمات بجعة صار
بجعة صار في محرمات بجعة صار في محرمات

والجواب قد علمنا ان الفعل قد ورد للمفعول في قوله
 كان له ما كان له من هذا التركيب اربع طعنت في قوله
 كان له ما كان له من هذا التركيب اربع طعنت في قوله
 كان له ما كان له من هذا التركيب اربع طعنت في قوله

وارجع مع اخوانهم في المعنى وجعلهم اهلين لكونه مدبرهما طرفي الزمان
 والى جاد يعني كان وقد يعني صار منها اي من افعال التمام
 احرم القلة ايتا زمانا قصيبين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز
 الموضوعين الذين استعملهما العرب فيهما ما قولهم ما جأت تحاشا
 وقد كنت كانا حرية فكانا من الحجاب اختاره واطلقها القدر
 فكان المصير لاختاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار افعال
 التمام على ما فعلنا في قصصنا في قوله ما لا آتيا امانا فيه لم يمتد
 الكلام او مصدرة وقد سبق امتناع تقديم مفعول المصدر عليه
 والمحقق لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جواز استنباطات ما
 في حدة الافعال المتبعية فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن معهم
 حيث منعوا جواز التقديم في ليس ايضا للمبتدئ لان العدة في
 اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا يرى ان لم ولما وان ولا
 على الاصح لا يقتضي الصدرة وان كانت للتبني ومفهوم هذا الكلام
 جواز التقديم في ما عدا الماوية فالكيفية ولم ينكر جواز تقديم
 الاخبار على الماوية اذ لو نظر الى الماوية في الماوية
 جواز تقديم الجزع على البناء ولو الى الحال فقد علم جواز
 تقديم المفعول على الفاعل قلنا شبه افعال المقارنة لم يتر فيها

بما لا انفصال له على مقاربة اجابا رها في قوله ان من انفس القربى بل في سائر القربى فالقربى للقرى كاد وادركت وكربك علم وقرى لم يقال له الغلام او غلام البلوغ وفي الذي لم يستعمل القربى

لأنها نفع من أفعال الناقصة لصحة فعلها وجود حكم فيها
ولفظ المقاربة يدل على الفصل ففهم أنها فعل ناقص يدل
على المقاربة وهذا حد جامع وما في وانما كون تلك المقاربة
مرجوحا كما في عيسى ونحو ما كان في كاد او مشروعا في صاحبه الخ
نحو حد النوع ووظيفة لغوية عيسى كعسى زيدان يقوم إلى عيسى
حال زيد لوذا ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم بدل
اشتمال في عيسى هي تامة وانقضاه الرضيم بربان في عيسى اشتمال
مشروطين احدهما ان يكون ناقصة خبر الفعل المضارع معناه
والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الجز في الأول
فاشار اليه بقوله او عيسى ان يخرج زيد في عيسى هي اما تامة
بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو حاصله لاشتمال الاسم على النسبة
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يعرف عيسى بغيره لا في
منه مضارع مجهول وامر وزيد وهو هالكة انشأ كقول ولا بد من
لنا خبر هذا الحكم وجه وقد جردنا في الاستعمال الأول
تبيينها لكاد فلا يحتاج الى محذوف وقد يقوم اليه
مقاسه في مقام ان لا شيء كما في المثال الثاني على الاستعمال يقال
عيسى زيد سيقوم وكاد كاد زيد في قرب خبره مضارع بلان للام

والتصريح بالرفع
بأنه النفع
المرفوع
عند
هذا الأفعال المفعول الأكاد وادركت
والتصريح بالرفع
بأنه النفع
المرفوع
عند
هذا الأفعال المفعول الأكاد وادركت
والتصريح بالرفع
بأنه النفع
المرفوع
عند
هذا الأفعال المفعول الأكاد وادركت

وقد سألنا إذا عيسى للرجاء ولا يظهر له معنى بطلان على وظرفه في زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطل خبرا ويدا ان يخرج مفعول والمفعول قارب
زيد كخرج عيسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان عيسى لم يحى في القرب والقرب يستفاد من الرجاو
وغير ان يخرج بدل فالمعنى بعينه زيد خروجه في ما ذكره المتأخرون لا جعلت تلك الأفعال على نحو واحد فالمقصود من القرب الجان فالمراد

بأنه النفع
المرفوع
عند
هذا الأفعال المفعول الأكاد وادركت
والتصريح بالرفع
بأنه النفع
المرفوع
عند
هذا الأفعال المفعول الأكاد وادركت

لأما

على الجرم فلا يناسبه ان الدالة على الراجح وقيل الدالة على الاستقبال
 البعيد ولو لم يكن هذا المنفعة للحال فيه ان كان لا يدل على الحال
 ولا ان على المستقبل البعيد ولو لم يكن هذا المستوى الاستقبالان
 في او شك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى
 الحال من كاد وقيل ان خبر كاد يشبه بالعيسه ويدخل كلمة
 التيق على كاد من معنى كسائر الافعال تدل قوله
 من قال نفيه للاباث مطلقا ومن قال في الماضي
 للاباث وفي المستقبل كالأفعال وطفن وجعل لا يوف
 لتقديم وجه وكوب واخذ وهي هذه الاربعة كاد في
 الاستعمال في كون خبرها المضارع بل ان للامثلة في العلة
 واشك اي اسرع وهو كعيسه في كون خبرها مضارع ان
 اذ قد يستعمل في التمع وكاد في كونه اياه بدونها **فصل**
التعجب ما فعله وافعله اي ما كان على وزنها وهذا التعجب
 اوضح وامنع والدالة على التعجب يعرف من لفظ ولا يتفرق
 بالثنية والجمع والثانيث والظاب والتكلم ونحوها
 ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليها والفعل
 بينه وبين مفعولها كما احسن في الدار زيد اخلافا لما رآني

فكذلك المفعول الذي لا يشترط وقوع الفعل الذي
 وقع وقيل كونه المفعول مع وقوع الفعل مع بعده عن وقوع
 في الأول في الثاني في خبر كاد كاد لا يقبلون ان كان لا يقبل
 فقام كاد في الخبر
 ولا تستلزمه الفاعل وقد يبي المفعول فاعلم اعذره وكذا يجب
 الصوام في خبر لا يستلزمه المفعول كما ان خبره وادار الفصل
 المجهول مصدر اخبر المصنف مشغوبا ويحذف خبره في خبر كاد
 ما في زيدا اشده بان خبره يرد ويقال ان اشده في خبر
 وقع خبر كاد في الكوفيين ان فعل التعجب كالمفعول
 التفصيل وتكون بهم تصغيرهم اياه في خبرها ما لم يخرج
 انما اشد لنا واما الكسائر فافق اليقين في فعله ولا
 اعتقاد في فعل التعجب وانتصاف التعجب منه بقده انتصاف
 المفعول بكان من عيهم خبر بان ينشطر
 والتعجب في الفعل التفصيل بغيره اياه عند ادراكه في
 سببه وزاد قبل ان ظهر السبب بطل التعجب بغيره

وقالوا لا تتبع على ان لم يسم الفاعل في الفعل الا ان كان الفعل
 بوجه واحد لا يكون المفعول في وجه واحد ما يقع
 في وجه واحد لا يكون المفعول في وجه واحد ما يقع
 في وجه واحد لا يكون المفعول في وجه واحد ما يقع

في القرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما و افعل نحو ما كان
 حسن زيد وهي مربية وما مبتدأ ونكرة بمعنى شيء لان النكرة
 يناسب التعجب لانه قبايح سبب جزها ما يبدوها ونحوه افعل
 للتعدية وفيه ضمير داخلى الى ما والمنسوب بعده مفعوله وهذا
 مذهب سيبويه اخذاه المصنف وقال الاخفش ما موصولة
 والجملة صلة والخبر محذوف الى الذى افعله اي جعله ذا
 فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجواب من غير شيء وذا غير
 معروفه في افعل به مفعولا لا فعل بمعنى صيرم ذا فعل
 على ان يكون حيزه افعلا للمصروفة والباء للتعدية والباء الزائدة
 والجملة للتعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله اي جعل انت
 اياه ذا فعل اي صير به وهذا مذهب الاخفش اخذاه وعند
 سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كانا المتعجبين مع
 صلة فيجوز حذفها احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضي
 غير معروف فلذلك لم يختره المصنف **افعال المدح والذم**
 لما كان الوضع لانشارها يعرف من اللفظة فالحاج اليه هنا
 معرفة الاصطلاح ليتوصل الي معرفة الاحكام المختصة وذا
 يحصل بعد الافراد استغفر به عن الخطيئة ويتوسل فاعله هو

والخبر للمصروفة
 اي صار ذا فعل
 لا يكون الامر بمعنى
 الماضي

وقال علم معروف باللام للعبد الذي ومضاف اليه اي في المعرف
 باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بلا واسطة نحو نعم
 غلام الرجل هذا ومضمون يميز بفتح الياء بلفظ ما يعني شي نحو
 نتاجي اي نعم شيئا وعند سيبويه ما موصوفة تامة بمعنى
 الشيء يكون فاعلا لكونه بمعنى نبي للام وهذا غير معروف فلذا لم
 يحذف الموصوفته او بكونه منصوب كنعم وجلا زيد وبعد
 اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح والزم وهذا هو الفاعل البقيد
 يقدم المخصوص فيكون ما قبل خبر مقدم قبل العايد للام ولا
 يتمنى هذا في المضمون الذي هو مبرم بغير عايد الي شي
 او خبر المحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص
 عند القرينة كقوله نعم العبد اي يوب عليه السلام فقدمه لان
 المطابقة نعمه ايضا اذا المقدر كالمفوف ولم يمس المحذوف نسيا
 ولا بد من مطابقة اي مطابقة المخصوص لاي للفاعل في الافراد
 والثنائية والجمع والتذكير والثاني والجنس وساء كبئس
 في افادة الزم والشرائط والاحكام وجبذا فاعلذا او جب كلفا
 اي صار حسيبا لا يتغير جندا لافعله ولما فاعله فلا يثنى ولا يجمع و
 لا يوثق وان كان المخصوص احدهما لم يجرى الامثال يقال جندا

على الفعل نحو زيدم الرجل مبتداه حاله المخصوص

هذا هو كونه جندا وذا الاسم إشارة به الى كونه جندا
 وجب هذه الازم انقلبه من جندا الى حسن فاعله
 صار حسيبا والاسم اليها اي جندا لا اليها
 ويظهر ما كان الي الاول ما قبله من جندا او قبله
 لئلا يكون الاستدلال على الاستدلال فاعله
 الشرح

الزيد ان وخصوصه اي مخصوص جذا كما لا اول اي مخصوص
 فم ويبس في بعده للفاعل غالباً وفي الوجهين في اعراب ويلاً
 قبل اي قبل مخصوص جذا وبعده حالاً وبغيره في وقته اي وفه
 مخصوص جذا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني
 كجذا الزيدان والكبين وجذا امرأة هند وذو الطال والمميز
 هو في الالة قال بهم لا المخصوص ولما كان اليمين من اسم لا شارة
 قليلاً في الاستعمال بخلاف حال عكس ترتيب الكافية وبكى
 ان يقال اليمين حسان من النسبة كطاب زيد والدا والله
 فادسا واليمين راجح لكونه انسيب للمبح والتم في معنى التيقن
الحرف قد سبق حذو حرف الجر هو اي حرف الجر ما حرف وضع
 لا فضاء الفعل اي ايصالاً او فضاء معناه اي ما يدرك على الله
 كالاشياء المتصلة بالفعل والقرابة بالاسم ولو كان الاسم تعبداً
 مقدر كجاء رجب وهذا الموقوف لا يشا ولا الزوايد ولا السلب
 فيكون حذو الجمان لا يصلح فيلزم كونه ذكر غير لا يصلح استطراد
 مع كونه مقاصداً نحو ولو زاد وحمل عليه لا صابغ في اللابنة وفي
 المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفة كقوله تعالى من اول
 يوم قبل علامته تحت ابراهيم الى وما يفيد فانه في مقابلته اخواناً في ليلة

في ظرف ايصال الفعل ويزيد ومنتاً وذكروا
 الزوايد اي لشيء الفعل ومعناه وادركها
 بكسبه في زمن الفعل ذكر شيه وكذا اذا ندرج
 انما في الافراد في معنى عطف عكس ما وقع في نون
 الاصل فليس الا في معنى الفعل في شيه ما وقع في نون
 ما وقع في حروف الجر كاي في قوله تعالى لا يوصل
 يستغنى التوقف في حروف الجر كاي في قوله تعالى لا يوصل
 فانما يوصل جاء لا نحو في الحظف مثلاً جاء زيد ونحو
 لا يجمع وانما يجمع لا نحو في الحظف مثلاً جاء زيد ونحو
 او معناه الا يرى ان لا ايصال في بعض المواضع كقوله تعالى لا يوصل
 على الجمله شرحه عظام شرح عظام رجم الله

منه اى الجنى اليه منه فلهذا لا يمشى في خوف القضيبة واليتيم
 اى اظها والمهم وعلامته صحة وضع الموصول موضع قوله
 تعافا جنبوا الرخص من الاثنان اى الذى هو الاثنان
 والتبعض وعلامته وضع بعض مكانه كاحذت مما لدرهم
 والبدل ويعرف بصفة تيا مقام من قوله تعافا رضىتم
 بالحياة الدنيا من الاخرة والجحيم وهو ان ينتزع من امر
 ذي صفة اخر مشبه بها مبالغة كما الهافيه حتى كانه يبلغ من الا
 نقصان بطلت الصفة الا حيث يقع ان ينتزع منه موصوف اخر
 بثلث الصفة كقولهم لم يزل فلان صديق ولقيت مريدا
 اسدا والاستغراق فى النقي كما جاني من رجل فانه نقص في الشهادة
 فلذا لا يجوز بل رجلان ولوم يذكر من لم يكن نصا قبل ظاهر
 ما جانيه فلذا لا يجوز بل رجلان فظهوره غير الزيادة ومثاله ما جاء
 من احد فان احدا اذا قرن به حرف النقي افاد الاستغراق
 البتة كان معزولا فلذا لا يقال بل انسان ولم يذكرها لانها
 سببية حروفها فيلزم التكرار والقسم بخون ربي لا فعل
 كذا وفيهم اولا ايضا اى كما يكسروني في القسم ولا يدخل
 الاعطى لفعل الرب والى وحده لانها في المكان والزمان بخلاف

واجاب عن الكلالة عدم العشرة ممنوعا من ذلك
 افضل في عرفه في تقديره الفصل من اية قوله
 كابر والفقير المذكور فاسد ما قبل تاج

فان قلت ما فرق بين الواح في الاما من الثانية
 تلك الفرق كثيرا يكون لثمة من ان حصة يكون بحسب
 بخلافه ولا يدخل الا المصالح وما يتصل بها افعال
 اكلت كمنه وسط بخلافه وان كان ما كنت
 وكذا منه الحق ابن الحاجب لم يحرر

واليه قلت كاشا يعني مع كقولهم تعا ولانا كلوا اموالكم الي اموالكم
 ولحق انها يعني الانها بضمين الضم ويدخل الي الضمير كما في
 الظ يقال اليك واليه ويهيم من هذا التخصيص الذكر يكثر
 كون حتى يخضع وعدم دخولها الضمير لا يقال خضبا
 ولا حناك وحناه وفي الظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة
 كالأ في الكوز وفي مجاز كالحاجة في الصدق وفل يكون يخضع
 على خبر افعال كقوله تعا ولا صلبكم في حزب الخلق قال
 المحققون انها للظرفية مجاز التمكن المصطفى للظن تكن المرفوع
 في الظرف والبالاستعانة ^{فيها} ثم يصبغ تقديرها اذا اللصاق
 اصل وغالب البناء والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في صدور
 الفعل عنه مجرور نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون يخضع مع
 كقوله تعا دخلوا بالكفر وهم متخرجون واللصاق اي افادة
 لصوق امر الى مجرور البناء مجرور بربناي التصوق المور بكمكان
 بقرينة وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
 اشترت الفرس بـسرحه لا يلزم ان يكون السرح ملصقا بها
 حال الشراء والتقدير اي جعل الفعل للآدم متضمنا لمعنى التبر
 نحو ذهب بربناي قيرته ذا صبا وهي بهذا المعنى قليلة وسماح ولكننا

هذا الحق السبب في الاستعانة
 الما بالمراد بالانوار بالاستعانة
 او كما في الاستعانة حيث قال
 اسد وقد يكون السبب في الاستعانة
 قال النسبيل بالتمثيل في قوله تعالى
 كما الجبل اي الاستعانة مع سماع
 من عمام

قال الفاضل الروي في شرح
 في الاستعانة مجاز في الاستعانة
 في الاستعانة مجاز في الاستعانة

وهذا التقدير في الاستعانة
 مع اضطرار الى الاستعانة
 في الاستعانة مجاز في الاستعانة

المصنوع

مقوية فهو الجارو عند فكل من تعدى به على المقابلة وتاجرا
وجم واما التعدية بخض المافضا فعام لكل جار يصل والمقابلة
اي لوقوع مجرور في مقابلة اخر فوجب هذا البناء والقرينة
بجئت بالسجد والبدل كاعتصية هذا التوجب خبر اسند
والجواب كرايت يزيد اسدا واللام للاختصاص بملكية كالملا
لزيد وبغيره كاجل للفوس والتعليل فثبت للتأديب وخرجه
لحافلك والعصدي لا ارادة كقولك لا اليعبدون فان
افعال الله تعالى معللة بالاغراض على الصحيح وحمل المقصد
على الغرض والفاية لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل
والعامة كقوله تعالى يكون لهم عدوا وحرنا ولدوا الموت وانما
للمخارج المحققون على انه للتعليل مجاز او بمعنى من القول
كقلت لزيد ان لم يفعل الشر وباني اللام للتقسيم والتنجت
اي مع ثبوته لا يبرح الاجل وانما يستعمل في الامور العظام
وكي الغرض وانما يدخل في الاستفهامية نحو كيه فقلت اي لا
غرض فعلت وبدلا على كون جار احدا قال في الامور العظام وعنه
ورب للتقليل اي لانشائه والى للتكثير كما في مقام الملع
والفر وبصدة رب كقولنا انشا وخص بوجوه كنه في حق

ويعود بسؤال محقق كان يقول كان هذا البيت في بيت
مؤيد بن عبد الله بن رستم بن جاشن و كان هذا بيتا
مؤيد بن عبد الله بن رستم بن جاشن و كان هذا بيتا
وكان هذا البيت في بيت مؤيد بن عبد الله بن رستم بن جاشن
سبع

وَقَامَ بِتَرْجُمَةِ الْعَمَلِ كَمَا نَزَلَ الدَّارُ
عَلَى الْعَمَلِ بِتَرْجُمَةِ الْعَمَلِ كَمَا نَزَلَ الدَّارُ

بمضاهي جملة لتحقيق التقليل وفعلها اي رب ماض لان حاله
معلومة ويحذف فعل رب ماضا لبا الوجود القرون خربت
رجل كرم اي لقيته وقد دخل رب على مضمر مفعول مذكور هم
مرجع له فيكون نكرة مبنية فتح اليا مضاف الي منصوبه المضاف
المضمر المضمر اي يكون ميمتا بنكرة منصوبة واضاف المنفوق
الاضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافه عن العمل فيدخل
رب ج ليل المفعلية كعوله تكا ربما يولد الذين والاسمية
مخو بما زيد قائم لا لو كان ما وليا فان زيد ج يدخل على الا
مخو به محاضرة بسيف وواوها اي واواضمر رب بعدها لا بد
المضمر كما يدخله رب بل يخص بنكرة موصوفة مخو ببلدة
ليس بها انيس العول لها اي لرب لتقر فيكون اختيار
الذهب البعيرة او الواو رب لانها منصا لقيام مقام رب
فيكونا اختيارا والذهب الكوفية وواو القسم مبتداء ويخص
بالظا اعتراض فلا يقال وكث لا فعلى وتارة اي القسم
عطف على واو القسم ويخص بالقسم بان الله من بين
الاسماء الظاهرة يجب خبر حذو فعلها اي كل واحدة منهما
ولا يكون بالانتقيل والرفع جواب كل منهما طلبا اي لا على الطلب

ولما لم ينفذ عليه بافعلت عند سبويه وقع به
شذوذا انتم ابعثوا قولوا اي السرا كذا ما افعلت
وكذا وقع مضارعها ولي بالاضمة والمشتبه بغير
قواويل المضارع وهو قول لا يبعث ولا يبعث
تدخل كما يطول للبلد كما اطلاق المفعول
اعلم ان لفظ المولود في قوله ربما يولد الذين
الاجابة على القسم فيكون هذا المفعول
وزنا ويرا ان يبعث ابعث بالاضمة فان جواب
على الجواب فهو والتعبير وليا اي كيف فعلت
لست من مخو وفيه تارة اي كيف فعلت
ومنها الا انما معمول الجواب عند فويعرف
الرفعة والتمشيد وحذف القسم على القسم
موقع وجوابه لا معمول القسم كمن قال
كعوض فان لا شئ على التاكيد وكذا
مع القسم بل عليه فيقال لا شئك عوضا
والاعلى القسم بل بالقديم على عامله فمقام
القسم فيقال عوضا لا شئك بالثمة ومنها
الجواب لا يتقدم ولا معمول القسم لفظا لا
ومنها ان يتقدم الجواب لكونه مذكورا في القسم
والثمة لا يكون الجواب مذكورا في القسم فان
فيقال لا جرم لان فعله سبويه

والاستؤال

في الاخرى على انها اذا وضعت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان الكثر
 لحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب وعادة الكثرة بالعلّة
 ثم عدم تغيرها لاسلوب شيع الاستعمال كما يكون مع القرينة و
 الداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يأتى فيما عدا المنه
 والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهوما مثل ما وضع للاقتضا وما
 شبه الفعل وعمل على الفري ومحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ
 معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فتا صبيغة
 الكثرة في الابداء قصده راي يقع في هذه الكلام الا ان المفتوح
 فانها لا تقع في ^{صدي} القدر قبل ان ياتي اسمها وخرجها في ثواب المراد
 فلا بد من التعليل بشئ اخر حتى يتم كلاما راجح لو وقعت في القدر
 اشبهت بان المكسورة في الكتاب فيه ان العلّة هي الالباس
 بناء المقدس مسددة ولو كانت الحروف بما التكايف لا يعمل في
 افصح التقاويم يخرج عن الاستميتة ويدخل في افعال كما يدخل
 في افعال انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر
 ويؤكد معنى الجملة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوحة
 معها اي مع الجملة كالمفرد فعنه بلغة انك قائم بلغة قيامك
 فالكسرة لادوم في محلها اي في محل الجملة والفتح لازم في

و ازوم صد الكلام في حال البلدة والافعال مفتوحة
 لا زوم مفتوحة فان زيد قائم بغيره فتحقق قيام
 زيد والقول لا يتقدم الفصل في تقصام

الاختصاص

عالمه على ما هو الاصل فلا يجب اللام ^ح لحصول الفرق بالعمل الا عند
 ابن الحاجب ودخولها مبتداء اي دخول المكسورة المحققة ^ح حين
 على فعل المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
 حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيين يعمون ويكن عطف
 دخولها على افعال يجب ولم يجعل عطفها على الفا وهامع العرب
 والظهور لنا يشعر باختيار مذبح الكوفيين فانه ضعيف
 والمفتوحة عطف على ضمي برصفت اي لو خففت المفتوحة
 فيعمل في ضمي ^ث ان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة
 من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد علما في الفقد في مقدر وجوبا
 لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقيل عمل المفتوحة المحققة في
 عده اي في غير ضمير ^ث ان ويدخل المفتوحة المحققة للملء مطلقا
 اسمية او فعلية من النواحي ^ح ولا ويجب مع الفعل اذا دخلت
 المفتوحة المحققة الفعل المنقوص غير الذي يجب ان يكون مع النظم
 حرف النفي لا والين ولم يكونا كالمعوض ^ح لمخدوفة لا للمفروق
 بينهما وبين المصدرين ايضا ولذا قد مر على الثلثة الاخيرة
 فانها للمفروق ايضا مثله احواله تقا ولا يرون ان لا يرجع اليهم و
 احسب ان لا يقدر ^ح احسب ان لم ير واليتين كقوله تقا علم ان يكون

فانهم قد دخلوا على افعال سواها كانت
 في المبتداء والخطا وفي عاملته في غير ما

واحذر من فعل لا يدخل على المبتداء فانها لا يجوز
 ودخلها على فعل تامة العلة قول على الفعل حيث
 ودخلها على هذه الافعال فانها يجب عليك ان اعرض
 الرقيع ان قول الحق ليس بوجه الاول لا يدخل
 الرقيع ان قول الحق ليس بوجه الاول لا يدخل
 واذا دخلت على الفعل يجب كونه من النواحي
 في ضمير ^ح وان لا يكون مفسد الاجل انية
 كذا اذا دخلت على النواحي ^ح فاعلم ان الفعلية
 كذا اذا دخلت على النواحي ^ح فاعلم ان الفعلية
 كذا اذا دخلت على النواحي ^ح فاعلم ان الفعلية

اعراض واحال من حق واما وام لاحد منهم وام المنقطة لا زمت
 للمنفق الاستغناء مية اي بغير غارقه عنها من لزمت كما ان اذ لم يفارقه
 ولو كلف المنفق نفقته كقول ما ادري وان كنت دار بالسبع ومن
 لم يلزم بثمان بليها اي المنفق احد المستوين وبلي الاحرام ويجاب
 بتعيين احدهما او كليهما او غيرهما والايجاب نعم والاولان ام انما
 تفعل فيما علم بثبوت احدهما عند المشكك بلا تعيين فيطلبه
 بخلاف ومع الهمزة كما اذا قلت اجاك احدهما لا على التعيين او لا
 فيصح في الجواب نعم والوام المنقطة لا اضرب عن الاول مع
 الشك في الثالث فتفعل في الجزم نحو انها لا بل ما شئت
 عن الاجزاء الاول وشككت في الثاني وفي الاستغناء كما زيد عندك
 ام عندك عمرو قصدا اضرب عن الاستغناء الاول بالشك في
 وقد تدخل المنقطة المفرد لو كان بعد جزم عدم الالتباس بالمنقطة
 بخلاف ما لو كان بعد الاستغناء فانه يلزم الجملة بعدام ج لدفع
 اللبس والمثالان ما ويحلي الثاني اول العطف عليه
 اي مع اما العاطفة كجائي اما زيد واما عمرو وليعلم من اول
 الامر ان الكلام على الشك وجازت في اول المعطوف عليه
 ولم يجب مع والعاطفة كجائي اما زيد واما عمرو ورايت زيدا وعمرا

ام انما الاول جازا فانما لا جازيتها الوقتي بعدام
 والمهم في ان استغناء كذا احدا او اثنين والاول
 فذلك هو تمام زيدا وعمرا في وقت تمام احد الاثنين
 وفي الاخر سواء كان ام الكونك تمام احد الاثنين
 شكك ام عمرو عندك ام الكونك تمام احد الاثنين
 فاعدا ام عمرو عندك ام الكونك تمام احد الاثنين
 على الثاني فالظن كونا بالمنقطة لا خلاف واست
 بعدها اذا كانت فعلية مشككتين في المشككتين
 نحو قام زيد ام عمرو او قاعد او المسند
 نحو قام زيد ام عمرو او قاعد او المسند
 في المسند اليه نحو قام ام عمرو عندك ولم يكن استغناء
 نحو زيد عندك ام عمرو عندك في الجزم في احد طوار
 بين الاثنين في تقديم الجزم في احد طوار
 الاخرى كما في المثالين فالاولان ام في هذه
 الصورتين الثالث منقطع مما ذكره في المثالين
 الا انك تقدراه سريته بعد مطلق

لأن أوامر المشكك الأولى والمعارضة ولما لا أول خاصة بل لا أقرب
 عن الحكم الأول بجعله كالمتكوت عنده وصرح الحكم في المعطوف مع الأول
 أي في الكلام المشتكك في زيد بل عرفت مكانة الحكم في المعطوف على
 شيء لا بالجموع وإنما مدله والأخبار الذي وقع منه يمكن بطريق القصد
 وإتاني الشيء ففيه خلاف بين في المطولات والآراء لا إيجاب
 غير مفارقة عنه لأنها المنفعة ما وجب الأول لخوجاني زيد لا عرو وكنى
 عكسها أي عكس لا أي لازمة للشيء في عطف المفرد نقيضه لا فيكون
 لا إيجاب ما انتفى عن الأول نحو ما قام زيد كنى عرو فمجيء ما
 جاني زيد كنى عرو قد جازى في التنبيه الأول وأما يصدان
 أي جملة كل اسمية أو فعلية فما مختصان بالجملة لتوكيد معنى
 بالجملة وكون الكلام بعد الكلام مبتدأ به وهما لا يختص بيض
 المفرد وغيره وكثيره قوله في اسم المثناة حتى لا يفعل المخاطب
 غير الإشارة التي لا يتبعان معاني اسمائها إلا بها نحو هذا حرف
 النداء أي والمهمزة للمقرب أراد به ما عدا البعيد في مثل
 المتوسط فأى له والمهمزة للأقرب وجه تقديمها ظوايا وأيا وجهما للبعد
 هذا من ذهب النحوي قال وأما الله مع كقولنا أقرب من جبل الورد
 فلا مستغفار الذي لا أي لنفسه واستغاده له غير منه المدعو تعالى

وإن عطف جملة نظيرة بل يجيء
 بعد النفي والاثبات نحو جاءني
 زيد كنى عرو

وعند ابن الحاجب ايم وارقتضاه الرضة **حروف الالحاق** ثم للتقرير اي
لتقرير مفهومه من سبق استقفا ما او جمل ايجابا او نفي ايدا في
اللغة وفي العرف فيهم منه معنى الالحاق بعد النفي كقوله ولذا
قال الفقهاء لو قال البس لي عليك الفد هم فقال نعم يكون
اقرار ترجيح اللوف على اللغة وبل ايجابا للنفي خبر او استقفا ما
كقوله جواب من قال لم يقم زيد ولم يقم اي بلي قام زيد واي بكسر
الهمزة وسكون الياء للابتناء بعد الاستفهام ويدخل القسم
بلا تقيح **فعل** اي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال قسمتاي و
ربي ولا يكون القسم بـ **لا** الرب والله لعري كقوله تعالى
ويستنبئونك احق قل اي وربي واجل وجبريل بكسر الفتح وان
بكسر الهمزة وتشديد التاء المقنونة لتصديق الخبر **موجبا**
او نافيا وجبا بعد الاستفهام والدعاء **حروف الزيادة** ويسمى حروف
الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة النقص او اقامة وزن او غير
ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة والمراد
بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يخلل لانها لا فائدة لها اصلا والا
لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحى الالتفات في كلام الباري
تعالى فاندتها امتان اكيد المعنى كمن الاستغفر قية والبالة خبرا ليس

واستقامة الوزن والتجاع ونحو ذلك اللام كشرت له
 ولا اوبالك عند سبويه وكفوله وما امر والابعدوا
 الله واذا بنوا الابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثل شيء
 قد هما لعدم مجتمعهما ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون
 النون يزداد تنقلا لنافيه نحو وما ان طبنا جبين وقلت زيادة
 ان مع لما نحو ما ان فت فت وما المصدرة نحو انظر ما ان جلس
 القايض ولولم يفصل بين الاثنين كان احسن وان يفتح
 الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء
 البشير وبين القسم المقدم ولولم تخرز والله ان لو قام
 زيد فت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان طيبة
 نطقوا الى فاطر السلم على رواية جر طيبة وما يزداد بعد
 اذ الخواذا ما تخرج اخرج ومنه واي واين وان كقوله تعالى
 اما ترى شرا اي حال كون هذه المفكورات دالة على الشرط
 وبعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من قبلنا ومما خبطناهم
 وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غصبت من غير ما جرى
 وانما الاجلين ^{ما} واي لا جليين ومثل ما انتم تنطقون وقبل ما فكلها نكرة والمجرور
 بعدها بدل منها ولا يزداد بعد ان المصدرة كقوله تعالى ما منعك

انما الشجر وبعد الوالو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاني زيد
 ولا عمرو وغير المفضوب عليهم ولا الصالين ولو قدم هذا لا طراده
 لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اقسام كقوله تعالى لا اقسام
 من يزداد في المنفى وما في حكمه كالنفي والاستفهام ولا يراد في الموجب
 خلافا للكوفيين ولا حقيقش والبايزاد في النفي ينبغي ان يقيد
 بليس وما لم انه لم يسمع في ان ولا يزداد خبر صدق بل لا مطلق
 الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال زيد بقائم ويزاد في غير
 اي في غير افراد المذكورين سماء مسموعا لا مقيسا كالنبي ساء
 وكفى بالله مجسك زيد عرفا التفسير شي نظر الى الخارج
 تنقيصا على العدد بخلاف محو حروف التشبيه اي يفسر
 اي بهم مفرد كجاو رجل اي زيدا وجملة كقطع زيدا اي مات
 وان على صورة المصديرة يفسر ما يقضى القول لا صريحا
 ولما ليس في معنى كقوله تعالى ونادىناه ايا ابراهيم **حروف**
المصدرة ما وان المستحقة محققان للجملة الفعلية فجعلها
 في تاويل المصدرة ^{المحذوفة} غير سيو به ^{تأويل} نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا
 باقية وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم
حروف التخصيص هلا والاشد تان ولولا ولوما نفسا

هذه الحروف الفعل أي يدخل على أول الفعل فإذا اقتضا الصد
 والفعل بعبارة وجيزة وإن كان تقديره مقدرا نحو هلا زيدا فرب
 الالف قوة الشبهة كقوله فيها النفس ^{الفعل} في شقيها ومعنى هذه
 الحروف في الما في القوم على ترك الفعل وفي المضارع الحذف عليه
حروف النوق أي على وقوع الخطأ كقوله لم يبق في ركوب
 الأمير قد ركب في الما فيه للتقريب أي يقرب من الحال وفي المضارع
 للشفيل الكثر أي في أكثر المواضع أو الأزمان وقد يكون للتحقيق
 كقوله تعالى قد نرى قلب وجهك وقد يفصل بينهما أي بين
 قد والفعل بالقسم نحو قد وافقته أحسن وقد يحذف أي قد
 كقوله تعالى فصدقت أو فعله كقوله لما ترك برحانا وكان قد أي قد وكان قد ج
زالت حروف الاستفهام الهمزة وهل تصدركم الكلام وجوبا والهمزة
 نكرة للهم مع وجود الفعل بلا فتح كازيدا ضربت وفتح هل زيدا ضربت
 وأما إذا لم يوجد الفعل فينويان فيقال بلا فتح زيدا قائم وهل
 عروفا وعدوفا الهمزة لأنكار مطلقا أي سواء كانت مجردة
 الانكار كاتقرب زيدا وهو آخر أو للاستبطاء كقوله تعالى ألم يأت
 للذين آمنوا الآية وللتنقيص نحو آياتنا لنون أو للتقريب كقوله
 ألم نشرح لك صدرك وللشبهة كقوله تعالى انذرهم ألم الله

وللتج كقوله تعالى الم تر الى ربك الآية او لليقح كقوله تعالى
 اذنبتم باياتي وهل التعليل في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف
 العاطفة دون هل كقوله تعالى او كلما افتر كان وانما اذا ما وقع ويكون
 الهمزة معاد لللام المسئلة دون هل عن في حرف العطف فلما
 لم يذكرها ويجذف في هي اي همزة الاستفهام عند اليقظة ويجذف فعلها
 ايضا عند كقوله تعالى اشرنا واحدا متبعة ولا يجذف فعل ولا فعلها
حروف الاستقبال السين وسوف وفي اي في سوف زيادة تنفيس
 اي تأخير **حروف الشرط** نصدر اي يجب ان يقع في صدر الكلام ولو ما فيه
 ولو تدخل المضارع قدما بالتقدم معناها وان عكسها اي الاستقبال
 ولو تدخل الماضي وتدخل في الفعل وجوبا وان كان الفعل تقدير
 كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من المشركين قال فروع بعدهما
 قال محذوف لامبتداء تقدير لا ولو تملكون فلما حذف الفعل
 انفصل الضمير ففسر وتقدر الثاني وان استجارك احد محذوف
 ففسر ولهذا اي دلالة وجوب دخولهم على الفعل فتح همزة
 على لو انك لانه فاعل مقدرة هويشت وجزا اي جزاء هي اي حين وقع
 بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعرض المحذوف فيقال لو انك انطلق
 لا انطلق الا لو كان جزء جامدا فيجوز للتقدير كقوله تعالى وان ما الارض

من قال انما قد كان ضمير مستتر قال اخذت
 الفعل انما منفصل ببارا تقديره هو والعلاب
 مستند اليك مستند وركب بارا به
 واعلم ان جعلها ما ينبغي ان يكون
 اللام المنفصلة وحذف اللام قبل الازا وقت الجملة
 الشرطية صلا او لا يرد ببوله فانه يشترط
 اللام في ويكون جملة استتية خلافا للآخر
 حاسية عنكم

من شجرة افلام ولو وسط القسم على الشرط ونحوه لم ينافي في شرطه
وان كان ذلك مع لفظ لا يجوز وان كان لم يأتى لا كرمك والجواب
لداي القسم لفظا لا يجوز ولا يدخل التام التي تدخل جوابا ولا
الفا تقول والله ان جنته ولو جنته ما كرمك اوفاني لا كرمك
ولا يجوز ما كرمك اوفاني كرمك واما مع جواب له ما
معا ولو وسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جازا الوجهان
ان يكون الجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ضاميا
نحو ان اتيتني اولم يأتني لا كرمك وان يلقى القسم ويعبر الشرط
نحو ان تاتي والله انك وانا والله ان تاتي انك وتقدره
اي تقدر القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المعنى
وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لن اخرجوا الا بخروج
وان اطعمتمهم انكم لشركون واما التفصيل اي تفصيل ما اجل
المكالم في الذكر اوفي الذهن فينبذ في ما وقع في اويل الكتب
ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتزم في موضع
اي الفعل جزء جوابه اي اما مبتداء كما تاتي في فاعل تقديره
مما يكن من شيء في زيد مطلق او نحو لما بعد الفا كما
يوم الجمعة في زيد مطلق وهذا مذهب سيبويه فانما يجوز

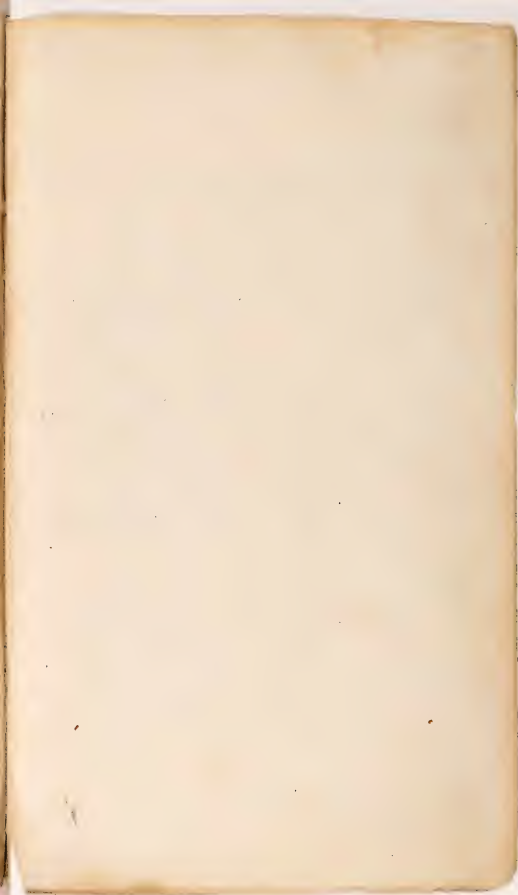
وانا والله ان اتيتني اولم
يأتني لا كرمك صح

وضع جزء الحراء في موضع الشرط وإن كان هنا ما يلي آخر نحو
 يوم الجمعة فإن زيداً يظن في إقرار تقديم ما يتبع تقديمه خاصته
 لا ما عنده **حرف التثنية** أي البر والمثل كالأول في بعض حقاك للموق
 بتحقيق مضمون الجملة فكان كأن لم يخرج ذلك عن الحقيقة نزل
 ثناء الثاني الساكنة لأن ذلك فهم من **ح** تحت الثاني وفقر
 من **الذكر التثنية** نون الساكنة في الأصل فلا يفرقها الحركة الغائبة
 مثل عاد **ح** الأولى تتبع حركة الأخرى بفتح بعدها فخرج نون نحو
 لدن ولم يكن لأننا لم نخرج نون التأكيد للثنية وكيسل **ح** ثنوين
 يقيم لساكني **ح** ثنوين أو الكسر هو الأصل للثنية في حركتي الساكني والفتح
 لا يتبع كقولهم تعاد وعذاب **ح** ثنوين في ثنوين التثنية لا يتبع
 ضمة الكاف وهو أي التثنية للثمن أي لا التثنية على ملكية الاسم في الآية
 بعد ضم **ح** الفعل يكون علامة الأنف فيتحقق بالفتح والتثنية
 كما في صه فان معناه سكوتاً تاماً بخلافه بفتح ثنوين **ح** فان معناه
 اسكت الآن والعوض عن **ح** حرف حضور أو المضا إليه كيومئذ وحينئذ
 وساعئذ وعاشئذ ويرد بكل قلما والمقابلة لنون الجمع المذكور
 السالم كسما وهذا عند من لم يجز أن نال الجميل ثنوين التثنية لوجوده
 في مخروعة فأن منع الفرق للثاني والعلمية وعند التحشيش نحو غفا

غيرها

منعروف وتؤيد التمكن ولا وجود عند التعاقب لان ثلثة غير مختص للثاني
له لا على الجمعية ايضا فلذا ايكب بالتاء وضعفت عن المنع ومنعت
تقدير اخرى فصارت كاللقامة والتزعم وهو خلق اخر الاسبان
والمصانع بل تحين الانشاء ويجذف التوين مع هرة ابن في اللفظ والمط
في نحو زيد بن عمرو يد العلم الموضوع بيان فصلا الى علم اخر كذا في
العلم بخلاف رجل ابن وزيد بن عالم فتسويها لا يجد فان في اللفظ ولا
هز في الخطا وقل حذف التوين في غره اي في غره زيد بن عمرو
كقولهم قالوا لله احد الله القم في قلا بلاتون احد فيم قلا
بلاتون احد فوننا التاكيد خفيفة ساكنة او بجنة الواو فيقله مفعلة
يختص ذون التاكيد بنسبها باستفيل فيه عن الطلبين الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والوض والقسم وقل دخول ذون التاكيد في التثنية شيها
بالنهي ويجب ذون التاكيد في جواب القسم المثلث وكذا
ذون التاكيد في خواصا ترتيب في الشرط المؤكدة حرفه
بما الايدة ترك سائر احكام ذون التاكيد لان الف
ها السكت هاء ساكنة تلحق ما ياتي اخو حرف نحو
مجر كغير اعرابية ولا مشبهة بها احتراز عن مثل يازيد و
لا رجل فلا يلحق بها السكت وقفا لا وصلا كتمه وره وقد وساهبه

146















GretagMachbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart

